الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة منتوري – قسنطينة
كلية علوم الأرض، الجغرافيا و التهيئة
دائرة التهيئة

الرقم التسلسلي:..........................

السلسلة: ....

ولاية باتنة
دراسة في جغرافية السكان

أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في التهيئة

مقدمة من طرف: إشراف الدكتور:

بشير مسعودان علاوة بولحواش

مدرس بكلية العلوم الاجتماعية و الإسلامية

جامعة الحاج لخضر باتنة

لجنة المناقشة

1- الأستاذ الدكتور: صلاح الدين شراد	جامعة منتوري قسنطينة	رئيسا
2- الأستاذ المحاضر: علاوة بولـــحواش	جامة منتوري قسنطينة	مشرفا
3- الأستاذ الدكتور: عبد الحفيظ العايب	جامعة منتوري قسنطينة	ممتحنا
4- الأستاذ المحاضر: الصـــــادق قرفية	جامعة باجي مختار عنابة	ممتحنا
5- الأستاذ المحاضر: قســـــوم جمــال	جامعة باجي مختار عنابة	ممتحنا

قسنطينة 2009


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى زوجتي وأبنائي

إلى والدي برا و وفاءا

إلى إخوتي محبة واعتزازا

وإلى كل من تعلم وعلم

أهدي هذا الجهد المتواضع

مسعودان

شكر وتقدير

يطيب لي وأنا أنتهي من إعداد هذه الرسالة أن أتقدم بجزيل شكري وعظيم امتناني إلى الأستاذ الفاضل علاوة بوحواش المشرف على هذه الرسالة وتوجيهاته وملاحظاته القيمة التي أبداها لي منذ اللحظة الأولى لكتابة هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأخ والصديق الأستاذ صالح حمادة على ما أبداه لي من عون سواء بتزويدي بالمصادر أو بالمعلومات التي تخص البحث.

ومن واجب الاعتراف بالجميل أسجل عظيم شكري وتقديري إلى الدكتور حسن بن ميسي على ما قدمه لي من مساعدات فيما يخص البحث.

ومن واجب التقدير أتقدم بجزيل الشكر إلى زملائي الأساتذة في علوم الأرض.

كما يسرني أن أتقدم بعظيم شكري وتقديري إلى الأخ عارفنتوس والأختين غنية بهاز و ريمة علي لكحل على مساعدتهم لي فيما يتعلق بالكتابة على الحاسوب

كما لا يفوتني أن أشكر الأخ والصديق الأستاذ الدراجي دباش على ما أبداه لي من مساعدات فيما يخص البحث.

مسعودان بشير

المقدمة العامة

المقدمـة العامة

تهتم جغرافية السكان بظاهرة توزيع السكان وتباينهم المكاني وتحليل هذا التباين، بالإضافة إلى اهتمامها بأساليب التحليل الديموغرافي لأنها تكون الأدوات الرئيسية التي تساهم في استكمال البناء المنهجي لجغرافية السكان، والبحث الذي نحن بصدده هو من هذا النوع من الدراسات، حيث يهدف إلى دراسة سكان ولاية باتنة جغرافيا، وذلك بالتأكيد على توزيعهم الجغرافي وتبيانهم، والتحري عن الظروف التي تؤثر في نموهم وتركيبهم، بالإضافة إلى دراسة علاقة السكان بالإنتاج الزراعي الذي يعتبر المصدر الرئيسي للغذاء، وبالتالي معرفة العلاقات الارتباطية بين نمو السكان و تطور الإنتاج الزراعي في منطقة الدراسة.و ولاية باتنة التي تشغل القسم الشمالي الشرقي من الوطن بمساحة قدرها 12.038.76 كم^2 (D.P.A.T p 5.1979) أي0.5% من مساحة القطر التي تبلغ 2381741 كم^2(D.P.A.T 1981 p 1) .

تضم ولاية باتنة حاليا (21) دائرة و (61) مركزا رئيسيا. شكل رقم (01) و حوالي (130) مركزا ثانويا، فضلا عن التجمعات المبعثرة. فأمام هذا العدد من البلديات و التجمعات السكانية التابعة لها و المختلفة في أحجامها الكبيرة، و المتوسطة و الصغيرة، و في مخططاتها العمرانية المتكتلة أو المبعثرة و خصائص مبانيها الحديثة و القديمة و في قاعدتها الاقتصادية الحالية و الممكنة مستقبلا.

لهذا يصبح القيام بأي عملية لتطوير و تنمية القطاعات الاقتصادية في الحياة الاجتماعية و البنية التحتية لا سيما بالنسبة لسكان المناطق المبعثرة صعبا حيث يمر حتما بتنمية و تطوير هذا العدد الهائل من التجمعات السكانية المنتشرة عبر مناطق الولاية بصورتها الحالية و التي ساهمت فيها جملة من العوامل مثل: إرث الماضي و فترة ما بعد الاستقلال و العوامل الطبيعية و الاقتصادية و حتى السياسية.

مما يطرح إشكالية كبيرة على سكان هذه المناطق لا سيما المبعثرة منها مستقبلا حول كيفية إيصال الخدمات الضرورية لهم، و ذلك في حالة استمرار الوضعية الحالية على ما هي عليه الآن.

تحديد منطقة البحث:

اعتمد الباحث في تحديد منطقة الدراسة على الحدود الإدارية لأن الوحدات الإدارية في الجزائر تشكل إقليما إداريا يصلح لممارسة القضايا التنموية الإقليمية للمبررات التالية:

- قانون الولايات لسنة 1990 في مواده (62، 63، 135) فهذه المواد تقدم للدولة أداة أكثر فعالية لإدارة و تنمية الولاية.
- توفير المعطيات و البيانات الإحصائية حسب التقسيمات الإدارية.
- في حالة ما إذا توصل البحث إلى نتائج مفيدة تكون سهلة التطبيق بالنسبة للسلطات المحلية.

المادة 62: يحدد المجلس الشعبي الولائي مخطط التهيئة العمرانية للولاية.

المادة 63: يقع على عاتق المجلس الشعبي الولائي ضمان التنمية المنسجمة و التوازن للولاية في إطار مخطط الولاية ص 66.

المادة 135: ميزانية الولاية....... تسخر لتنفيذ برنامجها الخاص بالتجهيز و الاستثمار ص 80.

(ج.ج.د.ش الأمانة العامة للحكومة. التشريعات الحديثة لتنظيم الإدارة المحلية (البلدية والولاية) أفريل 1990.)

أسباب اختيار الموضوع :

إن اختيار الدراسة لبحث مشكلة جغرافية السكان في نموذج ولاية باتنة هادفا في تأكيد حدة المشكلة و أهميتها أي عدم التوازن في توزع السكان على المجال الولائي. كما هدفنا من هذه الدراسة في اختيار حالة ولاية باتنة أن يكون مدخلا لإسقاط مشكلة جغرافية السكان عن الولايات المتشابهة. أي الانتقال من خصوصية النموذج الولائي إلى عمومية الوطن.

- لم تحظ ولاية باتنة بدراسات سكانية سابقة
- كون الموضوع تفتقر إليه مكتبة الولاية بصفة خاصة والمكتبة الجزائرية بصفة عامة.
- تباين نسبة المواليد و الوفيات في دوائر الولاية.
- معرفة التطورات السكانية في الولاية عبر مراحل السنوات المدروسة.
- تقديم صورة عن واقع النمو السكاني بالولاية والدوائر وإبراز أهم العوامل المؤثرة في هذا التطور و التوزع.

الإشكاليـــــة المطروحة:

تشكل دراسة السكان موضوعا محيرا بالنسبة للجغرافي والديموغرافي ورجل تخطيط، وتعتبر مؤشرا هاما للتنمية، وذلك بقياس كل معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية والخصوبة وتركيب السكان العمري والنوعي، كذلك تهتم جغرافية السكان بتوزيع السكان وكثافتهم والعوامل المؤثرة في هذا التوزيع الطبيعية منها والبشرية والاقتصادية ومدى تأثير كل عامل من هذه العوامل.

إن تباين الخدمات في الولاية بصفة عامة والصحية بصفة خاصة، بين دوائر الولاية، أدى إلى اختلاف المواليد والوفيات فيها، كما أن تدهور الأوضاع الأمنية في الفترة السابقة ساهم بشكل كبير في هجرة عدد لا بأس به من السكان خارج حدود الولاية، كما أن وجود بعض المدارس في مناطق نائية وعدم توفر أدنى خدمة فيها، تسبب في عدم التحاق المعلمين

إلى أماكن عملهم.

وانطلاقا مما سبق فإن تساؤلات الدراسة تكون كالآتي:

- لماذا ترتفع الوفيات وتنخفض المواليد في بعض الدوائر.
- لماذا ترتفع الكثافة السكانية في دوائر وتنخفض في أخرى.
- ارتفاع أساتذة التعليم الثانوي عند العنصر النسوي عنه عند العنصر الرجالي.
- تباين نوع الخدمات الصحية بين دوائر الولاية.
- ضيق قاعدة الهـرم السكـاني في تعداد 1998.
- لماذا غادر الفلاح أرضه واستقر في المدينة.
- ما هي وضعية التركيبة التعليمية في الولاية.
- ما هي وضعية الصناعة في الولاية.

منهجية البحث:

اعتمدنا في دراستنا على منهجيين رئيسيين: المنهج الوصفي و الإحصائي و ذلك حسب طبيعة الموضوع المعالج.

- **المنهج الوصفي**: يستعمل هذا المنهج في الدراسات الوصفية التي تهتم بجمع وتلخيص

الحقائق الحاضرة والمرتبطة بطبيعة وبوضع جماعة من النـاس، أو عـدد مـن الأشـياء أو مجموعة من الظروف أو ظاهرة من الظواهر التي يمكن أن يرغب الشخص في دراستها.

اتبعنا هذا المنهج لجمع المعطيات الخاصة بولاية باتنة ودوائرها من خلال مختلـف البيانـات والإحصائيات المتعلقة بالسكان كتوزيعهم وكثافتهم وحركاتهم وتركيبهم العمري والنوعي.

- **المنهج الإحصائي**: ونقصد به الطريقة الإحصائية التي استخدمناها في هذه الدراسة

والمتعلقة بتحليل البيانات الإحصائية المبينة في الجداول، المتعلقة بالسكان وخصائصهم التـي يمكننا بعد تحليلها إلى تبيان تأثير العوامل المختلفة حتى يسهل فهم الظواهر. وللوقوف علـى

اتجاهات تطور الحياة الاجتماعية، لجأنا إلى جمع معطيات إحصائية من خلال عـدة مصـادر وقمنا بدراسة هذه الإحصائيات وتحويلها إلى نسب مئوية مما يسمح لنا بالمقارنة و التحليـل و الربط و التعليل.

أهـداف الدراسـة :

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على وضـعية السـكان وحركـاتهم ونمـوهم وتركيبهم العمري والنوعي وتوزيعهم وكثافتهم عبر تراب الولاية وأهم العوامل المؤثرة فيهم.

مما سبق نلاحظ أن موضوع جغرافية السكان لولاية باتنة لازالـت ناقصـة و حافلـة بالثغرات. لهذا نأمل أن يكون هذا البحث مفيدا بمنهجيته للمهتمين بالدراسات السكانية، و مفيدا بنتائجه للسلطات الولائية.

و لتحقيق هذا الهدف قسمنا هذه الرسالة من ناحية المنهجية إلى أربعة فصول مترابطـة و متكاملة بحيث يؤسس الفصل السابق الفصل اللاحق.

تعرض الأول منها إلى المنظومة الطبيعية لولاية باتنة، و حاول منـذ البدايـة إبـراز الملامح الشخصية للولاية ثم إعطاء صورة عن مظاهر السطح و البنية الصـخرية و المنـاخ وأثره على توزع السكان و الغطاء النباتي و التربة، و التي ساهمت جميعا في مـنح الولايـة خصائص تتميز بها. لأن معرفة العوامل الطبيعية للولاية هي الطريق الصحيح لمعرفة أسباب توزع السكان على صفحة ولاية باتنة و علاقتها بالقطاع الزراعي خصوصا.

و درس الفصل الثاني: السكان و أهم الخدمات الضرورية كالتعليم و الصحة. معتمـدا في ذلك على المصادر الإحصائية بصفتها قاعدة لتحليل توزع السكان على المجـال البـاتني مستخلصا نمط التوزع الحالي و علاقته بالكثافة السكانية و ذلك تحت تأثير العوامل المؤثرة في هذا التوزع.

أما الفصل الثالث فتناول تطور السكان و حركتهم مبرزا الضوابط التـي تحـدد هـذا

التطور المتمثلة أساسا في الزيادة الطبيعية و عنصر الهجرة و أثر ذلك على التركيب العمـري والنوعي لسكان الولاية لنستشف بذلك آفاق تطور السكان مستقبلا.

أما الفصل الرابع و الأخير فقد تضمن دراسة أهم النشاط الاقتصادي للولاية. ذلك بقدر ما يكون استثمار هذا الجانب عقلانيا بقدر ما ينعكس إيجابا على سـكان الولايـة، و العكـس صحيح.لذا يهدف هذا الفصل إلى تحليل و تقييم مميزات الأنشطة الاقتصادية بولاية باتنة.

أما الخاتمة فجاءت على شكل خلاصة لأهم النتائج التي توصل إليها البحث.

مراحل الدراسة:

1- مرحلة جمع المعطيات:

تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل البحث لكونها المادة الخام التي ينطلق منها الباحث، والتي تتطلب العودة إلى ما كتب سابقا عن منطقة البحث حتى نتجنب التكرار، كما اعتمدت الدراسة على جانب مكتبي. اشتمل على ما صدر عن المنطقة من خلال الاطلاع على التقارير والسجلات الرسمية المتوفرة في الدوائر الحكومية كمديرية التخطيط والمؤسسات التعليمية بأطوارها الثلاث، ومديرية الفلاحة والصناعة والغابات، وقد قمنا بالاتصال بمدراء هذه المؤسسات للحصول على كل ما يتعلق بالبحث. أما الجانب الآخر فهو الدراسة الميدانية لغرض استكمال المعلومات الضرورية في البحث الجغرافي، وقد استغرقت فترة الدراسة الميدانية في المنطقة مدة ستة أشهر(جوان- نوفمبر 2006)، حيث تم الاتصال بالدوائر الرسمية و المكاتب الدراسية التي زرناها لعدة مرات مثل:

- مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية.
- مديرية الصناعة و المناجم.
- مديرية الفلاحة.
- مديرية الري و الغابات.

- مديرية التربية.
- مديرية الصحة.
- الديوان الوطني للإحصاء...الخ

2- الاستقصاءات الميدانية:

فضلا على ما تمكنا من جمعه من بيانات إحصائية و معطيات علمية فإن طبيعة بحثنا تفرض علينا معطيات لأماكن متعددة و ظواهر مختلفة لم نحصل عليها أو اتضح لنا أنها ناقصة لدى المصالح المعنية، فكان من الضروري القيام بـ:

أ- طريقة المسح الشخصي:

في هذه المرحلة كان لزاما علينا الاتصال المباشر مع عدة مدراء مثل: مدير الوحدات الصناعية لمدينة باتنة و عين التوتة...الخ بهدف الحصول و الإلمام بكل ما يتعلق بها من تاريخ إنشائها و عدد العمال بها و المادة الأولية التي تدخل ضمن العملية الإنتاجية، زيادة على اتصالنا بالحالة المدنية لعدة بلديات للوقوف على بعض الحقائق التي كانت مصدر شك بالنسبة لنا مثل ظاهرة الزيادة الطبيعية بدائرة أولاد سي سليمان و دائرة سقانة التي كانت سالبة، كما كما قابلنا بعض الفلاحين بحقولهم و استمعنا إلى انشغالاتهم و مشاكلهم.

ب- طريقة الاستبيان:

حيث نظمنا استمارات خاصة لحركة السكان اليومية من أماكنهم الأصلية إلى مدينة باتنة، سواء كانت هذه الرحلة بسبب العمل أو التمدرس أو التسوق...الخ.

و هنا أشير إلى العامل الإيجابي الذي ساعدنا في هذه المرحلة كون الباحث ابن منطقته يدرك و يتفهم العلاقات الاجتماعية. و يلاحظ التطورات الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدتها ولاية باتنة.

3- مرحلة الكتابة:

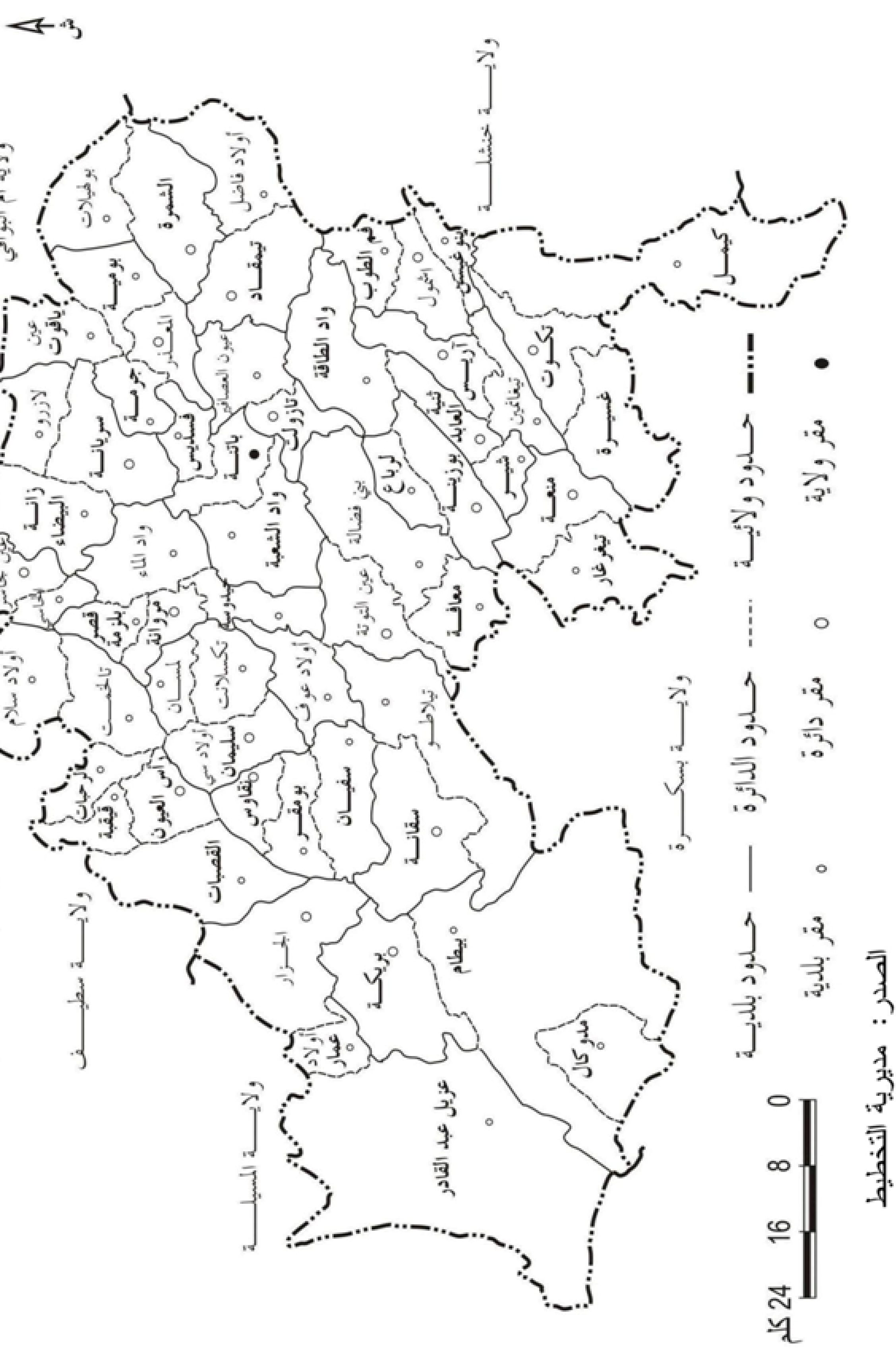
بعد أن جمعنا ما تيسر لنا من بيانات إحصائية و معلومات علمية عملنا على فرزها وتصنيفها و تبويبها حسب متطلبات البحث. ثم قمنا بتجسيد عدد كبير منها في جداول و خرائط و أشكال بيانية لتسهل علينا عملية المقارنة بين الظواهر و توزعها في الزمان و المكان لنتمكن من تحديد خط سيرها الطبيعي.

أخيرا فإن هذه الرسالة هي المحصلة النهائية لجهود الباحث لسنوات عديدة بذل خلالها وقتا و جهدا نأمل أن نكون قد وفقنا فيه.

و الله ولي التوفيق

قسنطينة 2009

شكل رقم 01 : التقسيم الإداري لولاية باتنة



الصدر : مديرية التخطيط

الفصل الأول

الخصائص الطبيعية للولاية

مقدمة /

أولا: البنية الجيولوجية و دورها في أشكال التضاريس

ثانيا: المناخ و أثره على توزع السكان

ثالثا: الغطاء الترابي

رابعا الغطاء النباتي

خلاصة الفصل

الفصـــل الأول

الخصائص الطبيعية للولاية

أولا: البنية الجيولوجية و دورها في أشكال التضاريس:

مقدمة:

إن دراسة الطبقات الصخرية تعد بمثابة صفحات تاريخية، يستنتج الدارس من خلالها، أهم المراحل التي مرت بها المنطقة من حيث تركيبها وتكوينها، فجبال الأوراس هي جزء من سلسلة جبال الأطلس الصحراوي، ومعظمها يتكون من صخور جيرية (MARL) وقد تعرضت هذه الجبال إلى حركتين التوائيتين في فترتين متباينتين: إحداهما تسمى بالحركة البيرينية، التي حدثت في عصر الأيوسين والأوليجوسين من الزمن الثالث (حقب الحياة الحديثة) و"الكانيوزوي" أدت إلى ارتفاع جبال هذه المنطقة، كما أبرزت بعض مكونات الكريتاسي السفلي والمتوسط العلوي. أما الحركة الثانية التي تسمى بالحركة الألبية حدثت في عصري الميوسين والبلايوسين وتظهر تكويناتها في مدملكات (conglomerates) (سهل النوي 1979 ص 24) حيث تبرز خاصة في منطقة (غوفي)، تتخللها بعض الصخور الجيرية وقد أدت هاتان الحركتان التي تعرضت لهما المنطقة، إلى تنوع مظاهر السطح، إذ نجدها على شكل سلاسل ملتوية من طبقات محدبة ومقعرة، ومرتفعات ومنخفضات وهي نتيجة طبيعية للبنية الجيولوجية التي تكونت منها.(ولاية باتنة بين الأمس واليوم 1978 ص59)

أما من حيث المظاهر التضاريسية لهذه المنطقة فيمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: هضبة لأوراس، المرتفعات الجبلية والسهول المرتفعة.

1- هضبة الأوراس:

تحتل الجزء الجنوبي الذي يقع على الجانب الشرقي من منخفض باتنة والقنطرة ويتركز محورها في الجبل الأزرق، وتمتد على شكل سلسلة ملتوية ذات اتجاه شمالي شرقي و جنوبي غربي تشرف على سفوح الهضبة، وتتمثل أعلى قمة فيها رأس أم كلثوم في جبل شيليا 2328 م

التي تعد أعلى قمة في الشمال الجزائري، وتحتل مساحة تقدر بـ : 9496 هكتارا. إن تباين الارتفاع في هذه المنطقة يؤدي إلى تنوع المناخ في القمم المرتفعة لجبل شيليا وجبل المحمل وجبل بلزمة، التي تعتبر من المناطق المناخية شبه الرطبة الباردة، حيث تتراوح كمية التساقط بها بين 600 – 900 مم سنويا، كما نلاحظ تراكم الثلوج في هذه القمم مدة طويلة تصل في بعض الأحيان إلى غاية شهر مـاي خاصة في السنوات التي يكثر فيها تساقط الثلوج. إن مثل هذه الوضعية تعتبر مصدر تزويد المنطقة بالمياه السطحية والجوفية.

ويمكن تقسيم هذه الهضبة حسب مظاهرها التضاريسية إلى قسمين:

أ- المنطقة الشمالية الغربية:

وتشمل الجزء الشمالي الغربي من الهضبة، تتركز معظم السلاسل الجبلية ذات الاتجاه الجنوبي الغربي والشمالي الشرقي على شكل طيات محدبة ومقعرة، وهذا ما يوضح أن هذه المنطقة تعرضت في العصور الجيولوجية إلى ضغط جانبي مما أدى إلى تشكيلها على هذا النمط.

تمتاز هذه المنطقة بارتفاعاتها المتباينة، حيث تتدرج في الانحدار من المرتفعات الشمالية الغربية نحو منخفض باتنة، ثم تظهر هذه المرتفعات من جديد في الجنوب الشرقي من مدينة باتنة المتمثلة في جبل (إش علي) وقمة (قدلان)، الذي يبلغ ارتفاعه 2010 م والجبل الأزرق الذي يبلغ ارتفاعه 1937 م، الذي يعد امتدادا لقمة أم كلثوم، وتعد هذه السلسلة بمثابة العمود الفقري لهضبة لأوراس. تخترق هذه المرتفعات بعض الأودية التي تنحدر نحو الشمال الشرقي، مثل وادي القرزي، الذي يصب في سهول عين القصر، وتغذيه عدة مجاري كمجرى وادي الأزرق، الذي ينبع من جبل الشلعلع في الشمال الغربي كوادي بني فضالة، ويمتاز هذا المنخفض بتربته الرسوبية الخصبة، أقيمت عليها زراعات كثيفة.

أما منخفض وادي الأبيض الذي ينبع من مرتفعات شيليا، في اتجاه الجنوب الغربي، ويجري بين سلسلتين جبليتين (جبل الأزرق في الغرب وأحمر خدو في الشرق)، ثم يصب في سد فم القرزة بولاية بسكرة. (يسري الجوهري 1976 ص233).

يمتاز هذا الوادي بمظاهره الجيومورفلوجية وبعمقه الشديد وتعرجاته المتعددة، ويجري في مناطق معقدة التركيب السطحي، التي تتمثل في الصدوع والانكسارات، والخانق البارزة بشكل واضح في منطقة (غوفي)، كما يعطي لها صفة خاصة، تميزها عن بقية المناطق، وهذا عائد إلى العوامل الجيولوجية والظروف الطبيعية التي مرت بها المنطقة، مما جعلها منطقة سياحية، اشتهر منخفضها في مجراه الأدنى بزراعة النخيل.

ب- المنطقة الجنوبية الشرقية:

تحتل هذه المنطقة الجزء الجنوبي الشرقي من المائدة الأوراسية والتي تقدربـ 45%من المساحة الإجمالية للولاية، وتتميز بمظهرين تضاريسين:

◈ **المرتفعات الجبلية:** التي تمتد على شكل قوس من الجهة الشمالية والغربية، كجبال شيليا شمالا وجبال طاقطيوت جنوب غرب الولاية، والواقع في ولاية بسكرة.

◈ **المائدة الأوراسية:** وتشمل الأراضي المنخفضة التي تحيط بها المرتفعات السابقة الذكر، وتتميز بسطحها المستوي، تنحدر تدريجيا نحو الجنوب الشرقي، وتمتاز بتماسكها وبساطة تركيبها. وهي تمثل موقعا عاليا يمتد غربا من منخفض باتنة، القنطرة، إلى وادي العرب شرقا في ولاية خنشلة. تمتاز من جهة أخرى بالانحدار الشديد 45% من ناحيتي الشمال والجنوب. تنبع منها عدة مجاري تغذي السهول المحيطة بها، غير أن هذه المناطق جبلية صعبة المسالك، ذات تباين واضح في مظاهرها الجيومورفلوجية. وهذه المائدة تتخللها بعض المنخفضات التي تتخذ دروبا للنقل والمواصلات كمنخفض باتنة، الذي يمتاز بمنافذه الثلاث في اتجاه القنطرة جنوبا، وآريس وخنشلة شرقا، وقسنطينة وسطيف شمالا، مما أضفى عليها ميزة اقتصادية، في التبادل التجاري، وتقوم بدور الوسيط بين الشمال والجنوب.

◈ **المرتفعات الجبلية:**

يمكن الإشارة إلى أن مساحة غابات الولاية تقدر بـ : 312976 هـ

أي ما يعادل 26 % من مساحة الولاية (D.P. A. T. 2004. p 39)

وتشمل الجزء الشمالي الغربي من الولاية، وتمتد من الجهة الشرقية لمرتفعات جبال الحضنة

غربا، إلى مرتفعات الشلعلع شرقا. ويمكن تقسيم هذه المرتفعات إلى ثلاث سلاسل، ذات الامتداد الشمالي الشرقي والجنوب الغربي وهي:

أ- جبال مستاوة:

وتقع شرق مد ينة مروانة، وتتصف بالانحدار التدريجي نحو السهول العليا شمالا، ويحدها من الجنوب منخفض تينزراغ. وتمتاز هذه المنطقة بغاباتها الكثيفة المتنوعة الأشجار، مثل الصنوبر الحلبي والبلوط والعرعر.

ب- جبال الشلعلع:

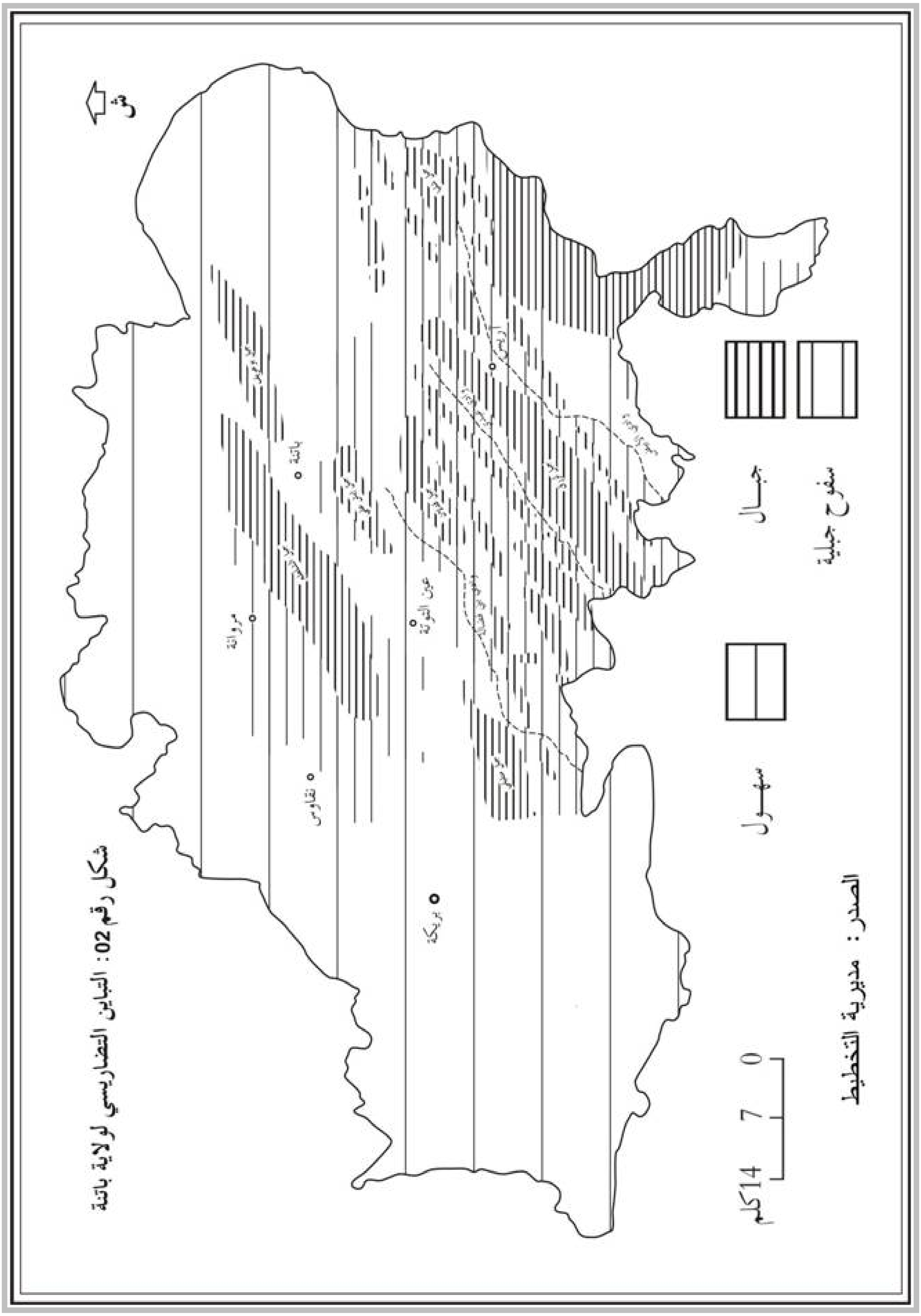
وتنحصر ما بين منخفض تينزراغ شمالا ومنخفض كاسرو ولمسرات جنوبا. وأهم جبالها: جبال حيدوسة غربا وجبال مختار وتلال جرمة شرقا وأهم أ شجارها البلوط والصنوبر

ج- المرتفعات الجنوبية:

وتشمل السلاسل الجبلية التي تشرف على منخفض باتنة من الشمال، وتكسو سفوحها الجنوبية غابات الأحراش كالعرعر والحلفاء، وبعض النباتات الشوكية.

◈ السهول العليا:

تقع هذه السهول في المنطقة الشمالية، والشمالية الشرقية من الولاية إذ تعتبر امتدادا لسهول سطيف، وترتفع فوق مستوى سطح البحر 1000 م، وتتسع كلما اتجهنا شرقا، وتتخللها شطوط مثل شط مروانة. وتقدر مساحتها بـ : 412.630 هـ أي ما يعادل 34.35% من المساحة الإجمالية للولاية. شكل رقم (02). إن هذه السهول ذات تربة ملحية لأن تكوينها الصخري يضم صخور ملحية غير صالحة للزراعة إلاّ إذا استصلحت، وقد قامت الدولة، في إطار الإصلاح الزراعي، بمجهودات قصد استصلاحها وتحويلها إلى أراضي منتجة، وأهم ما يزرع فيها: الحبوب، كالقمح والشعير وعلف الحيوانات. وتربى فيها كذلك أعداد كبيرة من الماشية والأغنام، لذلك كان الطابع السائد لدى سكان هذه المنطقة هو الرعي وتربية الماشية.



شكل رقم 02: التباين التضاريسي لولاية باتنة

ثانيا: المناخ و أثره على توزيع السكان:

إن القيود المناخية التي تفرضها البيئة على الإنسان مازالت ترهقه وتضايقه بنفس القدر الذي أحس به أبناء العصور الماضية وذلك على الرغم من أن العدد الأكبر من سكان العالم يؤدون أعمالهم اليوم في جو صناعي يجعلهم أقل تأثرا با لظروف المناخية العامة من أسلافهم الذين يسكنون العالم فيما مضى. (أوستين ملر. بدون تاريخ. ص.01).

يدخل مناخ منطقة ولاية باتنة ضمن مناخ إقليم الإستبس، الذي يعد منطقة إنتقالية بين الصحراء في الجنوب والبحر المتوسط في الشمال، وهو قاري، يمتاز بفروقه الحرارية، أو ما يسمى بالمدى الحراري المرتفع، وهذا ما نلاحظه في تسجيل درجات الحرارة بين النهار والليل، وبين الصيف والشتاء حيث تبلغ درجة الحرارة في الصيف 38 °م، بينما تنخفض في فصل الشتاء إلى صفر درجة مئوية (0 °م)، مع وجود تباين في المناخ من منطقة لأخرى، وهذا نتيجة لعامل التضاريس، والظروف الحرارية الكبيرة، التي تؤثر بدورها في الحياة النباتية. أما في فصل الشتاء فتنخفض درجة الحرارة إذ نجد ظاهرة الصقيع التي تضر ببعض المزروعات والأشجار. أما في فصل الصيف فإن ارتفاع درجة الحرارة يؤدي إلى الجفاف ويتسبب في خسائر كبيرة للمزروعات. والجدير بالذكر أن كمية الأمطار التي تسقط على المنطقة تتراوح بين 200 – 350 ملم سنويا،(حليمي عبد القادر 1968 ص 80) وهذا لا يكفي لنمو بعض النباتات الزراعية، وتتذبذب هذه الكمية من سنة إلى أخرى، وذلك بسبب قارية المنطقة وبعدها عن المؤثرات البحرية، على الرغم من وجود المرتفعات الجبلية، إلاّ أن السحب لا تكاد تصل إلى المنطقة حتى تسقط بعض حمولتها من الأمطار على مرتفعات الأطلس التلّي، كما تهب على المنطقة رياح السيروكو الحارة من جنوب الولاية ابتداء من شهر مـاي إلي غاية شهر سبتمبر، وتحمل معها ذرات رملية مؤدية إلى رفع درجة الحرارة، ومسببة أضرارا للمزروعات لكونها جافة ومجففة. تتعرض المنطقة أيضا للرياح الشمالية الشرقية. وقد أثّر هذا المناخ في الحياة النباتية، فبدل الغابات نجد الشجيرات والحشائش القصيرة التي تظهر في فصل دون الآخر، ولا يرجع فقر المنطقة إلى قلة الأمطار فحسب

وإنما إلى فقر التربة من المواد المخصبة كالمواد العضوية، كما أن كثرة السباخ في المنطقة جعل التربة السائدة هي التربة الملحية التي لا تساعد على الحياة النباتية، خاصة نباتات الأشجار.

ويظهر تأثير تلك الظروف المناخية بصورة واضحة على الزراعة، حيث يؤثر في زراعة أنواع معينة من المحاصيل، وتختلف كذلك قيمة العنصر المناخي من محصول لآخر، ويبرز في مقدمة هذه العناصر

الموارد الحرارية :

تعتبر درجات الحرارة السائدة في أي منطقة من أهم العوامل المحددة لأي نشاط زراعي، إذ تؤثر الحرارة في معظم العمليات الحيوية التي يقوم بها النبات كالامتصاص والتمثيل الغذائي وغيرها.

تتميز الحرارة في المنطقة بصورة عامة بارتفاعها في فصل الصيف وانخفاضها في فصل الشتاء، ويتراوح معدل درجات الحرارة العظمى خلال أشهر الصيف في بعض المحطات بين 29,5 °م في باتنة، 28,5 °م في القنطرة، 32,6 °م في بريكة. بينما تكون في الشتاء بين 9.5°م في باتنة، 11.9 °م في القنطرة، 13.3 °م في بريكة. ويعتمد التوزيع الجغرافي لها على ثلاث عوامل هي: الموقع، خط العرض والارتفاع عن مستوى سطح البحر.

وهذه بعض المتوسطات السنوية لدرجات الحرارة: باتنة 4.9 °م،آريس 5.0 °م، القنطرة 7.4 °م، بريكة 10.1 °م، وادي الماء 4.9 °م، قايس 5.5 °م، جدول (1)، والأشكال (3-4). وبعكس كمية الأمطار فإن متوسط درجات الحرارة متقارب. ويعد شهر أوت من أكثر الشهور حرارة في أي منطقة من مناطق الولاية. بينما يعد شهر جانفي أكثرها برودة. علما أن أقصى درجات الحرارة تكون صيفا. وهذه معدلات درجات الحرارة العظمى والمتوسطة والصغرى التي سجلت في محطـات الولاية كمـا في الجـدولـين (1 و2). يتضح من الجدول رقم(1)

والشكل (3) أن الفصل البارد خلال السنة يمتد من شهر نوفمبر إلى شهر مارس، إلاّ أن أكثر الأشهر برودة في ديسمبر، جانفي و فيفري.

جدول (1) درجات الحرارة الصغرى والمتوسطة والعظمى لبعض محطات الولاية

المناطق		حوض الحضنة			حوض أوراس النمامشة				الحوض القسنطيني		
المحطات		بوطالب	وادي الماء	بريكة	وادي الشعبة	زفاق	القنطرة	أريس	باتنة	فم الطوب	فايس
الإرتفاع(م)		1225	1060	456	1273	1650	513	1100	1040	1010	1000
الأشهر	عدد السنوات المسجلة	09	10	09	16	16	09	07	16	16	16
	صغرى	2.3	0.3	0.7	0.0	2.0	3.0	0.0	0.3	0.0	1.0
جانفي	متوسطة	2.8	4.9	10.1	4.0	2.0	7.4	5.0	4.9	4.0	5.5
	عظمى	8.0	9.5	13.3	8.0	2.0	11.9	10.0	9.5	8.0	10.0
	صغرى	1.4	0.6	2.7	0.0	1.0	4.0	2.0	0.6	0.0	1.0
فيفري	متوسطة	3.8	6.5	8.8	5.0	3.5	9.5	7.0	6.5	5.0	6.5
	عظمى	9.0	11.5	14.9	10.0	8.0	4.9	12.0	11.5	10.0	12.0
	صغرى	0.7	2.7	6.0	2.0	1.0	7.2	4.0	07	2.0	3.0
مارس	متوسطة	6.4	8.5	11.75	7.5	5.5	12.6	9.0	7.5	7.5	9.0
	عظمى	11.5	14.3	17.5	13.0	10.0	18.0	14.0	13.0	13.0	15.0
	صغرى	3.2	5.0	9.5	4.0	4.0	9.8	6.0	5.0	4.0	5.0
أفريل	متوسطة	9.9	12	15.7	10.5	9.5	16.2	13.0	12	11.0	12.0
	عظمى	16.6	18.9	21.8	17.0	15.0	22.0	20.0	18.9	18.0	19.0
	صغرى	14.4	16	13.7	7.0	7.0	13.8	10.0	8.3	8.0	9.0
ماي	متوسطة	21.5	23.6	20.2	14.5	13.0	20.5	16.0	16	15.0	16.5
	عظمى	11.0	13.0	26.6	22.0	19.0	27.2	22.0	23.6	22.0	24.0
	صغرى	11.0	13.0	18.9	12.0	12.0	18.0	15.0	12.0	12	13.0
جوان	متوسطة	19.1	21.0	25.8	19.5	19.5	25.4	22.0	21	20	21.0
	عظمى	27.2	28.9	32.7	27.0	25.0	32.9	29.0	28.9	28	29.0
	صغرى	14.8	16.1	21.0	15.0	15.0	21.2	18.0	16.1	15.0	16.0
جويلية	متوسطة	23.5	24.7	27.7	23.5	220	28.0	25.5	24.7	23.5	25.5
	عظمى	32.5	33.3	34.4	32.0	29.0	36.3	32.0	33.3	32.0	34.0
	صغرى	14.6	15.7	22.2	15.0	14.0	28.0	17.0	15.7	15.0	16.0
أوت	متوسطة	23.1	24.0	29.4	23.0	20.5	28.1	24.0	24.0	32.0	24.5
	عظمى	31.6	32.3	36.7	31.0	27.0	35.4	31.0	32.3	31.0	33.0
	صغرى	11.9	13.0	18.0	12.0	11.0	17.9	14.0	13.0	12.0	13.0
سبتمبر	متوسطة	18.7	20.4	23.9	19.0	17.0	24.5	20.0	20.0	19.0	20.5
	عظمى	25.4	27.7	29.8	26.0	23.0	31.1	26.0	27.7	26.0	28.0
	صغرى	6.7	8.5	12.5	8.0	7.0	12.3	10.0	8.5	8.0	9.0
أكتوبر	متوسطة	12.7	4.8	18.0	13.5	12.0	18.7	15.0	14.9	14.8	15.5
	عظمى	18.8	21.2	23.5	19.0	17.0	25.2	20.0	21.2	20.0	22.0
	صغرى	2.3	4.2	6.7	3.0	2.0	8.0	5.0	4.2	3.0	5.0
نوفمبر	متوسطة	7.2	9.6	12.6	8.0	6.5	12.8	10.0	9.6	8.5	10.0
	عظمى	12.2	15.0	18.4	13.0	11.0	17.5	15.0	15.0	14.0	15.0
	صغرى	1.1	1.1	3.5	0.0	1.0	3.3	2.0	1.1	0.0	1.0
ديسمبر	متوسطة	3.0	6.9	8.2	4.5	3.5	7.5	6.0	5.9	4.5	6.0
	عظمى	8.4	10.7	12.8	9.0	6.0	11.7	10.0	10.7	9.0	11.0

Le Climat de l’Algérie. P-Seltzer. 1913-1935

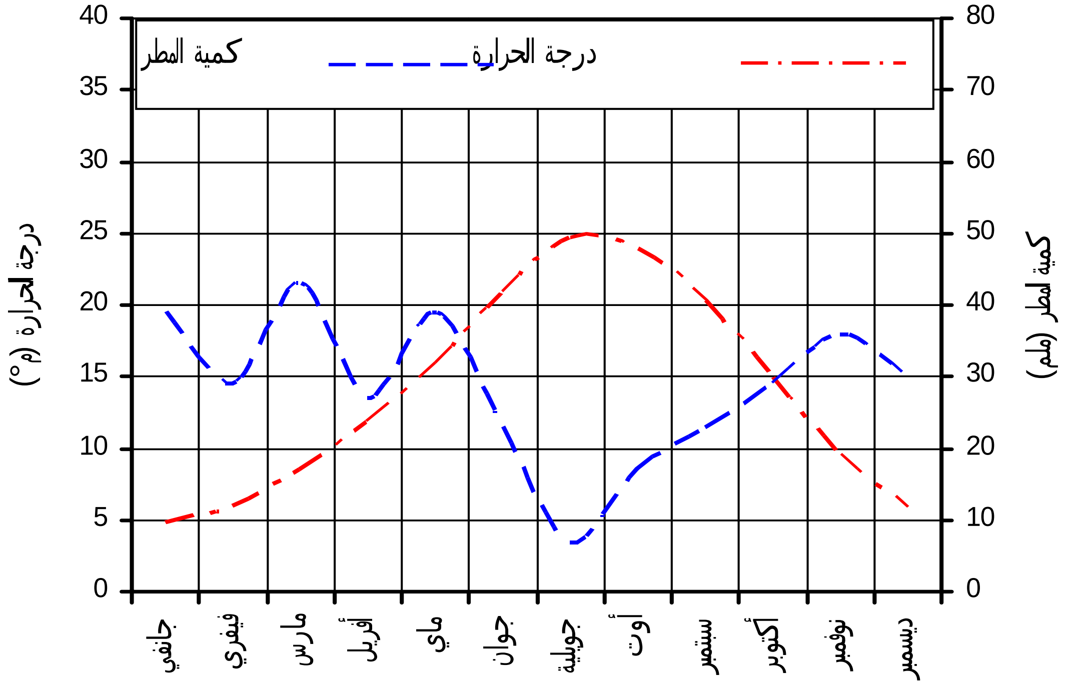
جدول (2) متوسط درجات الحرارة و كمية التساقط الشهري في بعض محطات الولاية

الأشهر	محطة باتنة		محطة آريس		محطة بريكة	
	كمية التساقط(مم)	درجة الحرارة (م^{0})	كمية التساقط (مم)	درجة الحرارة (م^{0})	كمية التساقط (مم)	درجة الحرارة (م^{0})
جانفي	39	4.9	24	05	20	10
فيفري	29	6.05	24	07	21	8.8
مارس	43	8.5	32	09	24	11.5
أفريل	27	11.9	21	13	15	15.7
ماي	39	15.9	30	16	19	20.2
جوان	23	20.9	19	22	09	25.8
جويلية	07	24.7	10	25	02	27.7
أوت	17	24	14	24	05	29.4
سبتمبر	23	20.3	35	20	25	23.9
أكتوبر	29	14.8	30	15	26	18
نوفمبر	36	09.6	35	10	26	12.6
ديسمبر	30	05.9	37	06	22	8.2

Le Climat de l'Algérie. P-Seltzer 1913-1935

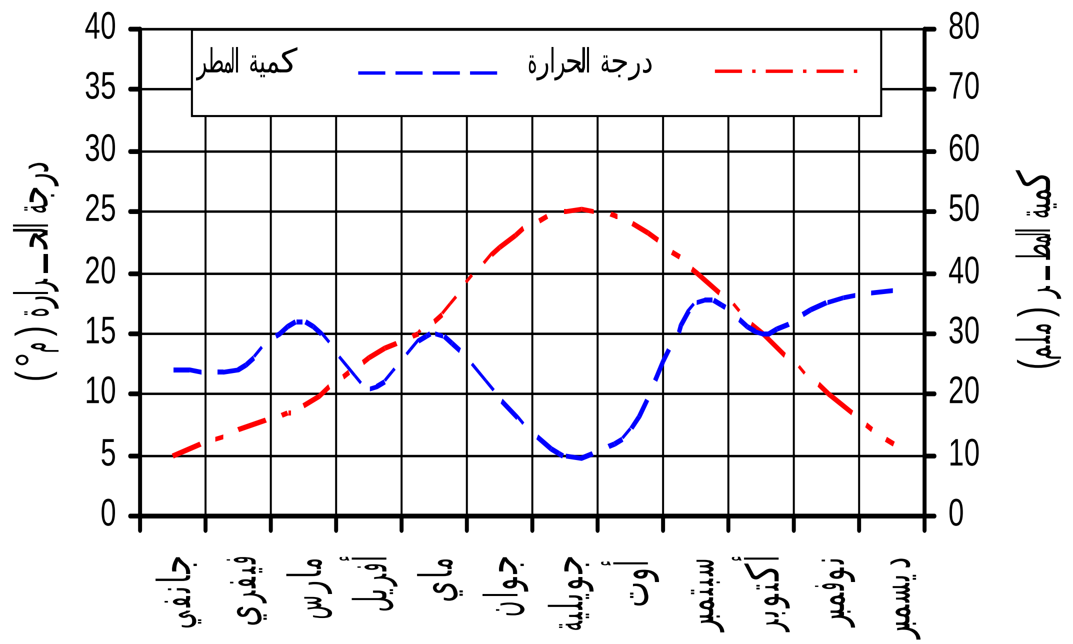
شكل(3) : معدل درجات الحرارة الشهري وكمية التساقط لمحطة باتنة

خلال الفترة 1913-1953



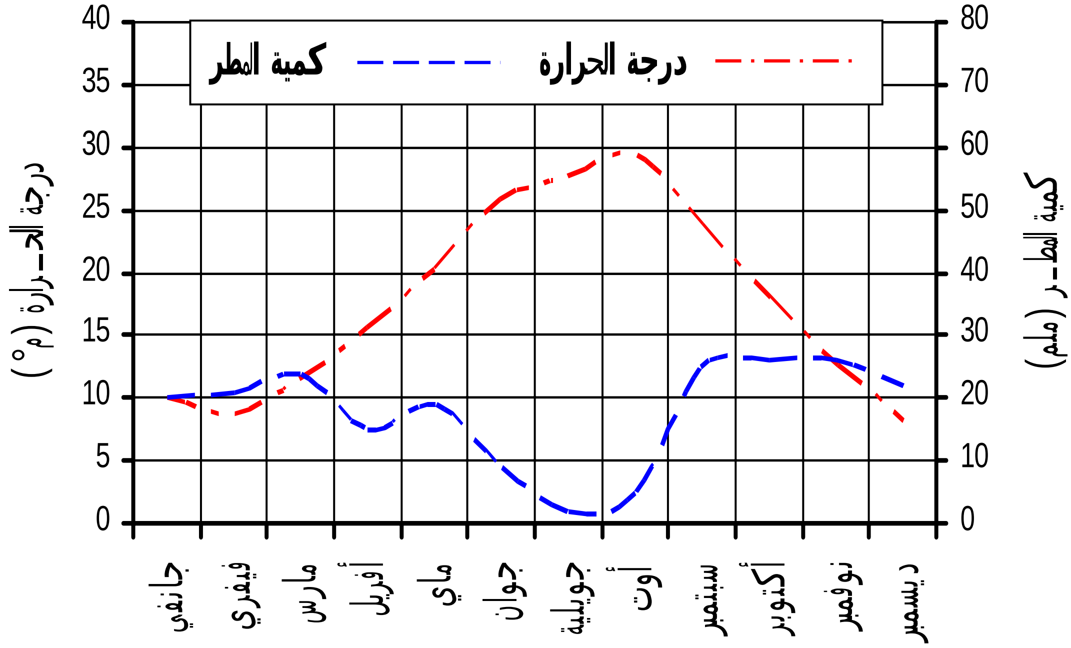
شكل(4) : معدل درجات الحرارة الشهري وكمية التساقط لمحطة آريس

خلال الفترة 1913-1953



شكل (5) : معدل درجات الحرارة الشهري وكمية التساقط لمحطة بريكة

خلال الفترة 1913- 1953



إن هذا الانخفاض في درجات الحرارة يؤثر على المحاصيل الزراعية وبالأخص في حالة حدوث صقيع، مما يؤدي إلى أضرار كبيرة بالمحاصيل الزراعية و خاصة إذا استمر لمدة طويلة. وتتمثل أحر الشهور في جويلية وأوت، وهي أقل تأثيرًا على الزراعة من موجات البرد، أما الأشهر المعتدلة الحرارة فهي: ماي وجوان اللذان يمثلان نهاية فصل الربيع وبداية فصل الصيف، وتمثل الأشهر سبتمبر، أكتوبر ونوفمبر فصل الخريف، وهو الفصل الذي يبدأ فيه موسم الزراعة.

الأمطار:

هناك اختلاف كبير في كمية الأمطار المتساقطة، ففي غرب الولاية يمتد حوض الحضنة على مساحة 4394 كم^{2} ويمثل نسبة 30% من المساحة الإجمالية للولاية وعلى ارتفاع يصل معدله إلى 740 م أما كمية التساقط فتبلغ 267,5 ملم في السنة. إن تهاطل الأمطار في هذه المنطقة غير منتظم وهذا راجع إلى كون المنطقة (شبه صحراوية) يسودها مناخ شبه

صحراوي مما جعل كمية التساقط قليلة كما توضحه محطة بريكة 214 ملم في السنة، محطة نقاوس 231 ملم في السنة. أما في فصل الخريف فقد سجلت هذه المحطات 24,5 ملم شهريا. أما بالنسبة لمحطة بوطالب فقد سجلت 375 ملم في السنة، وتقع على ارتفاع 1225 م. أما في فصل الشتاء فقد تم تسجيل 42 ملم شهريا.

من الناحية الجنوبية للولاية يمتد الحوض على مساحة 5611 كم^2 وهذا بنسبة 46,6 % من مساحة الولاية، وعلى ارتفاع يصل 1079 م. كميات الأمطار المسجلة هي 362,25ملم في السـنة، وأقصى كمـيات التـساقط في فصـل الشـتاء سجلت في محـطات وادي الشعـبة (66 ملم في شهر ديسمبر)، أزقاق(54ملم في شهر نوفمبر و58ملم في شهر مارس) جدول(3).

من الناحية الشمالية للولاية يمتد الحوض القسنطيني على مساحة 403700 هكتارا بنسبة 33,5 % من المساحة الإجمالية للولاية وعلى ارتفاع 1027 م، أما معدل كمية التساقط فتبلغ 390,5 ملم في السنة.شكل (6). إن معدلات التساقط الشهرية سجلت في المحطات الثلاثة: سريانة، عين ياقوت وفم الطوب، فتمتد من شهر سبتمبر إلى شهر ماي، أما بالنسبة لمحطة باتنة فكمية التساقط المسجلة فيها تنحصر بين أشهر نوفمبر، ديسمبر، جانفي ومارس، أما أدنى كميات التساقط المسجلة فهي في شهر جويلية في جميع المحطات وهي كالتالي: 4,5 ملم في حوض الحضنة، 6,5 ملم في حوض الأوراس، 7,5 ملم في الحوض القسنطيني.

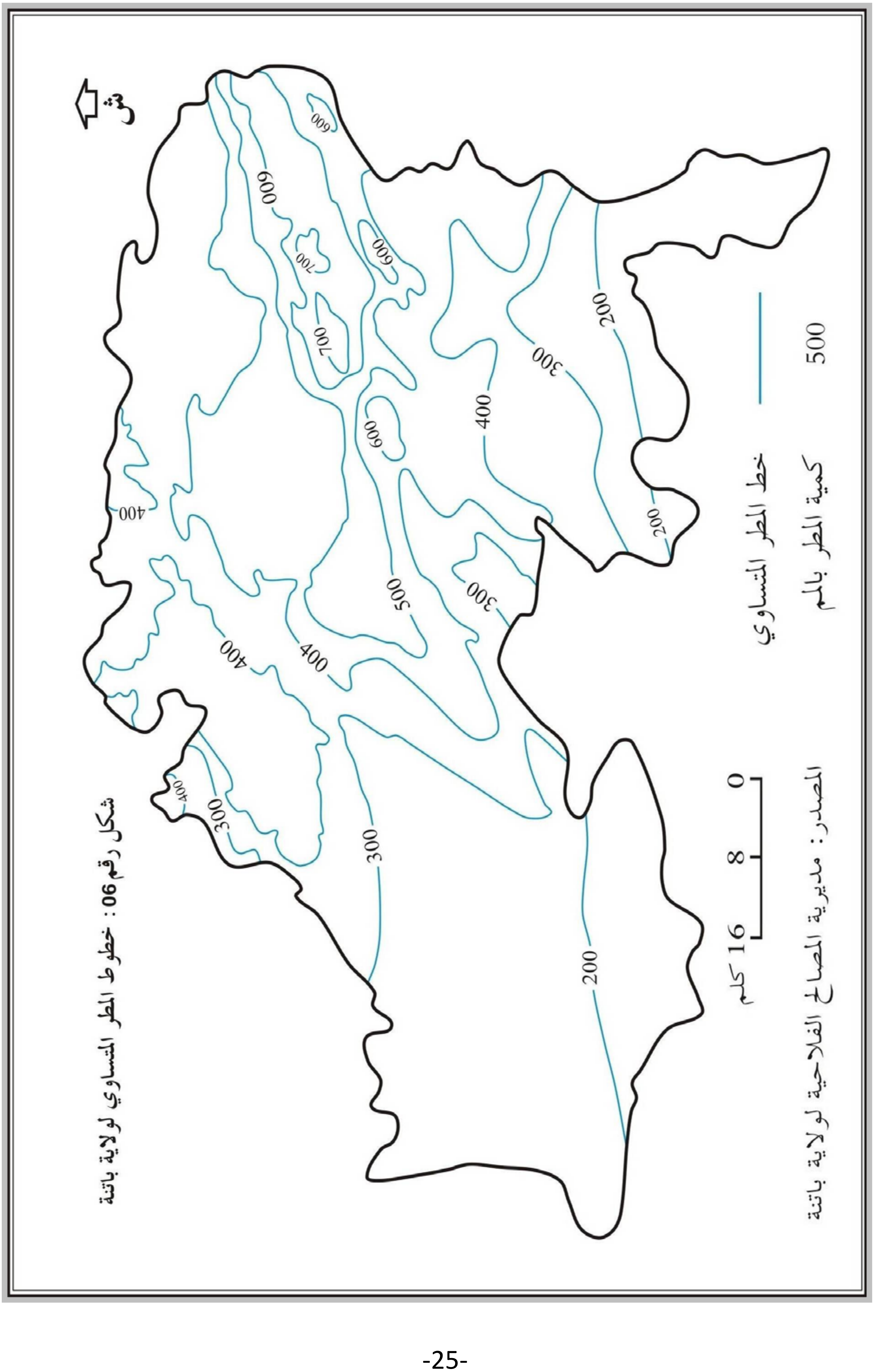
مما سبق يمكن القول أن كمية التساقط تنحصر بين موسمين متتاليين هما الخريف والشتاء أو الشتاء والربيع (وبشكل متذبذب ومتفاوت) وهي بصورة عامة تأخذ صفة التذبذب من سنة لأخرى، وقد تنعدم في بعض السنين تمامًا. ويلاحظ أن هذا الاختلاف في كمية التساقط مع حدوث موجات برد في معظم السنين، يسبب أضرارًا كبيرة في المحاصيل الزراعية.

إن هذا التذبذب في كمية التساقط على المنطقة تجعل الفلاح غير مطمئن لممارسة الزراعة خوفًا من عدم سقوط الأمطار، أو حدوث صقيع يؤدي بالمحصول إلى التلف. ولتفادي العوامل الطبيعية المؤثرة على المنتجات الزراعية قد بدأت بوادر ظهور الزراعات المحمية تحت البيوت البلاستيكية، وهذا ما لحظناه ميدانيا في المنطقة.

جدول (3) تساقط الأمطار حسب الأشهر

المحطات		جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
حوض الحضنة	عين التوتة	35	17	20	19	26	12	6	7	27	28	29	34	250
	نقاوس	25	20	24	16	24	14	4	9	22	21	29	23	231
	بريكة	20	21	24	15	19	9	2	5	25	26	26	22	214
	بوطالب	40	34	42	33	34	20	6	14	26	34	45	45	375
حوض أوراس النمامشة	وادي الشعبة	62	47	53	39	37	19	6	15	35	48	42	66	469
	القنطرة	24	19	24	14	17	11	2	9	18	28	23	28	217
	آريس	24	24	32	21	30	19	10	14	35	30	35	37	311
	زقاق	51	47	58	26	44	23	8	10	36	45	54	50	452
الحوض القسنطيني	فم الطوب	40	41	66	45	57	14	10	20	44	47	50	46	475
	سريانة	42	34	38	49	53	20	8	15	32	34	35	38	398
	عين ياقوت	36	30	35	42	45	26	5	16	23	29	30	30	347
	باتنة	39	29	43	27	39	23	7	17	23	29	36	30	342

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية باتنة



شكل رقم 06 : خطوط المطر المتساوي لولاية باتنة

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية باتنة

الرياح:

إن الرياح المسيطرة في ولاية باتنة هي رياح الجبيلي (Djbili) التي تأتي من الجبل، وهي غالبا ما تكون قوية وجافة، أما الرياح التي تهب من الجهة الشرقية والجنوبية فهي القبلي (Guebli) والشهيلي (Chehili)، وهي تسمية محلية. وهذه الرياح جافة، تشكل خطرًا على المنطقة في فصل الصيف حيث تزيد من جفاف الأرض. ويعد ممر باتنة (Couloir) من الممرات التي تكثر فيها الرياح وذلك لمواجهته لها.

والرياح الأكثر خطرًا على ولاية باتنة هي رياح السيروكو (Sirocco) التي تهب من جنوب القنطرة، وتتصف بالحرارة والجفاف، وتشكل خطورة كبيرة على المحاصيل الزراعية، وتكثر في أغلب الأحيان في الهضاب العليا (أي في الأقسام الشمالية من الولاية)، حيث تبلغ أقصاها في شهر جويلية، كما أن العدد الأكبر من أيام السيروكو يكون في بلدية عين ياقوت ودائرة قايس. تهب هذه الرياح على المنطقة طيلة أيام السنة، إلا أن هبوبها يختلف من شهر لأخر، جدول (4).

جدول (4) عدد أيام رياح السيروكو حسب الأشهرفي ولاية باتنة

المنطقة	المحطة	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	اوت	سبتمبر	اكتوبر	نرفمبر	ديسمبر	المجموع
السهول العليا	عين ياقوت	0.1	0.2	1.3	3.7	3.6	7.8	12	8.8	3.6	1.3	0.4	0.1	43
	باتنة	0	0.4	1.9	2.3	1.5	2.8	5.1	2.1	2	0.4	0.4	0.1	19
السهول العليا	نقاوس	0	0.2	0.7	2	1.6	3.2	4.9	1.9	1.2	0.8	0.2	0.1	16.8
االسهبية	زفاق	0.4	0.8	1.2	2.2	3.5	5.3	6.5	9.4	3.3	0.7	0.4	0.1	29.3

المصدر: P.Seltzer

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أقصى أيام هبوب هذه الرياح يكون في شهري جوان وجويلية، أما بقية الأشهر فإن هبوبها ضعيف جدا.

ثالثا: التربة:

إن الهدف من دراسة الغطاء الترابي هو توضيح علاقة التربة بطاقة الحمل التي هي عبارة عن قدرة المورد الأرضي على تحمل استغلاله من طرف الإنسان أو الحيوان. و التي هي في انخفاض مستمر. فعلى سبيل المثال كان نصيب الفرد من الأراضي الزراعية المستثمرة (SAU) في الجزائر سنة 1987 هو 0.32هـ للفرد الواحد. لكن ستتقلص هذه المساحة بحلول سنة 2010 إلى 0.13 هـ للفرد الواحد (SNAT 1987 p5).

لهذا يجب المحافظة على هذا المورد الطبيعي الحيوي.

ووفق هذه الرؤية سنتعرض إلى الغطاء الترابي لولاية باتنة. تختلف التربة من حيث تكوينها، والمواد العضوية التي تكونت منها، ودرجة مساميتها، وقابليتها أو قدرتها الإنتاجية، وهناك عوامل تؤثر على التربة منها عوامل مناخية ونوع السطح. وقد أثرت هذه العوامل مجتمعة في تركيب وتكوين التربة.

(رياض إبراهيم السعدي 1970 ص 05). يمكن تقسيم التربة في ولاية باتنة إلى:

تربة السهول، تربة المرتفعات وتربة المناطق شبه الجافة.

- تربة السهول: وتشكل نسبة 30 % من مساحة الولاية وهي تربة ثقيلة غرينية، طينية، غنية بالمواد العضوية والمعدنية، وتمتد إلى عمق 4 أمتار. وتكون خشنة بالقرب من مصبات الأودية، وناعمة في المناطق البعيدة عن مصبات الأودية وعند أقدام الجبال.

ويتواجد هذا النوع من التربة في سهول المعذر، عين ياقوت، فسديس، بلزمة، الرميلة، قايس، عين جاسر و بولهيلات.

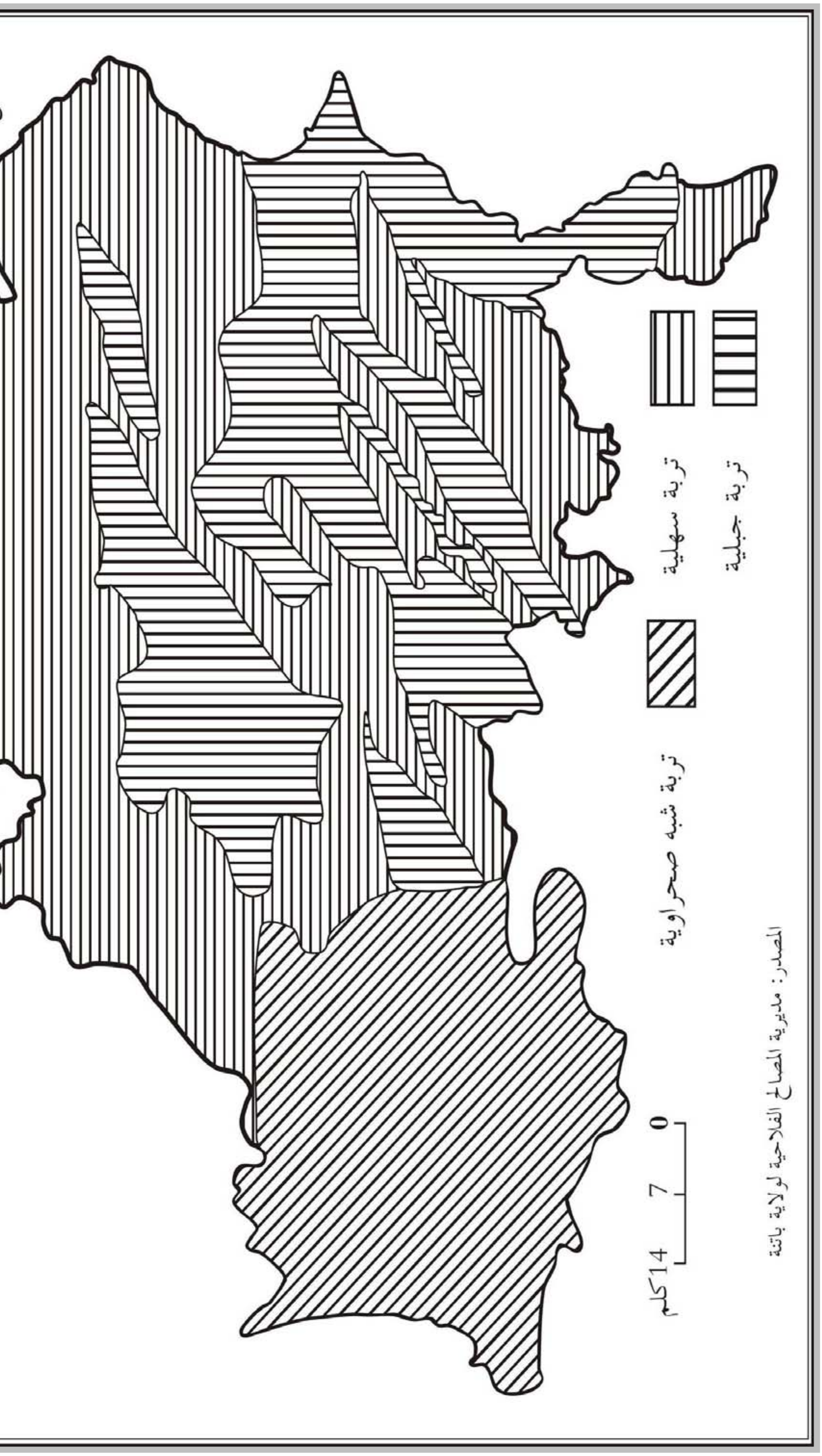
إن هذه السهول صالحة لزراعـة الحـبوب، وهي ذات خصـوبة عالـية وإنتاج جيد 13 ق/هـ في حالة توفر الأمطار بكميات كافية، إذ أن زراعة الحبوب في الولاية تعتمد

على الأمطار، أما المناطق المحصورة بين السهول وأقدام الجبال وفي أحواض الوديان، تزرع بالخضر وأشجارا لفواكه.

وهناك تربة ثقيلة، إلاّ أنها ذات ملوحة عالية، وتتواجد حول السبخات وهي عبارة عن منخفضات تتجمع بها مياه الأمطار لعدم وجود مجرى مائي يصرف المياه المتجمعة في تلك المنخفضات، لذلك أصبحت تربة ثقيلة تتكون من ذرات ناعمة، لا تسمح لها بالغور إلى الداخل، فتبقى على السطح مما سبب ملوحة التربة، ولهذا عملت السلطات الولائية على استصلاحها، وذلك بإقامة قنوات لتصريف المياه المتجمعة، وتخليص التربة من الملوحة. وتزرع هذه المناطق بالمحاصيل المقاومة للملوحة مثل الشعير وبعض محاصيل العلف.

- تربة المرتفعات: وتشكل 12.1 % و توجد في المناطق الجبلية، وهي تختلف من مكان لآخر تبعا لطبيعة الصخور ودرجة الانحدار وكمية الأمطار. ولا تتعدى في كثير من الأحيان، قشرة سطحية رقيقة غير منبتة، بالإضافة إلى عدم قدرتها على الاحتفاظ بالرطوبة، وهذه عادة ما تكون في السفوح العليا الشديدة الانحدار. أما السفوح المتوسطة الارتفاع فتتكون من صخور حصوية أو رملية، نظرا لأنها تلقت إرسابات من السفوح العليا أزيلت منها إرسابات إلى السفوح السفلى، بينما نجد عند أسفل المنحدر تربة تكويناتها خشنة وتتخللها بعض الكتل الكبيرة المنهارة من أعلى ولذلك تعرف بالتربة الخشنة.(محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون 1971 ص88) ويتغلب السكان عل عقبة الانحدار الشديد للسفوح الجبلية بإقامة المدرجات، أو اتباع طريقة الحراثة الكنتورية، وذلك للاحتفاظ بطبقة التربة الرقيقة دون تعرضها للجرف.

- تربة المناطق شبه الجافة: وتشكل 7.1 % وهي تربة ثقيلة أيضا ذات نسيج ناعم وتتميز بقلة تركز الكالسيوم في الطبقة العليا، نظرا لعمل المطر على تسربه إلى أسفل، كما يوجد تركز للجبس والأملاح الذائبة في الطبقة السفلى، وتتميز بلونها البني نتيجة وجود نسبة من المواد العضوية، وتظهر هذه التربة في شط الحضنة، وهي تربة طفلية أي ترتفع فيها نسبة الطين. شكل (7).



شكل رقم 07 : أنواع الترب في ولاية باتنة

المصادر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية باتنة

رابعا: الغطاء النباتي:

تغطي الغابات والأحراش مساحة كبيرة من الولاية، تقدر بـ: 292000 هكتارا أي ما يعادل 24,3% من مساحة الولاية و9,73 % من مساحة الغابة الجزائرية التي تقدر بـ: 3000000 هكتارا. وتمثل هذه الغابة ثروة طبيعية لا يستهان بها، يمكنها أن تساهم في التطور الاقتصادي للولاية. (وزارة الثقافة والإعلا م 1976 ص 12).

ويخضع الغطاء النباتي لشروط طبيعية معينة، تتحكم في وجوده وكثافته ونوعيته، ولهذا فإن الغابات في الولاية، تختلف من منطقة إلى أخرى تبعا لاختلاف الظروف الطبيعية والمناخية، ففي المناطق شديدة الارتفاع وذات البرودة الشديدة والتنوع في التربة، تظهر غابات الصنوبر الحلبي والأرز والعرعر، كما أن السفوح المقابلة للرياح الممطرة أوفر نباتاً وأغناها من السفوح الواقعة في ظل المطر.

وفي نطاق الاستبس، أو النجود، الذي تقل أمطاره عن 350 ملم سنويا تصبح الحياة النباتية فقيرة، وتختفي الغابات الكثيفة، وتحل محلها الأحراش والمراعي الواسعة. وهناك علاقة وثيقة بين المطر وطول الأشجار إذ يصل ارتفاعها أو طولها، إلى أكثر من 20 مترا، في هذا النطاق الذي تزيد أمطاره السنوية عن 350 ملم، بينما لا يزيد طولها عن 2 - 3 أمتار في النطاق الذي تتراوح أمطاره بين 200 - 350 ملم سنويا، وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف غابات ولاية باتنة كالآتي:

- الصنوبر الحلبي: يتواجد هذا النوع من الأشجار فوق المرتفعات التي تزيد عن 2200م

ويغطي مساحة تقدر بـ: 95424هـ، أي ما يعادل 32,6 % من مجموعة مساحة غابات الولاية، ويتحمل الصنوبر الحلبي الظروف المناخية القاسية، والأمطار التي يقل متوسطها السنوي عن 300ملم، وتربة جيرية أو رملية أو مختلطة، وتتميز أشجار الصنوبر الحلبي بأوراقها الإبرية الطويلة، التي يستمر نموها ولا تسقط إلاّ بعد أربع سنوات، وثمارها بطيئة النضج، وجذوعها مستقيمة، ويخرج منها سائل كثيف في حالة تشققها، هو الصمغ الذي يستعمل في صناعة الصباغة.

تتوزع أشجار الصنوبر في مناطق مختلفة من الولاية، إلاّ أنها تتركز بصورة أكثر بل وتشغل مساحة أكبر في الأقسام الجنوبية الشرقية من الولاية، كما في الشكل (8).

تنتشر أشجار الصنوبر في المناطق المرتفعة من الولاية مثل جبل أزقاق (1307 م)، وعلى السطوح الغربية من غابات بني املول (800 – 1900 م) أما على القسم الأكثر ارتفاعا مثل جبل أوراس (2200 م)، تاوريت (1734 م)، تافرنت (1705 م)، فتوجد في شكل غابات من الصنوبر المتجانسة التي تغطي مئات من الأشجار الأخرى المكونة من السنديان الأخضر والعرعر. أما الأشجار الصغيرة العمر من هذا النوع وهي نادرة جدا ويقدر متوسط عمر أشجار الصنوبر بأكثر من 100 سنة، أما متوسط ارتفاعها فلا يتجاوز 12 م، باستثناء غابات بني املول التي تكون أكثر من ذلك (16 – 20 م).

إن هذا النوع مـن الأشجـار يمتاز بقابليـته على مقـاومة مختلف التقلـبات المناخية.

◈ العرعار: ينتشر هذا النوع من الأشجار في الجهات الحارة، أي في الأجزاء الجنوبية والجنوبية الغربية من الولاية. أما في الأقسام الشمالية والشرقية فيشغل مساحة صغيرة ومتناثرة، ويغطي مساحة تقدر بـ 90000 هـ، أو ما يساوي 30,8 % من مجموع غابات الولاية. ويقدر متوسط عمر أشجار العرعار بـ 300 سنة، أما متوسط ارتفاعها فيقارب 6 م، وتجدر الإشارة أن هذا النوع من الأشجار في طريق الزوال، نتيجة الرعي المفرط والحرائق التي تعرض لها أثناء الحرب التحريرية وبعد الاستقلال ولحد الآن. لذا يتطلب من مديرية الغابات بالولاية القيام بمهامها على أحسن وجه لحماية هذه الثروة من الزوال.

◈ البلوط الأخضر: تنتشر أشجار البلوط الأخضر في معظم أنحاء الولاية، وبالأخص في المناطق الشمالية والوسطى، أما في الأجزاء الغربية من الولاية فلا وجود لهذا النوع من الأشجار إطلاقا، خاصة في دائرة بريكة، وذلك لكونها تقع في الأجزاء شبه الصحراوية ذات المناخ الحار والأمطار القليلة. تغطي أشجار البلوط مساحة تقدر بـ 91450 هـ، أوما يعادل 31,3 % من مجموع مساحة غابات الولاية.

ويتواجد هذا النوع من الأشجار في الطبقة المناخية ما فوق الرطبة وهذا النوع الغالب في الولاية. يصل ارتفاع أشجار البلوط 16 – 20 م خاصة في المناطق ذات الارتفاع العالي فوق 2000 م.

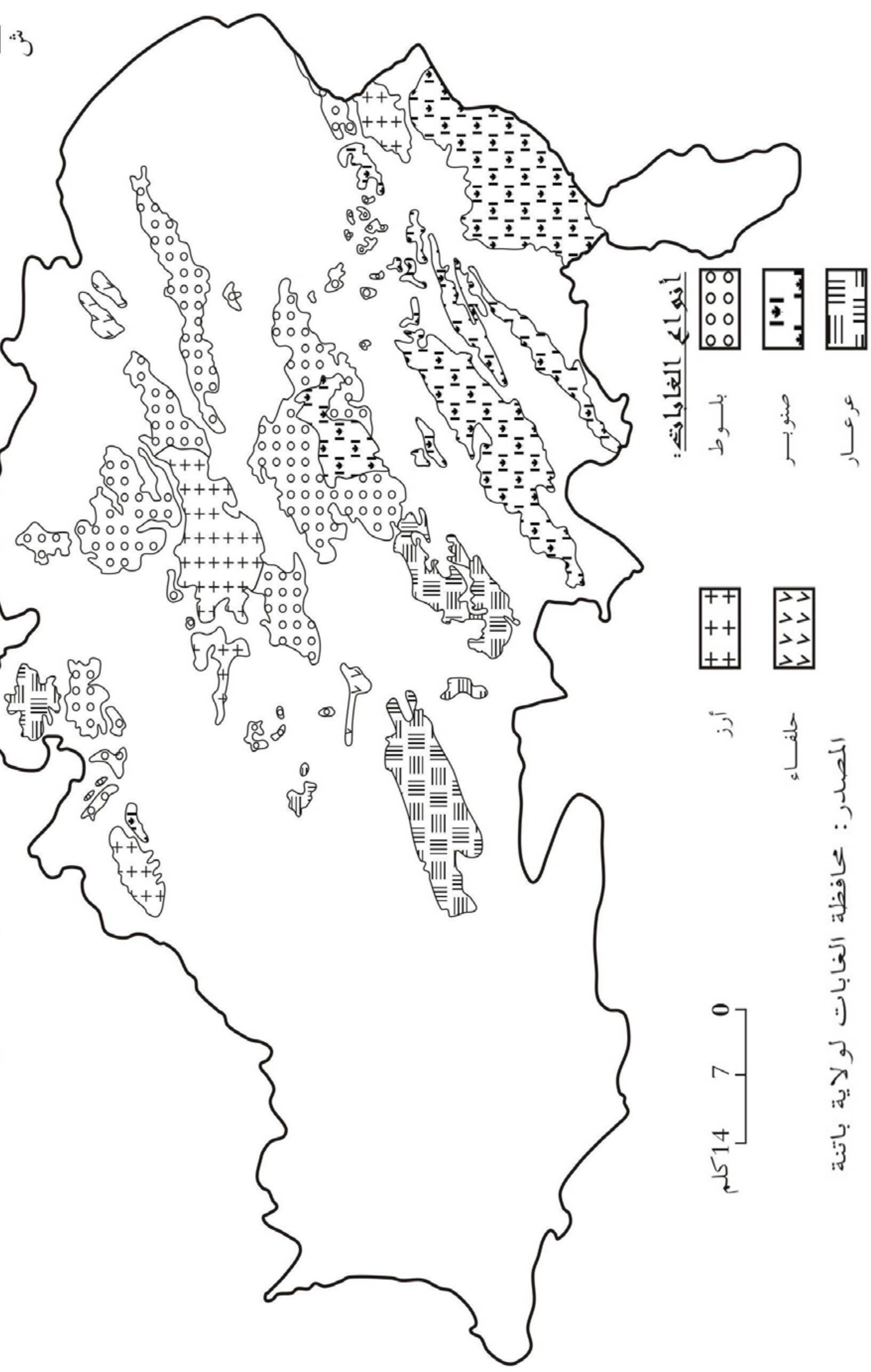
◈ الأرز: تقع غابات أشجار الأرز في المناطق ذات الارتفاع العالي من 1300 – 2200 م فوق مستوى سطح البحر، حيث توجد الطبقة المناخية الرطبة التي تنمو فيها شجرة الأرز، لتكون شيئا فشيئا مجموعات متلاحقة على الرغم من أن هذه الأشجار ذات أقطار كبيرة إلاّ أنها قصيرة. وهكذا نجد غابات الأرز في حالة جيدة في كل من بلزمة وزقاق.

تغطي غابات الأرز مساحة تقدر بـ 14781 هـ أو ما يساوي 6 % من مجموع غابات الولاية، وهي بهذا تحتل أصغر مساحة من غابات الولاية، وأكبر مساحة في القطر الجزائري، التي تقدر بـ 25000 هـ.

يقدر متوسط عمر شجرة الأرز 100 سنة، وتتجاوز 200 سنة أو أكثر. أما الأشجار متوسطة العمر فهي قليلة وبالأخص الشجيرات الصغيرة.

◈ الحلفاء: ينتشر هذا النوع من النبات في مناطق محدودة من الولاية شكل(8)، فهو يوجد بنسبة أكبر في الأجزاء الجنوبية الغربية، لكونها مناطق حارة. ويمكن القول أن نبات الحلفاء ينمو في المناطق التي تقل فيها كمية التساقط عن 300 ملم سنويا، وإذا زادت أضرت بالحلفاء وبالتالي تختفي وتحل محلها نباتات أخرى، مثل السدرة والشيح والديس، وكذلك نجد الحلفاء تنمو في المناطق شبه الصحراوية والصحراوية بصفة خاصة، كما تنمو داخل بعض الغابات ذات الكثافة القليلة والمتوسطة الارتفاع والقليلة الأمطار. يتربع هذا النوع من النبات على مساحة تقدر بـ 3000هكتارا أي ما يعادل 1 % من المساحة الإجمالية للغابات في الولاية(نيابة مديرية الغابات 2000 سجل).

ويستفاد من الحلفاء في صناعة الورق الجيد، كما تدخل في الصناعات التقليدية بكميات كبيرة حيث يصنع منها الحصر والقفف والحبال.



شكل رقم 08 : أنواع الغابات في ولاية باتنة

◆ **العوامل المؤثرة في نمو الغابات في ولاية باتنة:**

يتأثر نمو الغابات بعدة عوامل:

أ. عوامل طبيعية: وتشمل التضاريس، المناخ والتربة.

ب. عوامل بشرية: الاستغلال غير المنظم، الرعي المفرط والحرائق.

أ. العوامل الطبيعية:

◆ **التضاريس:** إن التباين في تضاريس المنطقة الجبلية أدى إلـى تـدرج فـي النباتـات الطبيعية، لذا أصبحت تمتلك خصائص بيئة معينة تختلف حسب الارتفاع وموقع الجبال ومواجهة سفوحها لأشعة الشمس وهبوب الرياح. ونتيجة لذلك حدث تدرج في الغطـاء النباتي، فغابات البلوط الأخضر والصنوبر الحلبي توجد على ارتفـاع يتـراوح بـين 1300– 2000 م فوق مستوى سطح البحر.

◆ **المناخ:** إن الاختلاف في سقوط الأمطار ودرجة الحرارة أدى إلى تنوع في الغطاء النباتي. وبما أن منطقة البحر المتوسط تتصف بسقوط الأمطار خلال فصل الشتاء، والجفاف في فصل الصيف، وبما أن كمية الأمطار في الولاية تختلف من منطقة لأخرى، فإن الغابات تتأثر بذلك وتتلقى السفوح الشمالية من الولاية أمطارا غزيرة، بينما تتلقى السفوح الجنوبية كميات أقل، وذلك لوقوعها في ظل الأمطار.

◆ **التربة:** تتدرج أيضا حسب الارتفاع، ففي بطون الوديان توجد التربة الكستنائية (الحمراء) وهي عميقة، وتصلح لزراعة الخضر والفواكه، أما المناطق التلالية فتكون تربتها متوسطة السمك، وذلك لتعرضها لعوامل التعرية، فتغطيها الحشائش. أما المناطق المرتفعة المغطاة بالغابات فتكون تربتها بنية (سمراء) غنية بالمواد العضوية. وتمتاز تربة المناطق الجبلية، الشديدة الانحدار باللون البني الغامق والأسود، وقد تكونت من الصخور المتحولة، أو الجيرية وتعرضت للتعرية نتيجة الانحدارات الشديدة التي تفوق 25% . (جميل نجيب عبد الله 1971 ص 204، 205).

ب. العوامل البشرية:

- **الاستغلال غير المنظم:** إن العامل الحاسم في الوضع الحالي للغابات في الولاية هو الاستعمار الذي طالما استغل الغابة الجزائرية استغلالا مبالغا ومفسدا، مثلما فعل بالموارد الطبيعية الأخرى، إذ طور هذا الاستعمار زراعة كثيفة ومفسدة على حساب الغابات، حيث قطعها بشكل واسع بحثا عن فوائد كثيرة وفورية، كالتدفئة،النجارة، التصدير مهملا بذلك النتائج المضرة التي تترتب آجلا على الأحراش، وحيثما توجد أرض يمكن زراعتها تقطع الغابات، ولهذا تقلص الغطاء النباتي بالتدريج وفي الوقت نفسه طرد قسم من السكان الذين سلبت أراضيهم الموجودة في السهول نحو الغابات، مما دفع هؤلاء السكان إلى ممارسة اقتصاد معاشي، تمثل الغابة مورده الأساسي، حيث التجاوا إلى قطع الغابات واستصلاح أراضيها وممارسة الزراعة فيها ورعي حيواناتهم، مما أدى إلى الإتلاف التدريجي للغابات.
- **الرعي المفرط:** يعد الرعي غير المنظم في المناطق الجبلية، من أخطر العوامل التي تحد من نمو الغابات،لاسيما إذا ما علمنا أن الثروة الحيوانية في الولاية تقدر بـ : 712735 رأسا كما، سنتطرق لها لاحقا، ولذلك وضعت قوانين صارمة لا تسمح بالرعي داخل الغابات، إلا بتصريح، وفي مناطق معينة ومن يخالفها يعاقب، ولو أنه في المدة الأخيرة ونتيجة عدم توفر الأمن تخلى الرعاة عن الرعي في هذه المناطق.
- **الحرائق:** غيرت الحرائق المتتالية، وخاصة التي كان الاستعمار الفرنسي يشعلها، أثناء الحرب التحريرية كثيرا من وضع الغابة وهكذا ازداد تدهور الغابات اتساعا، بل اندثر بعضها نهائيا. وبعد الاستقلال اتخذت الحكومة عدة تدابير قصد مواجهة الأضرار التي تنجم عن الحرائق، وذلك بشق الطرق وسط الغابات وبناء منازل للحراس ومراكز للرقابة، وحفر أخاديد ضد انتشار النار، وهي عبارة عن رقع أرضية خالية من الأشجار يسمح بإيقاف زحف النار والوصول السهل إلى مكان الحريق.

إعادة التشجير قصد الوقاية:

انتهجت الجزائر منذ الاستقلال سياسة خاصة، تهدف إلى إنماء هذا القطاع حسب مخطط طويل الأمد. وقد تجسدت هذه السياسة، في إطار مختاف البرامج الخاصة، والمخططات الوطنية، التي شهدتها البلاد، كالمخطط الرباعي الثاني 1980 ولعل الهدف من هذه البرامج والمخططات هو إعادة تشجير المناطق التي تعرضت للحرق والقطع أثناء الحرب التحريرية وبعد الاستقلال، كما تم إعادة التشجير على نطاق واسع، في منطقة السهوب على شكل أشرطة غابية تساير حوافي الطرق، حيث تم تشجير ما يقارب 39880 هـ موزعة على كافة مناطق الولاية، وذلك من سنة 1962 إلى غاية سنة 2000 جدول(5).(نيابة مديرية الغابات 2000 سجل)، وتم أيضا بناء مدارج ترابية في المناطق الشديدة الانحدار، التي يصعب إعادة تشجيرها. والغاية من هذه المدارج هي الحفاظ على تماسك التربة من الانجراف، وجعلها صالحة للتشجير، والحد من عملية ردم السدود وحدوث الفيضانات في الأراضي الزراعية أثناء سقوط الأمطار، كذلك حماية القرى والطرق والجسور.

وقد خاضت الجزائر إلى جانب التشجير عملا واسع النطاق يتجسد في السد الأخضر، الذي يمثل عملية واسعة لحماية الثروة النباتية للبلاد، ومنع زحف الصحراء نحو الشمال، وخلق توازن طبيعي مناخي في مناطق السهوب، لتوفير إنتاج إضافي من الخشب، وخلق ظروف ملائمة لتنمية النشاطات الفلاحية والرعوية.

جدول (5) إعادة التشجير من (1962-2000)

المدة الزمنية	عـدد الهكتارات
1962-1971	6848 هـ
1972-1981	8430 هـ
1982-1990	15363 هـ
1991-1997	5700 هـ
1998	2441 هـ
1999	998 هـ
2000	100 هـ
المجمـــــــــوع :	39880 هـ

D.P.A.T. Monographie de la Wilaya de Batna. 2000 P 39.

إن الاهتمام بإعادة تشجير الغابات يؤدي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

◈ **الهدف الاقتصادي:**

توفر مواد خشبية جديدة تضاف إلى إنتاج الغابات الموجودة الشيء الذي يسمح بسد احتياجات البلاد إلى الموارد الخشبية، وتجري إعادة التشجير ذات الهدف الاقتصادي على شكل:

أ. إعادة التشجير للصناعة: وذلك بغرس أنواع من الأشجار التي تنمو بسرعة، مثل الصنوبر الحلبي 21934 هكتارا والسرقو 8973 هكتارا والكاليتوس و الدردار 8973 هكتارا أي ما يعادل 60 %، 20 %، 20%، على التوالي من مساحة الأراضي التي تم تشجيرها في الولاية منذ الاستقلال.

ب. إعادة التشجير للإنتاج بهدف إنتاج مادة الخشب.

◈ **الهدف الاجتماعي:**

خلق أكبر عدد ممكن من فرص العمل لتحسين الظروف المعيشية للسكان، الذين يعيشون في الغابة وعلى مقربة منها.

استعمالات الخشب:

يستعمل إنتاج الخشب حاليا في صناعة الصناديق وروابط قضبان السكك الحديدية، وأوتاد المناجم والتدفئة والفحم، باستثناء أخشاب أشجار الأرز الذي يدخل في النجارة، وهو يمثل نسبة قليلة من حيث المساحة، لهذا تستورد الجزائر كميات كبيرة من الأخشاب المستعملة للنجارة، أما الاحتياجات المعدة للتدفئة فتسد بكاملها من الإنتاج الوطني، وفيما يتعلق بالاستعمال الحالي للأخشاب الأساسية فهو كالتالي:

◈ **الصنوبر الحلبي:** يدخل هذا النوع من الخشب في صناعة الصناديق والتدفئة وصناعة الفحم والأعمدة الكهربائية

◈ **البلوط الأخضر**: يستعمل بصورة خاصة للتفحيم، كما تحتوي قشرته، وخاصة قشرة الجذور، على مادة تستعمل في الدباغة، ويستعمل أيضا في البناء.(إبراهيم نحال1975ص 66).

◈ **الأرز :** يدخل في صناعة الأثاث المنزلي.

◈ **العرعار:** إن أهم ما يستغل من أشجار العرعار هو جذورها التي يصنع منها الغلايين وتدخل أوراقها في صناعة الأدوية والدباغة ويستعمل أيضا للتدفئة.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للبنية الصخرية للمنطقة لاحظنا أنها تتكون في معظمها من صخور جيرية تعرضت إلى حركتين إلتوائيتين في فترتين متباينتين أدتا إلى ارتفاع جبال هذه المنطقة وتنوع مظاهر سطحها، إذ نجده على شكل سلاسل ملتوية من طبقات محدبة ومقعرة ومرتفعات ومنخفضات، أما من حيث المظاهر التضاريسية فقد قسمناها إلى ثلاثة أقسام هي: هضبة لأوراس، المرتفعات الجبلية والسهو ل المرتفعة فبالنسبة لهضبة الأوراس فإنها تحتل الجزء الجنوبي من الولاية ويتركز محورها في الجبل الأزرق الذي يمتد على شكل سلسلة ملتوية ذات اتجاه شمالي شرقي وجنوبي غربي تشرف على سفوح الهضبة، وتتمثل أعلى قمة فيها رأس أم كلثوم في جبل شلية 2328 م.

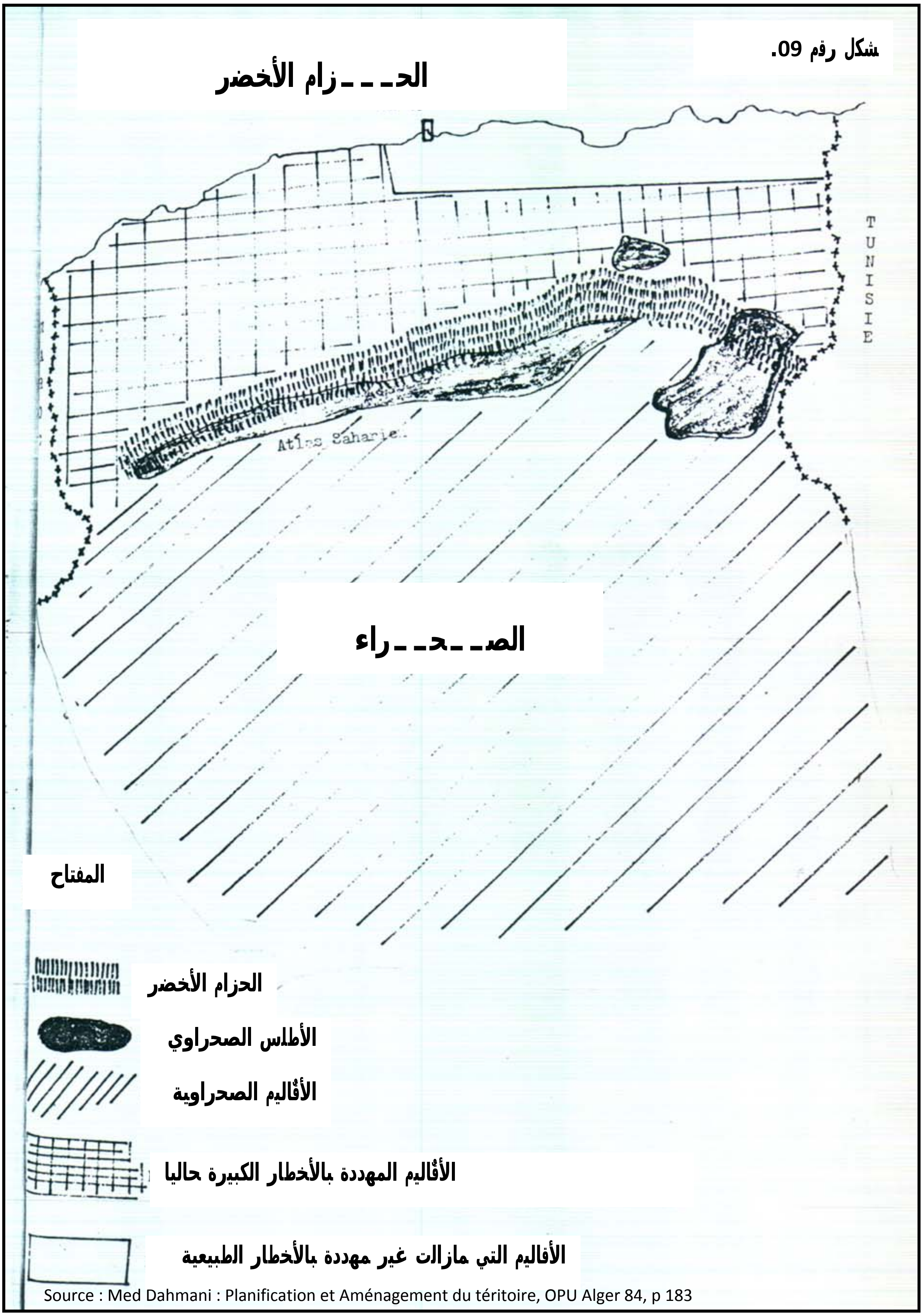
إن تباين الارتفاع في هذه المنطقة أدى إلى تنوع في المناخ، إذ يسود المناخ شبه الرطب والبارد، حيث تتراوح كمية التساقط بها بين 600-900 مم سنويا، إضافة إلى ذلك تراكم الثلوج في القمم مدة طويلة يجعله مصدر تزويد المنطقة بالمياه السطحية والجوفية. أما المنطقة الشمالية الغربية فتمتاز بارتفاعاتها المتباينة ذات الاتجاه الجنوبي الغربي والشمالي الشرقي وهي أقل ارتفاعا من المرتفعات السابقة،وتخترقها بعض الأودية التي تنحدر نحو الشمال الشرقي والتي أقيمت عليها بعض الزراعات الكثيفة،أما منخفض وادي الأبيض فينبع من مرتفعات شليا ويصب في سد فم القرزة بولاية بسكرة،ولا يستفيد منه السكان في السقي، إلا في المناطق المنخفضة. أما المنطقة الجنوبية الشرقية فتمتاز بمظهرين تضاريسيين الأول يتمثل في المرتفعات الجنوبية التي تمتد على شكل قوس،أما الثاني فيتمثل في المائدة الأوراسية التي تشمل الأراضي المنخفضة،وتمتاز بسطحها المستوي، وتنبع منها عدة مجاري تغذي السهول الحيطة بها، كما تتخللها بعض المنخفضات التي اتخذت طرقا للنقل والمواصلات، كمنخفض باتنة الذي يمتاز بمنافذه الثلاث القنطر جنوبا واريس وخنشلة شرقا وقسنطينة وسطيف شمالا، مما أضفى عليها ميزة اقتصادية في التبادل التجاري أما من حيث المناخ فان منطقة ولاية باتنة تدخل ضمن مناخ الاستبس الذي يعد منطقة انتقالية بين الصحراء في الجنوب والبحر المتوسط في الشمال،وهذا ما لحظناه من خلال تسجيلنا لدرجات الحرارة بين الليل والنهار وبين الصيف والشتاء. إن هذا التباين يعود إلى عامل التضاريس، حيث تبرز ظاهرة الصقيع في فصل الشتاء تضر بالمحاصيل الزراعية والأشجار،كما أن ارتفاع درجات

الحرارة في فصل الصيف تسبب في خسائر كبيرة للمزروعات، كما تهب على المنطقة رياح السيروكو الحارة من جنوب الولاية والتي تحمل معها ذرات رملية مسببة أضرارا للمزروعات.

يظهر أيضا من خلال دراستنا للمناخ مدى تأثر الحيات النباتية به فبدل الغابات نجد الشجيرات والحشائش القصيرة التي تظهر في فصل دون الآخر،كما أن كثرة السباخ في المنطقة جعل التربة السائدة هي التربة الملحية التي لا تساعد على الحيات النباتية. أما كمية التساقط على المنطقة فهي متذبذبة مما يجعل الفلاح غير مطمئن لممارسة الزراعة خوفا من عدم سقوط الأمطار أو حدوث صقيع يضر بالمحصول. أما بالنسبة للغطاء النباتي للغابات بالولاية فان وضعيته متدهورة باستثناء البعض منها نتيجة الاستعمالات المفرطة من قبل الإنسان منذ عشرات السنين كاستغلالها لأغراض التدفئة والرعي المفرط حاليا مما جعلها تفقد التوازن الإيكولوجي، خاصة في المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية من الولاية الذي يخضع للتأثير الصحراوي. ولإعادة التوازن الايكولوجي في المناطق المهددة بالتصحر هناك مجهودات تبذل لوضع حد للتصحر وهذا في إطار الأشغال الكبرى كالسد الأخضر الذي يمتد من أقصى شرق البلاد إلى غربها قاطعا مساقة 1500كلم و بعرض يصل في المتوسط العام إلى 20كلم. مغطيا بذلك مساحة تقدر بحوالي 12مليون هكتار من الأراضي الشبه صحراوية. و كان الهدف من إنشاء هذا الحزام الأخضر وقف زحف التصحر نحو المناطق الشمالية للبلاد مع خلق نوع من المناخ المحلي شكل رقم 09.

و أخيرا فإن دراسة المركبات الطبيعية بعناصرها المختلفة تعد قاعدة أساسية لفهم حقيقة إشكالية توزع سكان الولاية على اعتبارها كشروط و ضوابط لانتشار المجموعات البشرية على المجال من جهة. و بواسطتها يمكننا تحديد الإمكانات و المعوقات الطبيعية للمجال المدروس. و هذا ما سنتعرض له لاحقا بنوع من التفصيل.

شكل رقم 09.



Source : Med Dahmani : Planification et Aménagement du téritoire, OPU Alger 84, p 183

الفصل الثاني

السكان و الخدمات

مقدمة /

أولا: المصادر الإحصائية للسكان

ثانيا: توزع السكان على المجال المدرس

ثالثا: الكثافة السكانية

رابعا: الخدمات الضرورية للسكان

خلاصة الفصل

الفصل الثاني

السكان و الخدمات

مقدمة:

تهتم جغرافية السكان بظاهرة توزيع السكان وتباينهم المكاني، وتحليل هذا التباين، بالإضافة إلى اهتمامها بأسلوب التحليل الديموغرافي لأنها الأدوات الرئيسية التي تساهم في استكمال البناء المنهجي لجغرافية السكان.

والبحث الذي نحن بصدده هو من هذا النمط، إذ يهدف إلى دراسة سكان ولاية باتنة جغرافيا، وذلك بالتأكيد على توزيعهم الجغرافي وتباينه، والبحث عن الظروف التي تؤثر في نموهم وتركيبهم. بالإضافة إلى دراسة السكان وعلاقتهم بالتنمية ومدى مسايرتها للنمو السكاني وتطورها الزراعي والصناعي لمنطقة الدراسة.

أولا: المصادر الإحصائية لدراسة السكان:

لعل نقص وعدم دقة الإحصاءات السكانية أهم عقبة لأية دراسة سكانية، خاصة في الدول المتخلفة أو النامية، بينما نجد عكس ذلك في الدول المتقدة، إذ تمتلك إحصاءات سكانية وفيرة ودقيقة. وقد بذلت الأمم المتحدة جهودا كبيرة في السنوات الأخيرة لمساعدة الدول النامية في تنظيم التعدادات والخدمات الإحصائية (عباس فاضل السعدي 1976 ص17).

لا بد لتحليل و تطور و توزع سكان الولاية من الرجوع إلى البيانات الإحصائية التي تستخدم كمصادر أساسية لذلك التحليل في مقدمتها:

◈ التعدادات السكانية:

تعرف التعدادات السكانية بأنها عملية جمع وتجهيز وتقسيم وتحليل ونشر البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية في قطر أو جزء منه. إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتوقف على قيام نشاط إداري وبحث علمي على بيانات دقيقة ومفصلة عن حجم وتوزيع وتركيب السكان. وبهذا تعتبر التعدادات مصدرا لثروة كبيرة من المعلومات عن أحوال

السكان.(أحمد علي إسماعيل 1978 ص 10).

ويهدف التعداد العام للسكان والسكن إلى حصر الموارد البشرية حصرا شاملا، و توزيع السكان حسب خصائصهم الاقتصادية والاجتماعية في جداول تنشر لتمكين الباحثين من تقدير أثر العوامل المختلفة على نمو السكان وتطورهم والتنبؤ بما قد يحدث لتلك القوة البشرية من تطورات في المستقبل تحت ظروف معينة.

لقد عرفت الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي عددا من الإحصاءات السكانية، بلغت أربع عشرة تعدادا، ولم يتعد أغلبها عملية تخمين، أو تقدير سكاني، باستثناء التعدادات التي تمت في السنوات (1911، 1948، 1954) (مريبعي السعيد 1984 ص 41). وهي الإحصاءات التي وصفت بالجدية نوعا ما.

وقد تميز استقبال الإحصاء السكاني بالحذر الشديد من طرف المواطنين نتيجة لتجاربهم السابقة، فالسلطات الاستعمارية لم تكن تهدف من وراء عمليات الإحصاء سوى الحصول على معلومات تستفيد منها عسكريا وسياسيا، ليتم لها توقع أخطار الانتفاضات ومحاولة إخمادها. الشيء الذي يثبت عدم وجود معلومات دقيقة في الإحصاءات السابقة المذكورة، ومن بينها نسبة الوفيات مثلا، وهو نوع من المعلومات الذي لا يفيد المستعمر المهتم بالإحصاء، وذلك لعدم استفادته منه في استغلال البلاد، غير أن هذه الحالة لم تستمر، إذ أنه بحلول عام 1966 أجري تعداد سكاني يعد الأول من نوعه، وتلاه تعداد آخر عام 1977 الذي يعد القاعدة الأساسية التي بنيت عليها مختلف الدراسات الإحصائية.

ويمكن القول بأن تعداد 1977 هو أحدث تعداد في البلاد باعتباره الأول من نوعه بعد الاستقلال، الذي التزم بصيغ التعدادات السكانية العلمية التي وضعتها الأمم المتحدة والتي تسير عليها معظم أقطار العالم منذ الستينات، ونظرا لأهمية هذا التعداد والتعدادات اللاحقة (1987، 1998) فلا بأس من إلقاء نظرة سريعة عما تتضمنه من بيانات متعلقة بموضوع دراستنا، وهي:

- حصر الموارد البشرية حصرا شاملا وتوزيع السكان بحسب خصائصهم الاقتصادية

والاجتماعية في جداول تنشر لتمكين الباحثين من تقدير أثر العوامل المختلفة على نمو السكان وتطورهم، والتنبؤ بما قد يحدث في المستقبل في ظروف معينة.

◈ الأحوال الاجتماعية:

اهتم التعداد الشامل للسكان والسكن بتقدير عدد الأسر الجديدة، وعقود الزواج، وذلك وفقا لانتقال اليافعين إلى سن الرشد، والزواج. ومن ثَم التعرف على خصائص الأسر من حيث تركيبها العمري و النوعي وحجمها، ونسبة العاملين منهم، وهذه البيانات تساعد على تقدير حاجيات الأسر من الخدمات المختلفة كالسكن، والتعليم، والصحة، بالإضافة إلى المواد الاستهلاكية الأساسية.

◈ الحالة التعليمية:

بما أن التعداد الشامل للسكان والسكن يمكن من معرفة نسبة المتعلمين والأميين، وكذلك عدد التلاميذ المقيدين، وتقدير الجدد منهم. ومن ثَم تحديد عدد ونوع الأقسام المطلوب افتتاحها، وعدد المعلمين. إن هذه المعلومات تمكن الباحث من التعرف على المستوى التعليمي والمرحلة التعليمية التي وصل إليها، ومدى انتشاره في كل منطقة من القطر الجزائري، ومستوى المؤهلات العلمية الوطنية، وبالتالي تدارك النقص الموجود في عدد المعلمين والأساتذة، عدد المدارس والمعاهد المختلفة، والنقص الموجود في عدد المعلمين والمدرسين ومدى ملائمة البرامج الثقافية والمناهج الدراسية، لسد التغيرات الموجودة مما يساعد على تحسين المستوى الثقافي بشكل عام.

◈ الإطلاع على عدد المساكن الموجودة وتوزيعها حسب الولايات والدوائر والبلديات، وأنواع المواد الأساسية التي شيدت بها ومدى توفر المرافق الضرورية في هذه المساكن.

إن من أهم الأهداف التي تسعى إليها كل أمة ودولة هو تنمية اقتصادها الوطني ورفع المستوى المادي والمعنوي لشعبها، لذا فإن الطريق السليم والأكيد لتحقيق هذا الهدف، هو طريق التخطيط الشامل لمختلف الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية بغية تحقيق الاستعمال الأمثل

للموارد البشرية والمادية المتاحة للاقتصاد، ولا شك في أن التعدادات الشاملة للسكان والسكن لها أهمية في عملية التخطيط وذلك من خلال ما توفره من معلومات حول الإمكانات المتاحة و مع ذالك فالملاحظ على هذه التعدادات فان بها ثغرات مثل تأخير إعلان نتائجها للباحثين تضارب أرقمها و الشكوك في مصداقيتها في بعض المواضيع مما يجعل الباحث اللجوء إلى الدراسات الميدانية.

ثانيا: التوزيع العددي للسكان بولاية باتنة:

لا يمكن أن نفرق بين الخارطة التي تمثل توزيع السكان في العصور القديمة وبين الخارطة في العصر الحديث، والاختلاف الرئيسي بينهما هو في عدد النقاط التي تمثل كل منها عدد السكان، ويرجع هذا السبب في التشابه إلى بقاء العوامل التي تحكمت ولا تزال تتحكم في هذا التوزيع، وهي العوامل الطبيعية من سطح ومناخ وتربة ومياه، وينبغي أن لا ننسى العوامل الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية و السياسية التي بدأ تأثيرها يزداد سنة بعد أخرى على تركز السكان في منطقة معينة، واختلاف هذه الزيادة من منطقة إلى أخرى.

وبصورة عامة فإن السكان يتوزعون حول مجاري الأنهار والجداول المتفرعة منها، حيث يستغلون أرضها الخصبة ويستفيدون من مياهها، أما المناطق البعيدة عن الأنهار فيتجمعون قرب الآبار والعيون على شكل تجمعات متناثرة، ومن هنا يمكن القول أن مصدر المـياه وخصـوبة التـربة هـما أهـم عامـلين يـؤثـران فـي تـوزيع السـكان في الـولايـة.

بـلغ مجمـوع سـ ـكان ولايـة بـاتنـة حسـب تعـ ـداد 1966: 765658 نسـمة. (Monographie 1971 P11.wilaya de l'Aurés) أي ما يساوي 6.3 % من مجموع سكان الجزائر الذي بلغ عند هذا التعداد 12096443 نسمة.

(Direction des statistiques et de la comptabilité Nationale 1979 P11)

يتوزعـون على سـتة دوائـ ـر هي : باتـنة، خنشـلة، أريس، مروانة، بريـكة، بسـكرة.

أما بالنسبة لتعداد 1977 وبعد التقسيم الإداري الجديد (1974/07/11)(أحمد محيو1979 ص280) الذي استبعد كل من دائرتي خنشلة وبسكرة، وبعض البلديات من ولاية باتنة إلى ولايات

أخرى، بلغ سكان الولاية 556898 نسمة La wilaya de Batna par les chiffres 1981 P44)) أي ما يعادل 3.2 % من مجموع سكان الجزائر الذي بلغ عند هذا التعداد 17058288 نسمة.
((Direction des statistiques et de la comptabilité Nationale 1988 P29

أما التقسيم الإداري الجديد الذي حدث سنة 1984 فقد استحدثت بموجبه دوائر وبلديات جديدة واستبعدت دوائر وبلديات أخرى وأصبحت تابعة لولايات أخرى.

أما عدد سكان الولاية حسب التعداد العام للسكان والسكن لسنة 1987 فقد بلغ 753198 نسمة موزعة على 21 دائرة و61 بلدية.

أما في التعداد الأخير للسكان والسكن سنة 1998 فقد بلغ عدد سكان الولاية 962623 نسمة موزعين على نفس الدوائر والبلديات سابقة الذكر. أما التقديرات المقدمة من طرف مديرية التخطيط لولاية باتنة للسنوات 2000 و2002 فهي كالتالي 1039103 نسمة و 1062685 نسمة وهي موزعة على نفس الدوائر والبلديات.

بعد هذا التغيير فإن سكان الولاية في تعداد 1987 قد ازداد عددهم عن تعداد 1977 بـ 196785 نسمة، أي بنسبة 26.12 %. إن هذه الزيادة المرتفعة تدل على أن سكان الولاية لم يتبعوا سياسة تنظيم النسل أو أن هناك هجرة كبيرة إلى الولاية من الولايات الأخرى، كذلك تعديل الحدود الإدارية في 1977 أثر كثيرا في حجم السكان. أما تعداد سنة 1998 فقد بلغت الزيادة السكانية فيه 209425 نسمة أي بنسبة 21.75 % وهي زيادة أيضا مرتفعة، أما تقدير سنتي 2000 و2002 فقد بلغت نسبة الزيادة 7.36 % و 9.41 % على التوالي وهي منخفضة مقارنة بالتعدادات السابقة وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن سكان الولاية بدأوا في تطبيق سياسة تنظيم النسل، وهذا ما سنلاحظه في موضوع نمو السكان لاحقا.

مما تقدم يلاحظ أن هناك انخفاضا واضحا في مجموع سكان الولاية خاصة في السنوات الأخيرة، ويعود هذا الانخفاض إلى الأسباب التالية:

كانت الجزائر في سنة 1956 تضم ثلاث عشرة عمالة، ثم خمس عشرة

(أحمد محيو1979 ص 233)   في عام 1959 وقد استمرت هذه الوحدات الإدارية إلى غاية 1974 حيث جرت تقسيمات إدارية جديدة وأصبحت الجزائر تضم إحدى وثلاثين ولاية بدلا من خمس عشرة ولاية، ثم ثمانية وأربعون ولاية بعد التقسيم الأخير الذي حدث عام 1984. وبالطبع فإن هذا التقسيم الجديد الذي أحدث تغيرات كبيرة في الوحدات الإدارية القديمة، إذ تم ترقية بعض الدوائرإلى ولايات وبعض البلديات إلى دوائر وبعضها الآخر استبعد من الولايات التي كانت تابعة لها في التقسيم القديم وإلحاقها بولايات أخرى، وهذا ما حصل فعلا لولاية باتنة، حيث استبعدت منها كل من دائرتي بسكرة وخنشلة وبعض البلديات الأخرى، فبالنسبة لدائرة بسكرة أصبحت ولاية بحد ذاتها بعد أن كانت تابعة لولاية باتنة، أما دائرة خنشلة فألحقت بولاية أم البواقي.

تتباين دوائر ولاية باتنة في عدد سكانها من دائرة لأخرى، فالدائرة الأم (باتنة)، باعتبارها مركزا للولاية، تبرز في المرتبة الأولى إذ تكون 27.60 % من مجموع سكان الولاية، تليها دائرة بريكة 10.68 % من مجموع سكان الولاية، ثم دائرة رأس العيون بـ 9.17 % من مجموع سكان الولاية، ودائرة مروانة بـ 6.47 % من مجموع سكان الولاية،ثم دائرة عين التوتة بـ 5.97 % من مجموع سكان الولاية، ودائرة نقاوس بـ 4.70 % من مجموع سكان الولاية. أما بالنسبة لبقية الدوائر فإن نسبة عدد سكانها محصورة بين 3.1 % و 1.8 % من مجموع سكان الولاية، وتأتي في الأخير دائرة سقانة التي تمثل أقل الدوائر في عدد سكانها الذين يمثلون 0.7 % من مجموع سكان الولاية، مع العلم أن مساحتها أكبر من مساحة عدة دوائر الولاية، حيث تمثل 5 % من مجموع مساحة الولاية.

ويبدو من خلال ما تقدم وجود تباين واضح في توزيع السكان وتركزهم في دوائر دون أخرى.

العوامل المؤثرة في توزع السكان:

1- العوامل الطبيعية:

أ- التضاريس و علاقاتها بتوزع السكان:

يميل السكان عادة التركز في المناطق السهلية، ويقل في المناطق المرتفعة، ففي ولاية باتنة عدد كبير من السكان يتركزون في السهول ويقلون في الجبال والمناطق شبه الجافة. وتبين، كما ورد من تقسيم لأهم مظاهر السطح، أن العدد الكبير من السكان يتركز في السهول العليا من الولاية وفي السهول المحصورة بين المرتفعات الجبلية، كسهول المعذر، عين ياقوت، فزديس، عين جاسر، بولهيلات. وتقع معظم هذه السهول في الجزء الشمالي من الولاية، أي في كل من شمال وغرب دائرة قايس، وشمال وجنوب دائرة باتنة، والشمال الشرقي والغربي من دائرة مروانة، وشمال دائرة نقاوس. ويتركز في مناطق السهول هذه حوالي 65.08 % من مجموع سكان الولاية. أما في المناطق الجبلية المرتفعة والهضاب فإن السكان يتركزون بدرجة أقل من المنطقة الأولى كما في هضبة ومرتفعات جبال الأوراس الواقعة في المناطق الجنوبية والشرقية والوسطى من الولاية، أي جنوب شرق دائرة قايس ودائرة أريس التي يتركز فيها 19.69 % من مجموع سكان الولاية.

أما في المناطق شبه الجافة والصحراوية الواقعة في الجزء الجنوبي الغربي من الولاية، دائرة بريكة والجزء الغربي من دائرة عين التوتة، فيقل السكان بصورة واضحة، إذ تمثل هذه المنطقة 15.23 % من مجموع سكان الولاية.

ب- عناصر المنـاخ:

يعد المناخ من العوامل الطبيعية المهمة والمؤثرة في توزيع السكان من منطقة لأخرى. ومناخ ولاية باتنة يدخل ضمن مناخ الاستبس الذي يعد منطقة انتقالية بين الصحراء في الجنوب والبحر المتوسط في الشمال، ويمتاز بتباينه في درجات الحرارة بين النهار والليل، وبين الشتاء والصيف.

ويعد عامل الأمطار أكثر العناصر المناخية تأثيرا في تباين توزيع السكان. ويتراوح معدل تساقط الأمطار في شطري الولاية الشمالي والجنوبي بين 200 – 350 ملم، ويختلف سقوطها من منطقة لأخرى. وقد نتج عن هذا الاختلاف في توزيع الأمطار، تباين نسبي في المساحات المزروعة وكمية الإنتاج من سنة لأخرى، كما انعكس تأثيره على نظام الزراعة، لاعتماد المناطق الشرقية والشمالية الشرقية و الوسطى من الولاية زراعيا على الأمطار، باستثناء زراعة الخضر والفواكه التي تعتمد على المياه الجوفية (الآبار والعيون) لذلك فإن للأمطار في هذه المناطق أهمية كبيرة في توزيع السكان.

أما المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية من الولاية، فإن للأمطار دورا محدودا في توزيع السكان، وذلك لقلة سقوطها وتذبذبها في معظم السنين، لذلك فإن سكان هذه المناطق يعتمدون على المياه الجوفية والعيون والآبار الارتوازية، والاستفادة منها في زراعة الخضر والفواكه. وتتوزع مثل هذه الموارد المائية في كل مناطق الولاية.

ج- الموارد المائية:

تعتبر الموارد المائية من أبرز العوامل المؤثرة في توزيع السكان منذ أقدم الأزمنة، وبما أن الولاية تعتمد في مصادرها المائية على الأمطار والآبار الارتوائية والعيون، فإن السكان يتوزعون حسب توفر هذه المصادر من منطقة إلى أخرى، ففي المناطق الشمالية والشمالية الشرقية والوسطى من الولاية فللأمطار أثر كبير في توزيع السكان، وتحديد نوع الزراعة مثل مدينة المعذر.

د- التربة:

إن لنوع التربة ودرجة خصوبتها علاقة واضحة في تباين توزيع السكان، ومدى تمركزهم في منطقة دون أخرى. وتعتبر تربة أحواض الوديان من أكثر المناطق كثافة بالسكان، حيث بلغت الكثافة السكانية في هذه االمناطق 194 نسمة / كم ^{2} تسود فيها وخاصة في دائرتي أريس ونقاوس زراعة الخضر والفواكه، أما مناطق السهول، فإن السكان بها أقل عددا وأكثر تباعدا، ويمارسون زراعة الحبوب كالقمح والشعير، كما يقل السكان في مناطق

الترب التي ترتفع فيها نسبة الملوحة. بينما يقل كثيرا عدد السكان في المناطق الجافة بسبب عدم صلاحية تربتها للزراعة، إضافة إلى قلة سقوط الأمطار بل وانعدامها في معظم أيام السنة اذ لا تتجاوز 120ملم سنويا بمنطقة سقانة.

أما الأقاليم الجنوبية والجنوبية الغربية من الولاية، التي تقل فيها الأمطار، فللمياه الجوفية (الآبار والعيون) أهمية كبيرة في قيام الزراعة وتوزيع السكان.

2- العوامل البشرية:

للعوامل البشرية أهمية لا تقل عن دور العوامل الطبيعية في توزيع السكان خاصة وأن الإنسان عاملا إيجابيا في بيئته، ويختار منها الأفضل من أجل العيش والاستقرار.

ومن هذه العوامل:

أ - طرق النقل والمواصلات:

تعد طرق النقل والمواصلات من العوامل البشرية المهمة والمؤثرة في توزيع السكان وكثافتهم وتركزهم في منطقة دون أخرى أي من أهم العوامل المهيكلة و المنظمة للمجال الولائي.

فترتكز طرق النقل والمواصلات في مدينة باتنة بصفتها عاصمة الولاية ومركزها الإداري، وأهم مدنها الصناعية والتجارية والثقافية قد أدى إلى تركز سكان الولاية في هذه المدينة، التي تعتبر همزة وصل بين الشمال الجزائري وجنوبه، مما أعطى لها أهمية كبيرة في التبادل التجاري.

ومن الطرق المهمة التي تربط هذه الولاية بالولايات الأخرى:

الطريق الوطني رقم (03) والسكة الحديدية مع ولايتي قسنطينة وسكيكدة إلى الشمال وولايتي بسكرة وورقلة إلى الجنوب؛

الطريق الوطني رقم (31) الذي يربطها بولايتي خنشلة وتبسة إلى الشرق؛

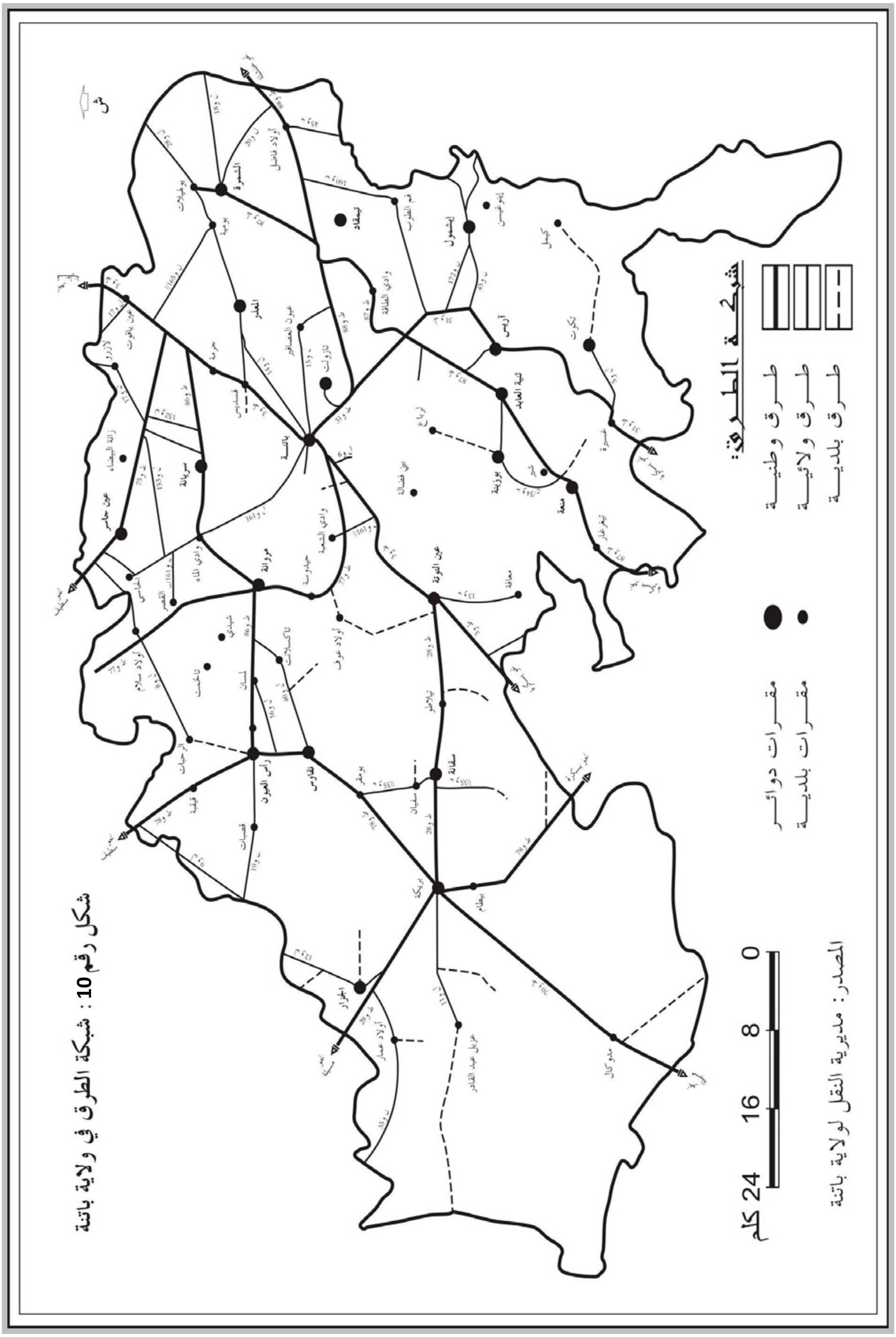
الطريق الوطني رقم (05) الذي يربطها مع ولاية سطيف إلى الشمال.

الطريق الوطني رقم (28) الذي ينطلق من مركز دائرة عين التوتة في اتجاه ولاية مسيلو مارا بمركز دائرة بريكة.

أما بالنسبة للطرق الولائية فهي تحتاج إلى إصلاحات لتكون في المستوى وعلى هذا الأساس فقد تم إصلاح الكثير من هذه الطرق التي تربط بين الدوائر. أما الطرق البلدية فلا زالت بحاجة إلى الصيانة وبالأخص في المناطق الجبلية.

والجدير بالملاحظة أن وضعية هذه الطرق لها انعكاسات سيئة على مستوى معيشة السكان وإمدادهم بالمرافق الضرورية للحياة مثل الصحة والتعليم.

لقد ساعدت الطرق التي تربط بين مركز الولاية (باتنة) والولايات الأخرى المجاورة لها على توسع المدن الواقعة على امتداد هذه الطرق وخلق نشاطات اقتصادية جديدة. فمدينة باتنة في توسع مستمر مع الطرق الوطنية الثلاث المذكورة آنفا، لذا فإن مدينة عين التوتة تأخذ شكلا خطيا على الطريق الوطني رقم (03) الذي يربطها بمدينة باتنة وبسكرة وكذلك الطريق الوطني رقم (28) الذي يربطها بمدينة بريكة اتجاه ولاية مسيلة. وهذا أيضا ينطبق على مدن مراكز دوائر الولاية وبلدياتها، التي تأخذ شكلا خطيا على الطرق التي تربطها بمراكز الولاية (باتنة) شكل رقم (10).



شكل رقم **10** : شبكة الطرق في ولاية باتنة

ب- العوامل الاجتماعية:

- **العامل الديموغرافي:**

يتمثل هذا العامل بعدد المواليد، والوفيات، والهجرة. ولهذا العامل أثر على معدل النمو السكاني، الذي يتغير من منطقة لأخرى تبعا للتغير الذي يعود إلى تباين الزيادة الطبيعية والهجرة بين تلك الوحدات، حيث يؤثران في نمو السكان، مما يؤدي إلى تزايد عددهم بزيادة المواليد وقلة الوفيات، بينما ينخفض بانخفاض المواليد وارتفاع الوفيات.

- **الهجرة :**

فإنها تؤثر أيضا في توزيع السكان وحجمهم وتركيبهم، إذ يقل عددهم في المناطق التي يهاجر منها، ويزداد في المناطق المهاجر إليها، كما هو الحال في ولاية باتنة وولايات القطر، إذ يتجه معظم المهاجرين إلى مراكز الولايات نتيجة لتوفر الخدمات الاجتماعية وفرص العمل وقلتها في مراكز الدوائر. كما ولا شك أن تعديلات الحدود الإدارية لها دور آخر في تزايد عدد سكان منطقة وانخفاض عدد سكان منطقة أخرى، وهذا ما ينطبق على ولاية باتنة وكل ولايات القطر. وهذا ما سنتعرض له بنوع من التفصيل

- **العامل الإداري:**

يؤثر العامل الإداري على تباين توزيع السكان في مختلف الوحدات الإدارية للولاية، فوجود مركز إداري يساعد على تزايد السكان، وبالتالي ارتفاع كثافتهم، باعتباره مركزا لتجمع الدوائر الحكومية، والخدمات ومختلف أنواع الفعاليات، فالخدمات المتاحة في مركز الولاية أكثر من الدائرة، والخدمات في الدائرة أكثر من البلدية، لهذا يفضل السكان الاستيطان في مركز الولاية أولا، ثم الدائرة، وأخيرا البلدية. ومن الملاحظ أن مدينة باتنة (مركز الولاية) تضم أكبر تجمع سكاني في الولاية، بسبب تركز الأجهزة الإدارية فيها ومختلف الخدمات الحكومية، والفعاليات الاقتصادية.

وتعود زيادة سكان دائرة ما عن بقية الدوائر، إضافة إلى نموها الطبيعي إلى تطويرها إداريا، فمثلا كان سكان بلدية عين التوتة قبل التعديل الإداري الجديد (20004 نسمة) أصبح في سنة 1974 (31761 نسمة) (La wilaya de Batna par les chiffres 1981 P40) ثم أصبح في سنة 2002 (63460 نسمة) نتيجة لتوفر الخدمات الاجتماعية وبعض الفعاليات الاقتصادية، مما أدى إلى فصلها عن دائرة باتنة وجعلها دائرة بحد ذاتها. و هذا ما ينطبق على الكثير من البلديات بعد أن كانت تابعة للدوائر أصبحت مراكز دوائر نتيجة توفر الخدمات بصفة عامة فيهم.

ج- العامل الاقتصادي:

يدخل ضمن هذه المجموعة عدد من العوامل التي تختلف فيما بين، وخاصة في الآ ها من حيث درجة تأثيرها وخاصة في الآونة الأخيرة حيث تنوعت الأنشطة الاقتصادية في الولاية بصورة واضحة فاستجدت بذلك مؤثرات أخرى لها دور واضح في زيادة تركز السكان في منطقة دون أخرى وهذا ما سنتعرض له بنوع من التفصيل.

- الحـرفة:

تتميز الحرفة بكونها إحدى المؤثرات الرئيسية التي توضح توزيع السكان ودرجة كثافتهم في أي منطقة من المناطق.

ويزداد تركز السكان وكثافتهم كلما تعددت الحرف والنشاطات التي يمارسها سكان منطقة ما وكلما تطورت هذه الحرف من الممارسات المتعلقة بالزراعة إلى التجارة والخدمات والصناعة.

إن تركز النشاط الصناعي والتجاري والخدمي في مدينة باتنة بصفتها عاصمة الولاية ومركزها الإداري وتركز الأجهزة والمؤسسات الحكومية أدى إلى تركز السكان في هذه المدينة.

فالمحصلة النهائية لهذه العوامل و غيرها أنها أثرت بصورة مباشرة على نمط توزع السكان.

أنماط توزيع السكان:

مما سبق ذكره عن توزيع السكان في الولاية والعوامل المؤثرة فيه يظهر أن هناك نمطين لاستيطان السكان:

- **النمط المتجمع:**

يتميز هذا النمط من التوزيع بتركز أعداد كبيرة من السكان في مساحات صغيرة ومحدودة، كما يظهر ذلك واضحا في مركز ولاية باتنة التي تمثل أكبر تجمع سكاني في الولاية، حيث بلغ سكانها286990 نسمة في سنة 2000 أي نسبة 27 % من جملة سكان الولاية. ويظهر هذا النمط أيضا في بقية مراكز دوائر الولاية. (ولاية باتنة بالأرقام 2002 ص 18).

- **النمط المتباعد:**

يتميز هذا النمط من التوزيع بوجود قرى متوسطة الحجم ومتباعدة وقليلة العدد، إذ لا يتجاوز سكان الواحدة منها 500 – 800 نسمة، بالإضافة إلى وجود بعض التجمعات السكنية الصغيرة حول طرق المواصلات، وهي قليلة العدد، لا تتعدى (25 - 50 نسمة)، ويتمثل هذا النمط في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية والوسطى من الولاية أي في دائرة باتنة والأجزاء الشمالية الشرقية من دائرة مروانة، وكذلك الأجزاء الغربية من دائرة عين التوتة.

أما المنطقة الجنوبية الغربية من الولاية، أي دائرة بريكة، بصفتها منطقة شبه صحراوية فإن السكان فيها يتجمعون بأعداد قليلة ومتناثرة هنا وهناك، وذلك لتوفر المياه من الآبار الارتوائية.

ثالثا: كثافة السكان:

تعد كثافة السكان مقياسا لاستجابة الإنسان للبيئة التي يعيش فيها ومقدار التفاعل بينهما، ومقياسا لدرجة تركز بقعة ما بسكانها.

إن الكثافة العامة (الحسابية) تزودنا بتمثيل ظاهري(سطحي) للسكان وضغطهم على الموارد الاقتصادية، كما أن دراسة كثافة منطقة ما عن طريق الكثافة الحسابية فقط، لا تعطي صورة واضحة عن التوزيع الحقيقي، والكثافة الفعلية للسكان في الكيلومتر المربع، (محمد السيد غلاب ومحمد صبحي عبد الحكيم1984،ص221). فالكثافة العامة هنا تؤكد على أعداد السكان دون الإشارة إلى أنماط توزيعهم ومستوياتهم الحضاري(J.B.GARNIER and Tra SH.BEAVERK1966 P.32)

ولهذا يميل الباحثون إلى الاعتماد على وسائل أخرى أكثر دقة وأحسن من مثيلاتها الزراعية والإنتاجية.

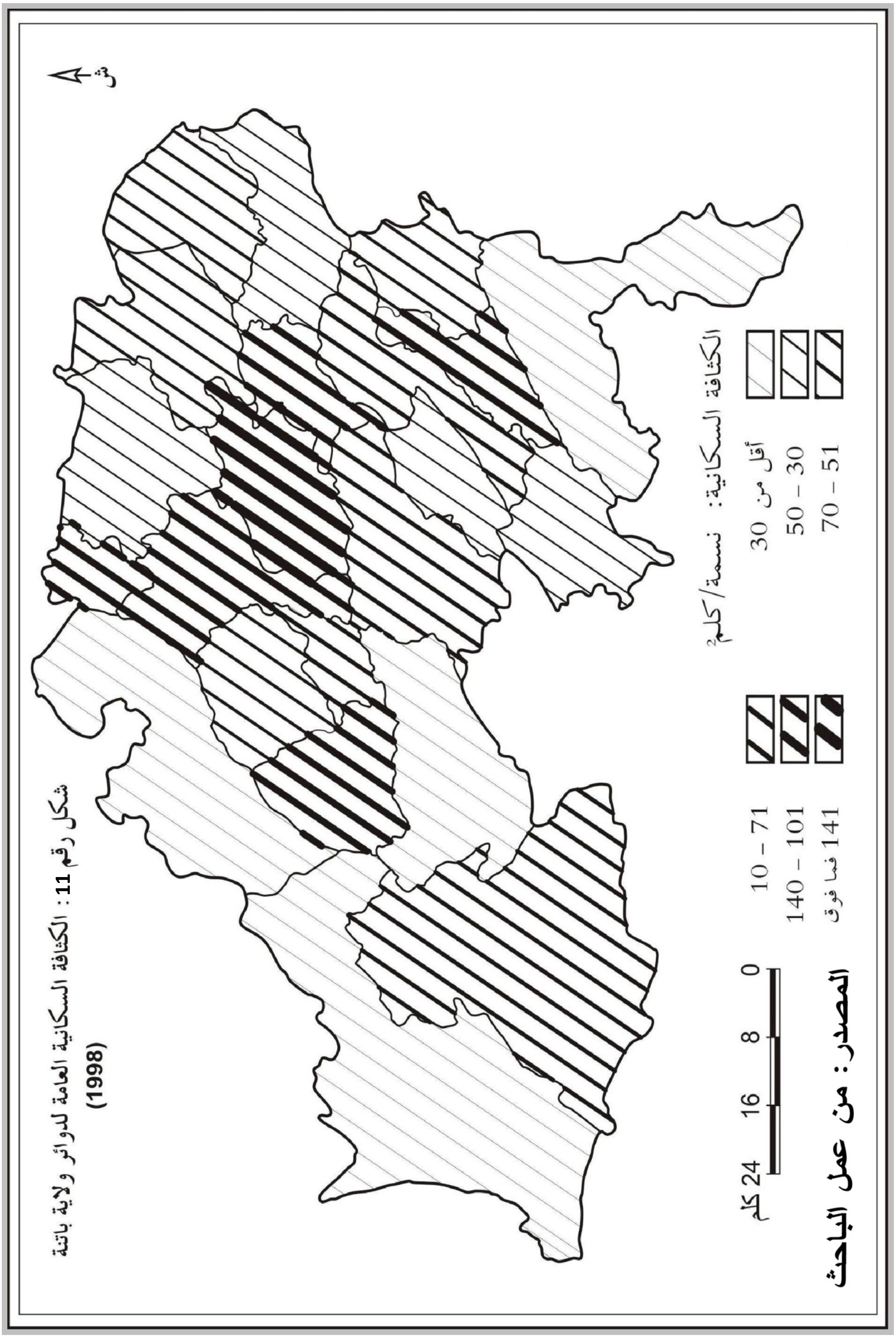
أ- الكثافة السكانية العامة:

من ملاحظتنا للجداول رقم (06، 07، 08) يتضح أن معدلات الكثافة السكانية في الولاية بين السنوات (1977 – 1987 – 1998 – 2000 - 2005)، قد ارتفعت و بنسب مختلفة، ففي سنة 1977 كانت الكثافة السكانية 39 ن/كم^2، ارتفعت هذه النسبة في عام 1987 إلى 66.2 ن/كم^2 ثم ارتفعت إلى 81 ن/كم^2، في سنة 1998، ثم إلى 85 ن/كم^2 في سنة 2000، وأخيرا إلى 94 ن/كم^2 في سنة 2005 وهو معدل مرتفع مقارنة بالمعدل الوطني الذي بلغ في نفس السنة 14.3 نـ / كم^2

إن هذا الارتفاع جاء نتيجة الزيادة السكانية للولاية خلال هذه السنوات، وبقاء المساحة ثابتة لم تتغير مما أدى إلى ارتفاع الكثافة.

أما إذا أردنا دراسة هذه الكثافة حسب الدوائر فإننا نجد دائرة باتنة في مقدمة هذه الدوائر، ويعود ذلك لكونها مركزا للولاية وبالتالي فإن كل الفعاليات الاقتصادية والثقافية ومعظم التجمعات السكانية تتركز فيها. ثم تليها دائرة تازولت في المرتبة الثانية ويعود سبب احتلالها

المرتبة الثانية إلى صغر مساحتها مقارنة ببقية الدوائر. ثم تليها دائرة مروانة ثم دائرة نقاوس، دائرة آريس ودائرة عين جاسر، دائرة راس العيون، وتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث الكثافة دائرة سقانة بـ 11نـ / كم^2 كما في الجداول المذكورة آنفا والشكل رقم (11)، إذ يلاحظ أن هناك تباينا واضحا في الكثافة العامة على مستوى دوائر الولاية إذ ترتفع في بعضها وتنخفض في البعض الآخر حسب توفر الخدمات والفعاليات الاقتصادية.

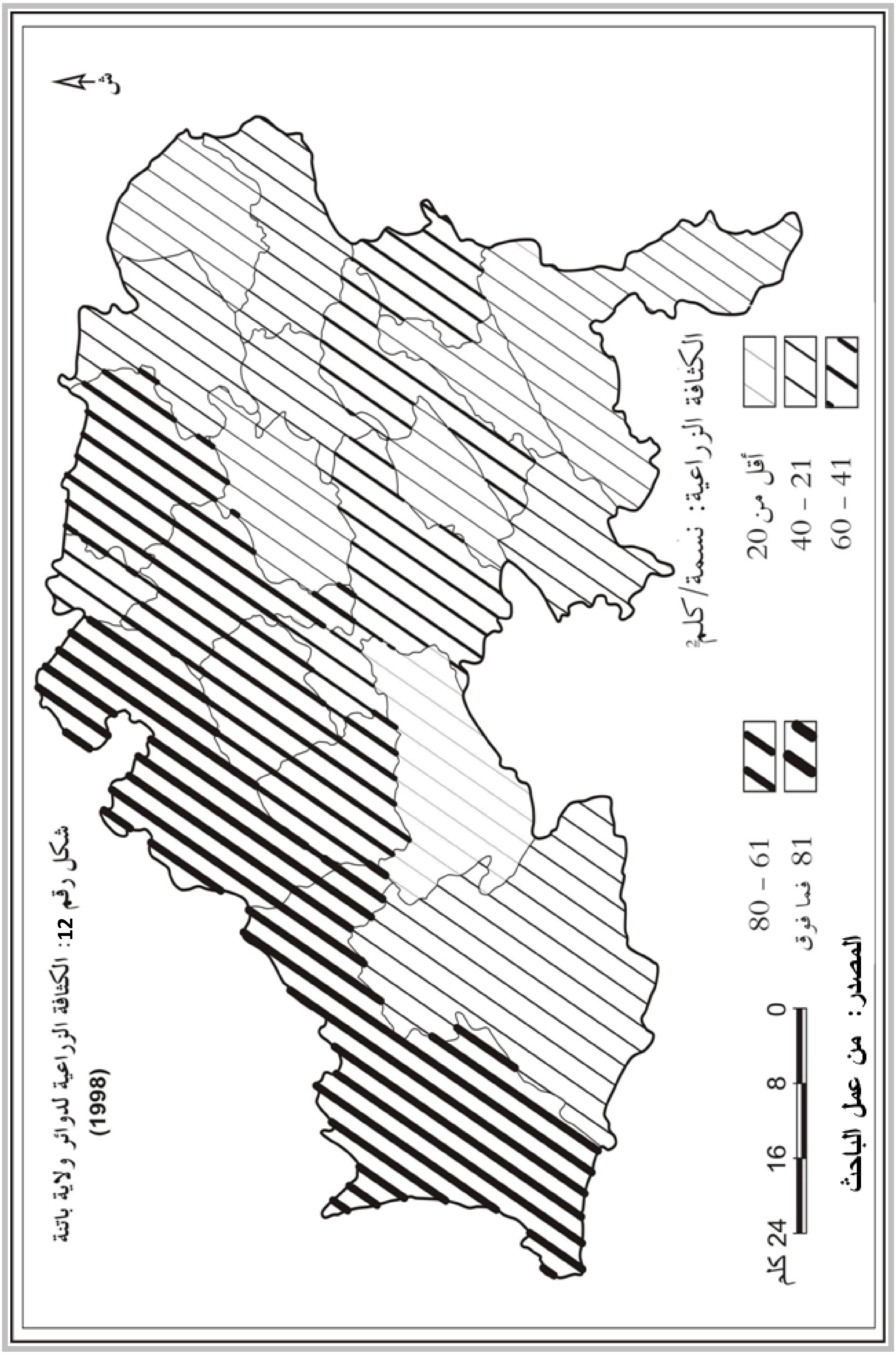


شكل رقم 11: الكثافة السكانية العامة لدوائر ولاية باتنة (1998)

المصدر: من عمل الباحث

ب- الكثافة الزراعية:

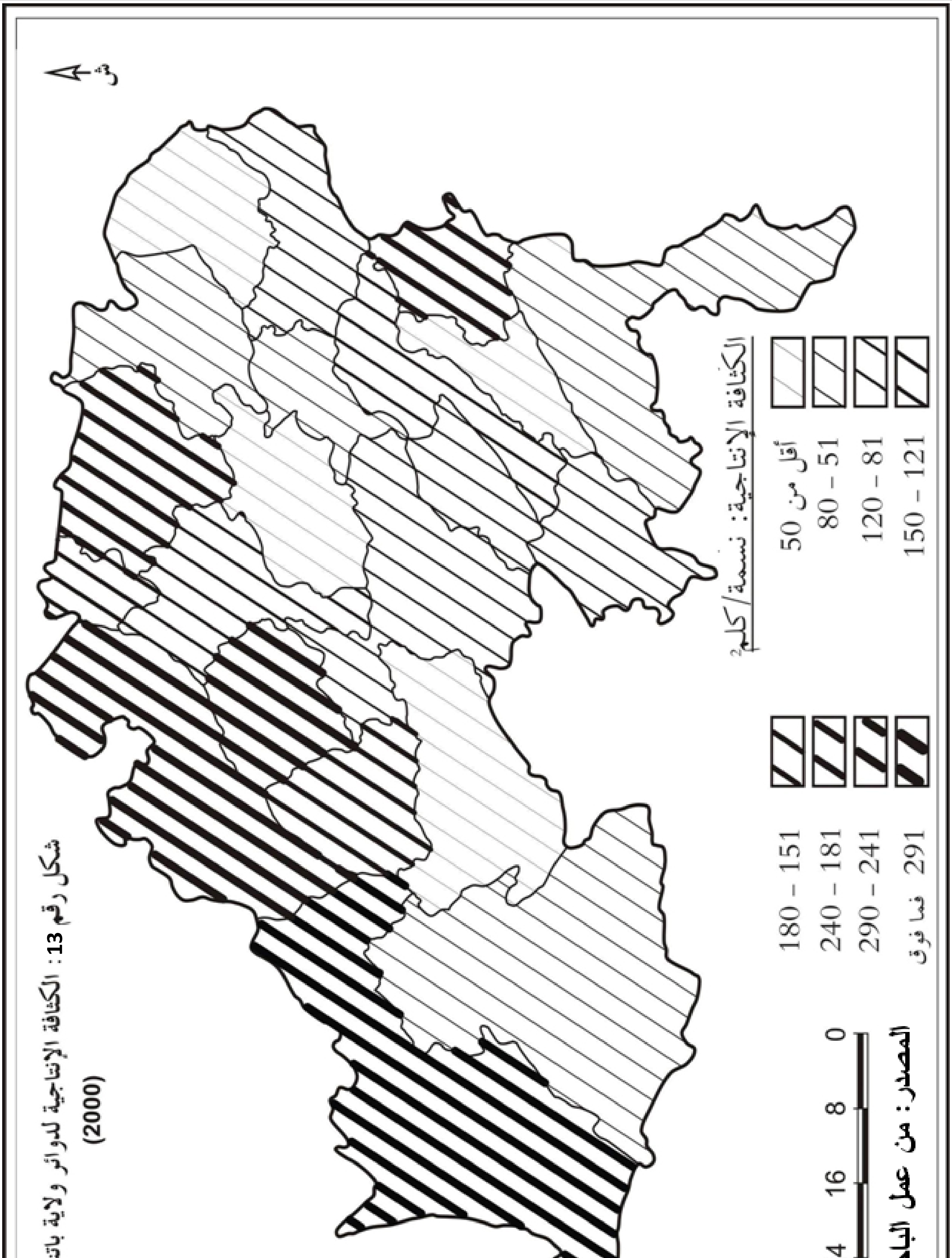
هي نسبة عدد السكان الزراعيين إلى المساحة الصالحة للزراعة، (عبد المنعم الشافعي وعبد الكريم الباقي 1966،ص 47) وهذه الكثافة لا تعطي صورة حقيقية عن العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية،حيث تبعد جميع الأراضي المنتجة غير الزراعية، مثل مناطق الغابات والمراعي الطبيعية، وتجعل كذلك الأراضي الصالحة للزراعة كلها في مستوى إنتاج واحد، معتبرة أيضا أن جميع السكان لهم قابليات واحدة، ولا تأخذ في الحسبان المستوى الحضاري لسكان الإقليم ومراحل تطورهم الاقتصادي (تريوارتا وكلارك، 1972، ص22) تتباين الكثافة الزراعية على مستوى دوائر الولاية تباينا واضحا كما هو مبين في الجدول رقم (08) والشكل رقم (12) حيث تضم دائرة رأس العيون أعلى كثافة زراعية في الولاية 194 نسمة/كم^2، ويعود ارتفاع الكثافة في هذه الدائرة لكونها تضم أعدادا كبيرة من سكان الريف، تلي هذه الدائرة من حيث الكثافة الزراعية كل من دوائر: الجزار – سريانة – أولاد سي سليمان – أشمول – مروانة – نقاوس - عين جاسر.أما بقية الدوائر الأخرى فإن الكثافة فيها منخفضة عموما، وبالنسبة للدوائر: سقانة – شمره – بوزينة – آريس - باتنة فهي أخفض مناطق الولاية كثافة (12 – 15 نـ /كم^2) وذلك لانخفاض السكان الزراعيين في هذه الدوائر، واتساع مساحتها وبالتالي انخفاض الكثافة الزراعية.



شكل رقم 12: الكثافة الزراعية للدوائر ولاية باتنة (1998)

أ- الكثافة الإنتاجية:

يعرف هذا النوع من الكثافة السكانية بأنها عدد السكان الريفيين الذين يعملون ويساهمون في الإنتاج الزراعي إلى المساحة المزروعة فعلا.(أحمد نجم الدين 1970، ص30) إن معدلات توزيع الكثافة الإنتاجية في الولاية كما تظهر في الجدول رقم (08) تختلف من منطقة إلى أخرى حيث تأتي في المقدمة دائرة سقانة (619 نسمة/كم^2) ثم تليها كل من دوائر رأس العيون – أشمول – عين التوتة – سريانة – أولاد سي سليمان وهي على التوالي 386 – 378 – 364 – 381 – 317 نسمة/كم^2. ويعود هذا الارتفاع في الكثافة الإنتاجية إلى صغر المساحة المزروعة فعلا وكثرة عدد سكان الريف. أما دوائر الجزار – ثنية العابد – عين جاسر – مروانه فتأتي في المرتبة الثالثة، أما الدوائر التي تقل الكثافة الإنتاجية فيها عن 200 نسمة/كم^2 فتأتي في المرتبة الرابعة أما التي تقل الكثافة الإنتاجية فيها عن 100 نسمة/كم^2 تأتي في المرتبة الخامسة، أما بالنسبة للكثافة الإنتاجية في سنة 2000 فهي منخفضة مقارنة بالكثافة الإنتاجية عام 1998 ويرجع ذلك إلى ارتفاع المساحة المزروعة فعلا جدول رقم (09) و الشكل (13).



شكل رقم 13: الكثافة الإنتاجية للدوائر ولاية باتنة
(2000)

مما تقدم يمكـن تقسيم سكان الولاية من حيث التوزيع ومعدلات الكـثافة العـامة إلى:

- **نطاق مرتفع الكثافة:**

يشمل هذا النطاق دائرة باتنة المركز، حيث يتجمع فيها أكبر عدد من السكان، وترتفع فيه الكثافة ارتفاعا كبيرا بالمقارنة مع الكثافة في الدوائر الأخرى، حيث وصلت(578 نسمة/كم^2) كما في الجدول رقم (06) باعتبار دائرة باتنة مركزا للولاية تتجمع فيها مختلف الخدمات والفعاليات الاقتصادية، ويتركز فيها ما يشكل 27 % من مجموع سكان الولاية في عام 1998.

- **نطاق متوسط الكثافة:**

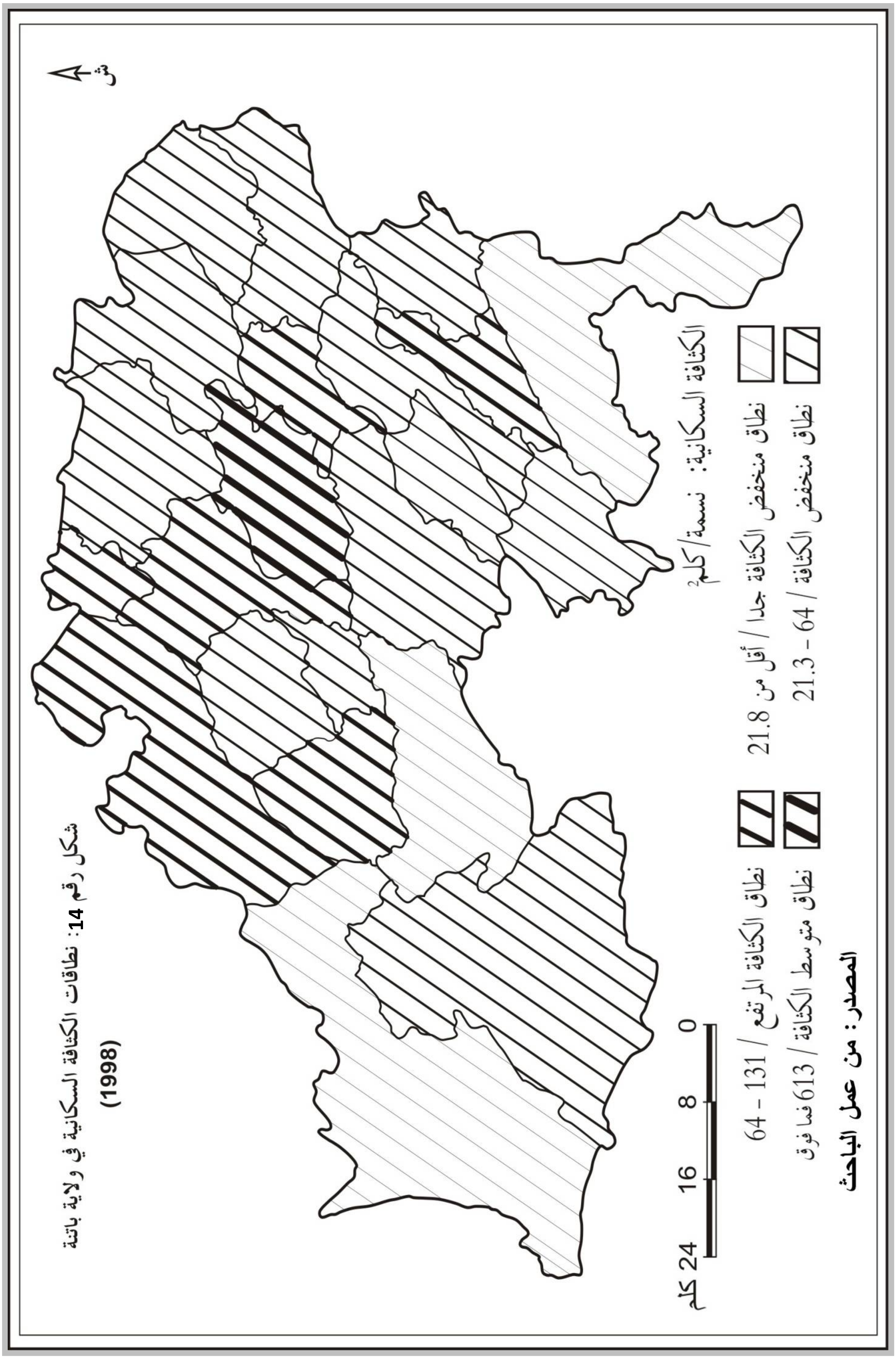
يضم كل من دوائر: تازولت – مروانة – نقاوس - عين جاسر – آريس - رأس العيون، ويتركز في هذا النطاق 30 % من مجموع سكان الولاية، وقد بلغت الكثافة السكانية العامة فيه 131 نسمة/كم^2، والصفة المميزة لهذا النطاق زراعة الحبوب والخضر والفواكه.

- **نطاق منخفض الكثافة:**

يتمثل في هذا النطاق كل من دوائر: عين التوتة - ثنية العابد – بريكة - أشمول- أولاد سي سليمان – المعذر – الشمرة – تيمقاد – بوزينة - سريانة- منعة، ويتركز فيه 39.4% من مجموع سكان الولاية، كما بلغت فيه الكثافة السكانية العامة 64 نسمة/كم^2، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى اتساع مساحة هذا النطاق.

- **نطاق منخفض الكثافة جدا:**

يتمثل في هذا النطاق كل من دوائر: سقانة – تكوت – الجزار،.ويتركز فيه 6.9 % من مجموع سكان الولاية. أما الكثافة السكانية العامة فقد بلغت 21.8 نسمة/كم^2. شكل رقم (14).



شكل رقم 14: نطاقات الكثافة السكانية في ولاية باتنة (1998)

المصدر: من عمل الباحث

جدول رقم (06): الكثافة السكانية العامة حسب الدوائر 1998

الدوائر	عدد السكان	المساحة (كم2)	الكثافة (ن/ كم2)
باتنة	258823	447.88	578
تازولت	31250	228.58	137
المعذر	28713	523.39	55
آريس	28394	279.02	102
ثنية العابد	32340	435.89	74
مروانة	62923	509.87	123
بريكة	105938	1475.11	72
عين التوتة	58068	773.65	75
نقاوس	45719	373.90	122
سريانة	26289	547.77	48
رأس العيون	89450	912.48	98
تكوت	20252	976.48	21
بوزينة	14153	293.51	48
أشمول	19971	304.83	66
منعة	18152	417.75	43
الشمرة	21935	423.58	52
عين جاسر	20688	183.69	113
الجزار	36976	1442.52	26
أولاد شي سليمان	23938	367.36	65
سقانة	7079	665.47	11
تيمقاد	21113	428.48	49
م. الولاية	972164	12011.21	81

المصدر : D.P.A.T.Monographie de la Wilaya de Batna

جدول رقم (07): الكثافة السكانية العامة لدوائر ولاية باتنة (2005)

الدوائر	عدد السكان	المساحة (كم2)	الكثافة (ن/كم2)
باتنة	306968	447.88	685
تازولت	36555	272.58	134
المعذر	33311	506.94	65
آريس	33744	279.02	120
ثنية العابد	37892	435.89	86
مروانة	73626	509.87	144
بريكة	121459	1475.11	82
عين التوتة	67871	773.65	87
نقاوس	53475	373.90	143
سريانة	29998	547.77	54
رأس العيون	104274	912.48	114
تكوت	23679	976.48	24
بوزينة	16383	293.51	55
أشمول	23105	304.83	75
منعة	21321	417.75	51
الشمرة	25545	423.58	60
عين جاسر	23655	183.69	128
الجزار	43374	1442.52	30
أولاد سي سليمان	27992	367.36	76
سقانة	8316	665.47	19
تيمقاد	24501	428.48	57
مجموع الولاية	1137044	12038.76	94

المصدر : D.P.A.T.Monographie de la Wilaya de Batna

جدول رقم (08): الكثافة الزراعية و الإنتاجية لدوائر ولاية باتنة (1998)

الدوائر	السكان الزراعيون	المساحة الصالحة للزراعة	الكثافة الزراعية	المساحة المزروعة فعلا (كم2)	الكثافة الإنتاجية
باتنة	2957	195.23	15.1	41.37	71.4
تازولت	4254	185.14	22.9	41.35	102.8
المعذر	6031	231.81	26.0	123.31	49.0
آريس	4078	282.23	14.4	127.47	32.0
ثنية العابد	9333	194.87	47.8	35.24	264.8
مروانة	15181	231.59	65.5	69.83	217.3
بريكة	12158	308.41	39.4	98.70	123.1
عين التوتة	9088	216.22	42.0	24.96	364.1
نقاوس	11189	178.90	62.5	70.45	158.8
سريانة	13477	179.46	75.0	40.60	331.9
رأس العيون	42113	216.69	194.3	109.07	386.1
تكوت	3285	187.88	17.4	51.90	63.2
بوزينة	2452	158.88	15.4	20.21	121.3
أشمول	8775	161.90	54.2	23.16	378.8
منعة	3629	158.74	22.8	22.00	164.9
الشمرة	3727	252.02	14.7	39.47	94.4
عين جاسر	9954	187.74	53.0	42.00	237
الجزار	28064	224.40	125.0	10.50	2672.7
أولاد سي سليمان	13474	169.94	79.2	42.44	317.4
سقانة	2272	186.61	12.1	3.67	619.0
تيمقاد	8368	208.74	40.0	50.00	167.3
مجموع الولاية	213859	4317.40	49.5	1087.70	196.6

المصدر : D.P.A.T.Monographie de la Wilaya de Batna

جدول رقم (09): الكثافة الزراعية و الإنتاجية لدوائر ولاية باتنة (2000)

الدوائر	السكان الزراعيون	المساحة الصالحة للزراعة	الكثافة الزراعية	المساحة المزروعة فعلا (كم^2)	الكثافة الإنتاجية
باتنة	2957	195.23	15.1	66.49	44.4
تازولت	4254	185.14	22.9	56.40	75.4
المعذر	6031	231.81	26.0	103.07	58.5
آريس	4078	282.23	14.4	143.49	28.4
ثنية العابد	9333	194.87	47.8	66.31	141.1
مروانة	15181	231.59	65.5	102.85	147.6
بريكة	12158	308.41	39.4	179.67	67.6
عين التوتة	9088	216.22	42.0	87.54	103.8
نقاوس	11189	178.90	62.5	50.16	223.0
سريانة	13477	179.46	75.0	50.72	265.7
رأس العيون	42113	216.69	194.3	87.95	478.8
تكوت	3285	187.88	17.4	59.14	55.5
بوزينة	2452	158.88	15.4	30.14	81.3
أشمول	8775	161.90	54.2	33.16	264.6
منعة	3629	158.74	22.8	30.00	120.9
الشمرة	3727	252.02	14.7	123.28	30.2
عين جاسر	9954	187.74	53.0	59.00	168.7
الجزار	28064	224.40	125.0	95.66	293.3
أولاد سي سليمان	13474	169.94	79.2	41.20	327.0
سقانة	2272	186.61	12.1	57.87	39.2
تيمقاد	8368	208.74	40.0	80.00	104.6
مجموع الولاية	213859	4317.40	49.5	1603.92	133.3

المصدر : D.P.A.T.Monographie de la Wilaya de Batna

رابعا: الخدمات الضرورية للسكان:

من المسلم به عموما فإن ظهور الخدمات بأنواعها المختلفة في المكان هو ظهور غير متساوي لأنها خاضعة لقاعدة معروفة هي تدني تلك الخدمات مع تزايد المسافة عن التجمعات الحضرية الكبرى.

و من هذا المنطلق سنولي اهتماما بالغا لنوعين من الخدمات لما لهما من علاقات ارتباطية لموضوع بحثنا و هما: الصحة و أثرها على حركة المواليد و الوفيات و التعليم و انعكاساته سلبا أم إيجابا على معدلات الأمية و مناصب الشغل مستقبلا.

1- الخدمات الصحية:

أمام الطلب المتزايد للعلاج، اهتمت الدولة خلال السنوات الأخيرة بتعزيز التغطية الصحية للمناطق المحرومة، وبعث قطاع صحي عمومي عصري، وبناء هياكل قاعدية صحية جديدة وتجهيزها بالعتاد الصحي الحديث، وتكوين هيئة طبية تستجيب لحاجات السكان الصحية.

لقد شهد الوضع الصحي لسكان ولاية باتنة تحسنا ملموسا، الأمر الذي أدى إلى انخفاض عدد الوفيات عند الأطفال وتمديد أمل الحياة.

ويقوم بخدمة السكان عدة مؤسسات استشفائية مختلفة العدد والحجم، وذات سعة إجمالية من الأسرة تقدر بـ 2114 سريرًا سنة 2004 في عدة تخصصات خاصة بكل قطاع صحي، وهذا بعد أن كان عدد الأسرة 1425 سريرًا في بداية الثمانينات. ويتضمن كل قطاع من القطاعات الصحية للولاية على عدة مؤسسات استشفائية حسب حجم السكان الذين يشملهم القطاع الصحي، كما أن معظم المؤسسات الصحية المتواجدة بالولاية تتركز بالمناطق الحضرية، والتي تمثل مقرات القطاعات الصحية من حيث عدد المؤسسات الصحية المتواجدة بها، فمركز الولاية لوحده يستحوذ على 03 مستشفيات أي ما يعادل 23 % من مجموع المستشفيات المتواجدة بالولاية بعدد من الأسرة يقدر بـ: 953 سريرا أ ي بنسبة 45 % من مجمل الأسرة المتواجدة عبر مستشفيات الولاية، البالغ عددها 12 وفيما يخص القطاع الصحي بدائرة عين التوتة فيتواجد به مستشفى واحد بـ: 146 سرير أي بنسبة 6.9 % من مجموع

عدد الأسرة بالولاية، أما القطاع الصحي بدائرة بريكة فيوجد به مستشفيين وبعدد من الأسرة يقدر بـ: 260 سريرًا وبنسبة 12.2 % من مجموع الأسرة بالولاية، أما بالنسبة للقطاع الصحي بدائرة مروانة فيشمل هو الآخر مستشفيين بعدد من الأسرة تقدر بـ: 216 سريرا، أي ما يعادل 10.2 % من إجمالي الأسرة بالولاية، أما القطاع الصحي بدائرة نقاوس فيتواجد به مستشفى واحد بعدد من الأسرة يقدر بـ: 253 سريرا أي ما يعادل 11.9 % من إجمالي الأسرة بالولاية.

من خلال هذا العرض يمكن القول أن عدد المستشفيات والأسرة للدوائر المذكورة، تتوزع حسب أهمية كل دائرة وعدد سكانها وكثافتهم، أما بالنسبة لعدد الأسرة لكل مواطن في الولاية فقد بلغ 526، وهو مؤشر يمكن القول عنه جيد، مقارنة بالمعدل الوطني 500مواطن/سرير،إلا أنه لا يعبر عن الحقيقة لأن حركة المرضى وانتقالهم من قطاعاتهم الصحية إلى مستشفيات في قطاعات صحية أخرى أحسن تجهيزا، وكذلك انتقال المرضى من الولايات المجاورة، بسكرة، خنشلة كلها عوامل تؤدي إلى اختلاف كبير في التوازن وفي توزيع السكان على الأسرة في مختلف الاختصاصات الطبية، وهو الأمر الذي يعاني منه مركز الولاية نظرا للخدمات الجيدة التي يقدمها للمرضى بمستشفياته، وتوفير بعض الأجهزة وبعض الاختصاصات الطبية غير المتوفرة في الدوائر الأخرى والولايات المجاورة مثل أمراض القلب، والكلى.

أما على مستوى القطاعات، فباستثناء قطاع باتنة 393 مواطن/سرير، الذي لم يصل بعد إلى المعيار الوطني (500 مواطن/سرير)، مما يجعلها في وضعية جيدة من الناحية النظرية، أما الواقع فيختلف، اما القطاعات الصحية الاخرى (اريس 722 / مواطن/سرير)، عين التوتة (510 مواطن/سرير)، بريكة (620 مواطن/سرير)، نقاوس (718 مواطن/سرير).

إن هذه الدوائر أو القطاعات الصحية قد تجاوزت المعيارالوطني (500 مواطن/سرير) باستثناء القطاع الصحي بباتنة، الأمر الذي أدى إلى تدني مستوى الخدمات الصحية في هذه القطاعات.

وتتمثل معظم الاختصاصات المتواجدة في شتى القطاعات الصحية في الطب العام، التوليد، التخدير، الإنعاش الطبي، الأمراض المعدية، السل الرئوي، طب النساء، طب الأطفال، الأمراض الناجمة عن طريق العمل. إن هذه الاختصاصات تختلف من قطاع صحي لآخر، إذ تشكو معظم مستشفيات الولاية من نقص الأطباء الأخصائيين مما جعل إدارات المستشفيات تلجأ ِالى ابرام عقود مع أطباء أخصائيين من القطاع الخاص لتفادي النقص في القطاع العام.

أما التأطير الطبي يمكن القول أن نصيب كل فرد من هذه الخدمات بلغ في ولاية باتنة حسب تعداد 1998 طبيب واحد لكل1327 ساكن وهو معدل مرتفع مقارنة بالمعدل الوطني الذي بلغ في نفس السنة طبيب واحد لكل 984 ساكن.**(**المركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل التخطيط CENEAP. 1998. ص. 78**).**

جدول رقم (10): تطور عدد الأطباء حسب القطاع العام و الخاص(1988-1998-2002)

السنوات	أطباء القطاع			جراحة الأسنان			الصيادلة	
	عام	**خاص**	**العدد الإجمالي**	**عام**	**خاص**	**العدد الإجمالي**	**خاص**	**عام**
1988	199	98	297	78	28	106	30	17
	%67	%33	%100	%73.58	%26.42	%100	%63.83	%36.17
1998	329	293	622	104	89	193	4	125
	%52.89	%47.11	%100	%53.89	%46.11	%100	%3.10	%96.98
2002	404	261	665	70	111	181	5	145
	%60.74	%39.26	%100	%38.68	%61.32	%100	%3.45	%96.55

المصدر : D.P.A.T.Monographie de la Wilaya de Batna

المنشآت القاعدية شبه الإستشفائية:

◈ العيادات متعددة الخدمات:

تعد العيادات متعددة الخدمات بوظائفها وإمكانياتها العامل أو العنصر الثاني في المنشآت القاعدية الصحية بعد المستشفى، وبالإضافة إلى الوظيفة الاستشفائية التي تقوم بها العيادات متعددة الخدمات لها دور مماثل لدور المستشفى لأنها تقوم بالتشخيص والتحاليل وعلاج الأمراض وهذا لتخفيف الضغط على المستشفيات وقد جهزت هذه العيادات ببعض الأجهزة كـ: الراديو، كراسي طب الأسنان، مخابر التحاليل، و إلى تحسين خدمة المواطن والتقليل من التنقلات البعيدة من أجل العلاج، إلا أن قلتهم وتواجدهم في الدوائر ومقرات القطاعات الصحية وبعض الدوائر الأخرى ذات الكثافة السكانية العالية. ويوجد بالولاية 17 عيادة متعددة الخدمات، موزعة على 15 بلدية أي 24.5 % من مجموع بلديات الولاية. وقد حدد المعيار الوطني بالعيادات متعددة الخدمات بعيادة لكل 4800 ساكن وهو ما لم تحققه الجزائر بعد، وقد قدر هذا المعيار في ولاية باتنة سنة 2004 بـعيادة لكل 65376 ساكن.

إن جميع هذه العيادات تم إنشاؤها في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية في مراكز الدوائر، باستثناء 03 عيادات أنشئت في كل من بلديات أولاد سلام، عين ياقوت، مدوكال، وتم إحصاء 03 عيادات في مركز الولاية (باتنة)، أما باقي العيادات فتتواجد بالبلديات أو الدوائر مقرات القطاعات الصحية [لكل مقر قطاع صحي عيادة متعددة الخدمات]، وبعض الدوائر الأخرى ذات الكثافة السكانية العالية مثل دوائر (المعذر، الشمرة، إشمول، منعة، رأس العيون، تيمقاد)، بالإضافة إلى البلديات التي تم ذكرها آنفًا وهي: عين ياقوت، مدوكال، أولاد سلام، وتشمل جميعها على عيادة واحدة متعددة الخدمات لكل بلدية.

أما بالنسبة للبلديات والدوائر التي تتواجد بها عيادات متعددة الخدمات منها 04 تجاوزت المعيار الخاص بالعيادات متعددة الخدمات والذي حدد بعيادة لكل 48000 ساكن وهي باتنة والذي بلغ سنة 2004 عيادة لكل 100053 ساكن، تليها دائرة مروانة بـ: 72000 ساكن لكل عيادة متعددة الخدمات، ثم تليها دائرة عين التوتة بـ: 66371 ساكن لكل عيادة متعددة

الخدمات، وأخيرا دائرة بريكة بـ: 59384 ساكن لكل عيادة متعددة الخدمات.

من خلال ما سبق يمكن القول أن هذه العيادات تجاوزت المعيار الخاص بالعيادات متعددة الخدمات إلى مستشفيات، مما يعني تخفيف الضغط على المستشفيات.

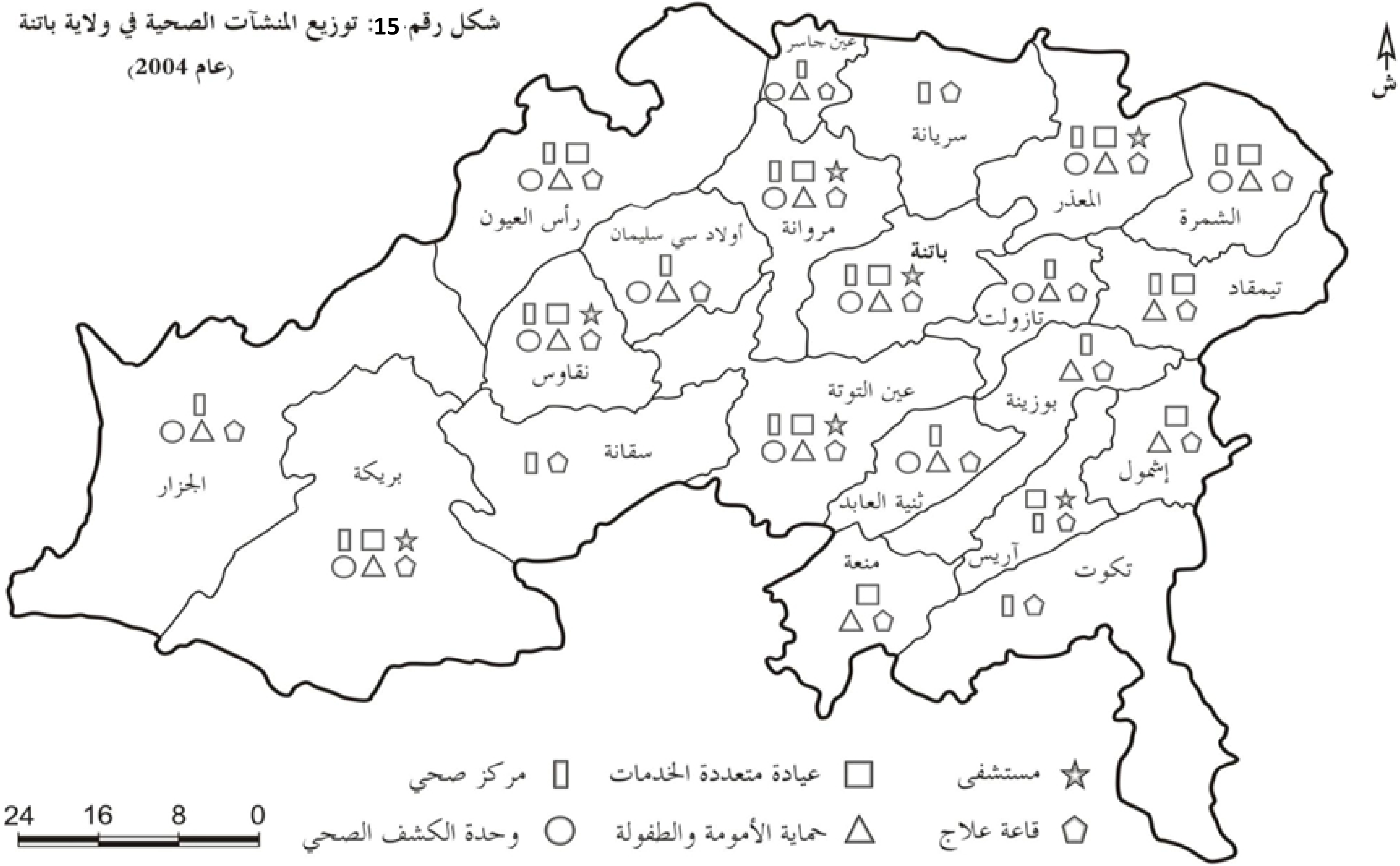
◈ **المراكز الصحية:**

تعتبر المراكز الصحية من المؤسسات التي تقدم للسكان خدمات الإسعافات الأولية، وعلاج بعض الأمراض إضافة إلى عمليات التلقيح.

ومن خلال دراستنا للموضوع تم إحصاء 35 مركزا صحيا موزعة على دوائر وبلديات الولاية، أما المعدل الخاص للولاية 31754 ساكن لكل مركز صحي، وإذا ما قورن هذا المؤشر بالمعيار الخاص بالمراكز الصحية المقدر بـ: 25000 ساكن/مركز صحي فإنه يعتبر عاليا.

إن هذا النوع من المراكز الصحية يغطي 80.9 % من الدوائر الإدارية، أما إذا أخذنا البلديات فإنه يغطي 49.2 % من مجموع البلديات أي 30 بلدية من مجموع 61 بلدية بالولاية. الشكل رقم (15).

شكل رقم 15: توزيع المنشآت الصحية في ولاية باتنة
(عام 2004)



المصدر: من عمل الباحث

إن هذا النوع من المراكز الصحية وجد من أجل تقريب و تسهيل العلاج للمواطنين، وتغطية الفراغ الملاحظ في المستشفيات والعيادات المتعددة الخدمات، أي البلديات و الدوائر المحرومة من المستشفيات والعيادات المتعددة الخدمات، أما من حيث المعيار الخاص بالمراكز الصحية، فهي تختلف من قطاع صحي لآخر، فقد تم تسجيل 16501 ساكن/مركز صحي في القطاع الصحي بآريس، و 17432 ساكن/مركز صحي في القطاع الصحي بمروانة، و18000 ساكن/مركز صحي في القطاع الصحي بنقاوس، و هي معدلات تحت المعيار الخاص بالمراكز الصحية و الذي حدد بـ 25000 ساكن/مركز صحي، و هذا يعني أن القطاعات الصحية الثلاثة: آريس، ومروانة، و نقاوس، لها مؤشرات جيدة، أما القطاعات الصحية الثلاثة الأخرى: باتنة، و عين التوتة، و بريكة، فقد تجاوزت هذا المعيار بكثير، إذ سجلنا بالقطاع الصحي لباتنة معدل 75040 ساكن/مركز صحي، أما القطاع الصحي لعين التوتة فقد تم تسجيل معدل 66371 ساكن/مركز صحي، أما القطاع الصحي ببريكة فقد تم تسجيل معدل 39589ساكن/مركز صحي، كما أن نصف عدد هذه المراكز يتواجد بالبلديات مقرات الدوائر، باستثناء بلدية عين التوتة التي لا يوجد بها هذا النوع من المنشآت الصحية، أما النصف الآخر فيتواجد بالبلديات التي ليست بمقرات دوائر و لا مقرات القطاعات الصحية، و ينتشر هذا النوع من المراكز الصحية عبر مختلف بلديات الولاية، إذ أن 50 % منها متواجدة خارج مراكز الدوائر و مقرات القطاعات الصحية، كما أنها منتشرة أكثر في التجمعات السكانية الثانوية من أجل تقريب العلاج أكثر للمواطنين وتجنيبهم كثرة التنقلات لمسافات طويلة من أجل العلاج.

◈ قاعات العلاج :

تمثل هذه القطاعات في الجزائر الخلية الصحية التي تسهر على صحة المواطنين، هدفها الرئيسي تقديم الإسعافات الأولية، خاصة في المناطق الريفية التي تنعدم فيها المرافق الصحية الأخرى (المستشفيات، و العيادات المتعددة الخدمات، والمراكز الصحية). و بلغ عدد قاعات العلاج عبر تراب الولاية 223 قاعة علاج بمؤشر يقدر بـ 4984 مواطن/قاعة علاج جدول (11)، كما أن هذا النوع من التجهيزات الصحية منتشر عبر جميع بلديات الولاية، إذ

نجد عددها في كل دائرة محصور بين 01 و 30 قاعة علاج، و نظرا لتباين عدد السكان من بلدية لأخرى فإن المؤشرات تتدرج من 269 إلى 95614 ساكن/قاعة علاج حسب الدوائر، أما حسب البلديات فإن المؤشر يختلف من بلدية لأخرى، و ذلك حسب عدد سكان كل بلدية و عدد قاعات العلاج، فكلما كان عدد القاعات مرتفعا و عدد السكان منخفضا كلما كان المؤشر جيدا والعكس، و هذا ما نلاحظه في بلدية باتنة، إذ أنه مرتفع جدا 95614 ساكن/قاعة علاج وتجاوز بذلك المؤشر الوطني 6000 ساكن/قاعة علاج.

و تعتبر قاعات العلاج تجهيزات صحية خاصة بالمناطق الريفية أكثر من غيرها، فهي منتشرة في جميع أنحاء بلديات الولاية، و في المناطق النائية خارج مقرات البلديات، و من ثم فهي تقدم خدماتها للسكان الذين ما زالوا بعيدين عن كل الخدمات الصحية، لذلك فهي تعمل على حماية صحتهم.

جدول رقم (11): المنشآت الصحية في ولاية باتنة 2004

البلديات	المستشفيات		الهياكل الإضافية				
	العدد	الأسرة	عيادات متعددة الخدمات	المراكز الصحية	قاعات العلاج	حماية الأمومة و الطفولة	وحدة للكشف الصحي
باتنة	03	953	03	03	03	10	09
فسديس	-	-	-	-	-	-	-
وادي الشعبة	-	-	-	01	05	-	-
المعذر	01	75	01	-	01	02	01
جرمة	-	-	-	-	02	01	-
بومية	-	-	-	-	01	01	-
عين ياقوت	-	-	01	-	01	02	-
الشمرة	-	-	01	-	03	02	01
بولهيلات	-	-	-	01	01	-	-
عين التوتة	01	146	01	-	07	05	02
أولاد عوف	-	-	-	-	06	-	-
بني فضالة	-	-	-	-	04	-	-
معافة	-	-	-	-	04	-	-
سريانة	-	-	-	01	03	01	01
زانة البيضاء	-	-	-	-	04	-	-
لازرو	-	-	-	-	02	-	-
إشمول	-	-	01	-	05	01	-
فم الطوب	-	-	-	-	03	-	-
إينوغيسن	-	-	-	-	02	-	-

البلديات	المستشفيات		الهياكل الإضافية				
تكوت	-	-	-	01	04	01	01
غسيرة	-	-	-	-	06	-	-
كيمل	-	-	-	-	02	-	-
بريكة	02	260	01	02	07	03	03
مدوكال	-	-	01	-	01	01	-
بيطام	-	-	-	01	03	01	-
الجزار	-	-	-	01	07	01	01
أولاد عمار	-	-	-	01	03	01	-
عزيل عبد القادر	-	-	-	01	02	-	-
ثنية العابد	-	-	-	01	06	01	01
واد الطاقة	-	-	-	01	08	01	-
شير	-	-	-	-	08	-	-
منعة	-	-	01	-	03	01	-
تغرغار	-	-	-	-	06	-	-
مروانة	02	216	01	02	05	04	02
حيدوسة	-	-	-	01	03	01	-
واد الماء	-	-	-	01	05	01	-
قصر بلزمة	-	-	-	-	02	-	-
رأس العيون	-	-	01	01	04	01	01
القصبات	-	-	-	01	06	01	01
قيقبة	-	-	-	-	05	-	-
أولاد سلام	-	-	01	01	05	01	-
الرحبات	-	-	-	-	05	01	-
تالخمت	-	-	-	-	05	01	-
نقاوس	01	253	01	01	05	02	01

البلديات	المستشفيات		الهياكل الإضافية				
بومقر	-	-	-	01	02	01	-
سفيان	-	-	-	01	01	01	01
عين جاسر	-	-	-	01	02	01	01
الحاسي	-	-	-	01	02	01	-
تازولت	-	-	-	101	02	02	01
عيون العصافر	-	-	-	-	04	01	-
بوزينة	-	-	-	01	08	-	-
اربعاء	-	-	-	-	02	-	-
أولاد سي سليمان	-	-	-	01	02	01	01
تاكسلانت	-	-	-	01	02	01	-
لمسان	-	-	-	-	03	-	-
سقانة	-	-	-	01	01	01	01
تيلاطو	-	-	-	-	03	-	-
تيمقاد	-	-	01	-	03	02	01
أولاد فاضل	-	-	-	01	04	01	-
آريس	02	211	01	02	04	03	02
تيغانيمين	-	-	-	-	04	-	-
مجموع الولاية	12	2114	17	35	223	65	33

المصدر: D.P.A.T.Monographie de la Wilaya de Batna 2004 P 92- 93

أما بالنسبة لمراكز حماية الأمومة و الطفولة، فإننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن 21 بلدية لا يوجد بها مركز لحماية الأمومة و الطفولة، و 40 بلدية يوجد بها مراكز لحماية الأمومة و الطفولة، منها 20 بلدية هي مراكز دوائر. أما فيما يخص وحدات الكشف الصحي، فتتواجد معظمها في بلديات مراكز الدوائر باستثناء بلديتي سفيان و القصبات.

2- الخدمات التعليمية في ولاية باتنة:

إن التركيبة التعليمية في الولاية هي محصلة ثلاثة عناصر: تلاميذ – أساتذة ومعلمين – مؤسسات تعليمية، فالعنصرين الأخيرين يتأثران بالعنصر الأول، فزيادة التلاميذ معناها زيادة في عدد الأساتذة و المعلمين و المؤسسات التعليمية.

و لمعرفة وضعية التعليم في الولاية سنحاول و بإيجاز دراسة العناصر الثلاثة على مستوى المراحل الثلاث: الابتدائي – المتوسط – الثانوي و توزيعها على مستوى دوائر الولاية اعتمادا على الإحصائيات المتوفرة (1998 – 2006).

◈ المرحلة الابتدائية:

من خلال المعطيات الواردة في الجدول (12) يمكن القول أن عدد التلاميذ الجدد تراوح بين 27687 تلميذا في الموسم الدراسي (1998 – 1999) و20528 تلميذا في الموسم الدراسي (2005 – 2006). و قد عرف عدد التلاميذ الجدد تذبذبا واضحا بدءا من السنة الدراسية (1999 – 2000) إلى غاية الموسم الدراسي (2005 – 2006)، إذ انخفض العدد إلى 20528 تلميذا جديدا و هذا يعود إلى انخفاض عدد المواليد في سنة 2000 و بالتالي فإن عدد التلاميذ الجدد بطبيعة الحال سينخفض أيضا نتيجة لذلك، و هكذا بالنسبة لعدد التلاميذ المتمدرسين فهو أيضا ينخفض من سنة دراسية إلى أخرى، فبعد أن كان في الموسم الدراسي (1998 – 1999) 172530 تلميذا ارتفع إلى 174717 تلميذا في الموسم الدراسي (1999 – 2000)، أما المواسم الدراسية اللاحقة فإن عدد التلاميذ بدأ في الانخفاض سنة بعد أخرى إلى أن وصل في الموسم الدراسي (2005 – 2006) 150321 تلميذا و لنفس السبب المذكور آنفا، أما فيما يخص عدد التلاميذ المتمدرسين حسب الجنس فإن عدد الذكور يفوق عدد الإناث في كل المواسم الدراسية.

جدول (12): التلاميذ المتمدرسين حسب النوع و الجدد عبر دوائر ولاية باتنة(1998–2006)

السنة الدراسية	التلاميذ المتمدرسين حسب الجنس			
	عدد التلاميذ الجدد	ذكور	إناث	المجموع
1999 - 1998	27687	92565	79965	172530
2000 – 1999	26355	93475	81242	174717
2001 – 2000	23658	91654	80344	171998
2002 – 2001	25850	90637	80122	170759
2003 – 2002	23409	89029	78871	167900
2004 – 2003	22788	85798	76381	162179
2005 – 2004	21469	82787	73990	156777
2006 - 2005	20528	78981	71340	150321

المصدر: مديـ رية التربية لولاية باتنة

توزيع التلاميذ في المرحلة الابتدائية حسب النوع والدوائر للسنة الدراسية (2005 – 2006):

من خلال تفحصنا للجدول (13) الذي يبين توزيع التلاميذ في المرحلة الابتدائية في ولاية باتنة يتضح لنا أن أكبر عدد من التلاميذ سجل بدائرة باتنة و الذي وصل إلى 38488 تلميذا أي بنسبة 25.6 % من مجموع التلاميذ المسجلين في الولاية لهذا الموسم، تليها دائرة بريكة بـ 18476 تلميذا أي ما يعادل 12.3 %، ثم تليها دائرة أولاد سي سليمان بـ 15045 تلميذا أي بنسبة 10 %، ثم تأتي في المرتبة الرابعة دائرة رأس العيون بـ 14105 تلميذا أي بنسبة 9.3 %، أما أقل عدد سجل فهو في دائرة سقانة بـ 1096 تلميذا بنسبة 0.7 % و هي أقل نسبة على مستوى كل الدوائر.

جدول (13): عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية حسب الجنس عبر دوائر ولاية باتنة.
السنة الدراسية (2005 – 2006)

الدوائر	الذكور	الإناث	المجموع	%
باتنة	19812	18676	38488	25.6
عين التوتة	4833	4321	9154	6.0
عين جاسر	1896	1578	3474	2.3
آريس	2042	1809	3851	2.5
بريكة	9884	8512	18396	12.2
بوزينة	1064	1062	2126	1.4
الشمرة	1611	1404	3015	2.0
الجزار	4224	3816	8040	5.3
المعذر	2130	1891	4021	2.6
إشمول	1182	1128	2310	1.5
منعة	1651	1546	3197	2.1
مروانة	4691	4214	8905	5.9
نقاوس	3766	3267	7033	4.6
أولاد سي سليمان	1951	1808	3759	2.5
رأس العيون	7591	6514	14105	9.3
تازولت	2596	2394	4990	3.3
تيمقاد	1609	1461	3070	2.0
سقانة	572	524	1096	0.7
سريانة	2309	2074	4383	2.9
ثنية العابد	2426	2229	4655	3.0
تكوت	1091	1074	2165	1.4
المجموع	78931	71302	150233	100

المصدر: مديرية التربية لولاية باتنة

و يمكن إرجاع سبب ارتفاع نسبة المسجلين في دائرة باتنة إلى كونها مركزا ومقرا للولاية، و تضم أكبر عدد من السكان و بالتالي ارتفاع عدد التلاميذ فيها و نفس الشيء بالنسبة لدائرة بريكة فإنها تحتل المرتبة الثانية في عدد السكان بعد دائرة باتنة. أما فيما يخص نسبة الذكور إلى الإناث فإننا نلاحظ من خلال الجدول (13) أن عدد الذكور يفوق عدد الإناث في كل الدوائر.

تطور عدد المعلمين:

من خلال ما يبينه لنا الجدول (14) يتضح أن عدد المعلمين في هذه المرحلة الابتدائية في تذبذب مستمر مرة يرتفع و أخرى ينخفض، فمثلا في الموسم الدراسي (1998 – 1999) وصل عدد المعلمين إلى 6266 معلما، ارتفع هذا العدد في الموسم الموالي إلى 6314 معلما،انخفض مرة أخرى في المواسم الدراسية الموالية، إذ وصل عددهم في الموسم الدراسي (2002 – 2003) إلى 5816 معلما، ثم ارتفع مرة أخرى في المواسم الدراسية اللاحقة إلا أنه كان طفيفا.

إن سبب الارتفاع و الانخفاض في عدد المعلمين يعود إلى كون بعض المواسم الدراسية يرتفع فيها عدد المتقاعدين عن العمل و لا يعوضون إلا بعد فتح مناصب عمل جديدة و لا تكون بنفس العدد الذي تقاعد، و بالتالي يظهر النقص واضحا في بعض المواسم الدراسية، خاصة في المناطق شبه النائية فإن الكثير ممن يعينون فيها يرفضون الالتحاق بها خاصة العنصر النسوي لعدم توفر أدنى خدمة فيها، خاصة المواصلات، إضافة إلى عدم توفر الأمن.

أما فيما يخص نسبة النوع فإننا نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الذكور يفوق عدد الإناث في كل المراحل التي تناولناها بالدراسة (1998 – 2006) باستثناء الموسم الدراسي (2005 – 2006) فإن عدد الإناث يفوق عدد الذكور بـ 79 معلمة، و يعود ذلك إلى أن هذا الموسم الدراسي تقاعد فيه عدد كبير من المعلمين و الذين وصل عددهم فيه إلى 216 معلما غادروا قاعات التدريس وعوضوا بالعنصر النسوي، مما جعل النقص واضحا في فئة الرجال في هذا الموسم.

جدول (14): عدد المعلمين حسب النوع بولاية باتنة (1998 – 2006)

السنة الدراسية	عدد المعلمين		
	الذكور	الإناث	المجموع
1999 – 1998	3658	2608	6266
2000 – 1999	3732	2582	6314
2001 - 2000	3662	2618	6280
2002 - 2001	3257	2681	5938
2003 - 2002	3138	2678	5816
2004 - 2003	3133	2869	6002
2005 – 2004	3098	2950	6048
2006 - 2005	2961	3040	6001

المصدر: إحصائيات مديرية التربية لولاية باتنة

توزيع المعلمين في المرحلة الابتدائية حسب النوع والدوائرللموسم الدراسي(2005– 2006):

من ملاحظتنا للجدول (15) الذي يبين توزيع معلمي المرحلة الابتدائية للسنة الدراسية (2005 – 2006) في ولاية باتنة يتضح لنا أن دائرة باتنة تحظى بأكبر عدد من المعلمين و الذي وصل إلى 1421 معلما بين الذكور و الإناث، تليها في المرتبة الثانية دائرة بريكة بـ 633 معلما، ثم تأتي في المرتبة الثالثة دائرة رأس العيون بـ 608 معلما، و تأتي في المرتبة الأخيرة دائرة سقانة بـ 48 معلما.

إن ارتفاع عدد المعلمين في دائرة باتنة عن بقية الدوائر يعود إلى كونها مركز الولاية و مقرها الإداري و بالتالي تجمع كل أنواع الخدمات، إضافة إلى أنها تحتل المركز الأول في عدد السكان، و هكذا بالنسبة لدائرة بريكة التي تحتل المرتبة الثانية فهي أيضا تحتوي عدد كبير من السكان، و أما بقية الدوائر الأخرى فإن عدد المعلمين يختلف من دائرة إلى أخرى حسب تواجد المدارس بها وعدد سكانها، أما فيما يخص نسبة النوع فان ما نلاحظه من خلال الجدول أن نسبة النساء تفوق نسبة الرجال في المناطق الحضرية التي تتوفر فيها طرق المواصلات والأمن، أما في الدوائر ذات التضاريس الوعرة فان نسبة الرجال تفوق نسبة النساء.

جدول (15): عدد المعلمين في المرحلة الابتدائية حسب الجنس عبر دوائر الولاية

السنة الدراسية (2005 – 2006)

الدوائر	الذكور	الإناث	المجموع	%
باتنة	500	921	1421	23.6
عين التوتة	171	183	354	5.8
عين جاسر	67	71	138	2.3
آريس	84	82	166	2.7
بريكة	267	366	633	10.5
بوزينة	55	40	95	1.5
الشمرة	50	68	118	1.9
الجزار	124	197	321	5.3
المعذر	59	121	180	3.0
إشمول	64	55	119	2.0
منعة	95	29	124	2.0
مروانة	244	118	362	6.0
نقاوس	194	94	288	4.7
أولاد سي سليمان	133	45	178	3.0
رأس العيون	365	243	608	10.1
تازولت	87	113	200	3.3
تيمقاد	84	49	133	2.2
سقانة	25	23	48	0.7
سريانة	81	121	202	3.3
ثنية العابد	160	54	214	3.5
تكوت	54	45	99	1.6
المجموع	2963	3038	6001	100

المصدر: مديرية التربية لولاية باتنة

تطور عدد المدارس الابتدائية (1998 – 2006**):**

وفقا لما يوضحه الجدول (16) الذي يمثل تطور عدد المدارس الابتدائية من سنة 1998 إلى سنة 2006 يمكن القول أن عدد المدارس في الولاية عرف ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة، فبعد أن كان عددها في الموسم الدراسي (1998 – 1999) 531 مدرسة ابتدائية، ارتفع العدد إلى 592 مدرسة في الموسم الدراسي (2005 – 2006). أما فيما يخص عدد الأقسام المستعملة فقد عرف أيضا ارتفاعا محسوسا، حيث كان في الموسم الدراسي (1998 – 1999) 3613 قسما، أصبح في الموسم الدراسي (2005 – 2006) 3988 قسما.

إن ارتفاع عدد المؤسسات التعليمية في الولاية دليل على مدى حرص الدولة واهتمامها بهذه الشريحة من المجتمع.

جدول (16): تطورعدد المدارس و عدد الأقسام للفترة (1998 – 2006) بولاية باتنة

السنة الدراسية	عدد المؤسسات	عدد الأقسام
1998 – 1999	513	3613
1999 – 2000	535	3683
2000 - 2001	549	3805
2001 - 2002	560	3791
2002 - 2003	566	3873
2003 - 2004	574	3891
2004 – 2005	589	3968
2005 - 2006	592	3988

المصدر: مديرية التربية لولاية باتنة

توزيع المدارس و التلاميذ و المعلمين حسب دوائر الولاية (2005 – 2006)

وفقا لما جاء في الجدول (17) الذي يوضح توزيع المدارس الابتدائية والتلاميذ و المعلمين حسب الدوائر في ولاية باتنة للسنة الدراسية (2005 – 2006) يتبين أن أكبر عدد من المدارس الابتدائية يتواجد بدائرة باتنة 88 مدرسة، تليها دائرة رأس العيون في المرتبة الثانية بـ 76 مدرسة، ثم تأتي بعد ذلك كل من دائرتي الجزار و بريكة بـ 41 و 40 مدرسة ابتدائية على التوالي، أما المرتبة الأخيرة فتحتلها دائرة سقانة بـ 05 مدارس. و أما بالنسبة لعدد الأقسام فتأتي دائرة باتنة في المرتبة الأولى بـ 947 قسما، ثم تليها دائرة بريكة بـ 399 قسما و تليها كل من دائرتي رأس العيون و مروانة بـ 351 و 264 قسما على التوالي، و تأتي في المرتبة الأخيرة دائرة سقانة بـ 81 قسما.

أما من حيث عدد التلاميذ فتأتي أيضا دائرة باتنة في المرتبة الأولى بـ 40305 تلميذا، تليها دائرة بريكة بـ 18896 تلميذا، ثم تأتي بعدها دائرة رأس العيون بـ 15331 تلميذا، و تأتي في المرتبة الرابعة و الخامسة كل من دائرتي مروانة و عين التوتة بـ 9518 و9470 تلميذا على التوالي، و تأتي في المرتبة الأخيرة دائرة سقانة بـ 1135 تلميذا.

أما فيما يخص عدد المعلمين فيختلف من دائرة إلى أخرى، إذ تأتي في المركز الأول دائرة باتنة بـ 1443 معلما، ثم تليها دائرة بريكة في المركز الثاني بـ 620 معلما، وتأتي في المركز الثالث دائرة رأس العيون بـ 608 معلما، و دائرة مروانة بـ 379 معلما، و دائرة عين التوتة بـ 357 معلما، أما المركز الأخير فتحتله دائرة سقانة بـ 48 معلما. و أما معدل إشغال القسم فيختلف أيضا من دائرة إلى أخرى حسب أهمية كل دائرة و عدد سكانها و عدد المؤسسات التربوية المتواجدة فيها. و هذا المعدل لا يعبر عن الحقيقة خاصة في بعض الدوائر التي يرتفع فيها عدد السكان، فمثلا في دائرة باتنة وصل معدل إشغال القسم إلى 42.5 تلميذا إلا أن الحقيقة غير ذلك، فهو يختلف من حي إلى آخر فقد يصل في حي مكتظ بالسكان إلى أكثر من ذلك مثل حي 1200مسكن وينخفض إلى أقل من ذلك بكثير (25 ت/ق)، مثل مركز المدينة و هكذا بالنسبة لبقية الدوائر.

أما بالنسبة لمعدل التأطير فمن خلال الجدول يظهر لنا أنه متقارب في معظم الدوائر، فقد وصل في دائرة بريكة إلى 30 ت/م و هو أعلى معدل على مستوى الولاية، و تأتي في المرتبة الثانية دائرة باتنة بـ 28 ت/م ثم دائرة الجزار في المرتبة الثالثة بـ 27 ت/م، أما أخفض معدل فسجل في دائرة تكوت بـ 22 ت/م و هو أقل معدل على مستوى دوائر الولاية. و أما دائرتي باتنة و بريكة فإن سبب ارتفاع المعدل فيهما يعود إلى ارتفاع عدد السكان وانخفاض عدد المعلمين، بينما دائرة الجزار فيعود سبب الارتفاع إلى نقص في عدد المعلمين.

وبصفة عامة يمكن القول أن معدل التأطير في الولاية جيد جدا، و لو أنه معدل خام لا يعبر عن الحقيقة، و إنما يعطينا فكرة عامة عن توزيع التلاميذ و المعلمين حسب دوائر الولاية.

جدول (17): توزيع المؤسسات و المعلمين و التلاميذ حسب دوائر ولاية باتنة

(2005 – 2006)

الدوائر	عدد المؤسسات	عدد الأقسام	عدد التلاميذ	عدد المعلمين	معدل إشغال القسم (ت/ق)	معدل التأطير(ت/م)
باتنة	88	947	40305	1443	42	28
عين التوتة	34	223	9470	357	42	26
عين جاسر	18	91	3539	138	39	26
آريس	16	125	4043	169	32	24
بريكة	40	399	18896	624	47	30
بوزينة	12	64	2200	89	34	25
الشمرة	14	95	3196	120	34	27
الجزار	41	189	8233	301	43	27
المعذر	22	134	4095	177	30	23
إشمول	17	75	2378	115	32	21
منعة	14	87	3184	123	37	26
مروانة	37	264	9518	379	36	25
نقاوس	27	185	7249	294	39	25
أولاد سي سليمان	23	124	3927	178	32	22
رأس العيون	76	351	15331	608	44	25
تازولت	19	130	5189	207	40	25
تيمقاد	16	87	3141	137	36	23
سقانة	05	33	1135	48	34	24
سريانة	27	142	4652	210	33	22
ثنية العابد	27	148	4888	216	33	23
تكوت	14	81	2203	102	27	22
المجموع	587	3974	156772	6035	39	26

المصدر: مديرية التربية لولاية باتنة.

◈ المرحلة المتوسطة:

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول (18) الذي يمثل تطور عدد التلاميذ في المرحلة المتوسطة و ذلك في الفترة (1998 – 2006) يتضح لنا أن عدد التلاميذ المتمدرسين في هذه المرحلة تراوح بين 66145 تلميذا في الموسم الدراسي (1998 – 1999) و 81938 تلميذا في الموسم (2004 – 2005)، حيث أخذ هذا العدد في الارتفاع بدءا من السنة الدراسية (1998 – 1999) إلى غاية السنة الدراسية (2005 – 2006).

إن هذا الارتفاع في عدد التلاميذ يعود إلى مدى اهتمام الدولة بهذه الشريحة من المجتمع، و توفيرها للمؤسسات التعليمية و أساتذة التعليم المتوسط. أما بالنسبة للسنة الدراسية (2005 – 2006) فإننا نلاحظ أن عدد التلاميذ قد انخفض عن الموسم الدراسي السابق حيث وصل إلى 80124 تلميذا، و يعود ذلك إلى أن عدد التلاميذ الناجحين في هذا الموسم قد انخفض، ضف إلى ذلك أن هناك الكثير من التلاميذ ممن تركوا مقاعد الدراسة بسبب تكرار رسوبهم مما جعل المؤسسة توجههم إلى ميدان العمل.

أما فيما يخص عدد التلاميذ المسجلين في هذه المرحلة من التعليم المتوسط حسب الجنس فإن عدد الذكور يفوق عدد الإناث في كل السنوات ويرجع ذلك إلى التسرب المدرسي.

جدول (18): التلاميذ المتمدرسين حسب النوع (1998– 2006)

السنة الدراسية	عددالتلاميذ المتمدرسين		
	الذكور	الإناث	المجموع
1999 – 1998	35368	30777	66145
2000 – 1999	34943	31475	66418
2001 - 2000	36927	32956	69883
2002 - 2001	40088	35657	75745
2003 - 2002	41297	37405	78702
2004 - 2003	42572	39150	81722
2005 – 2004	42309	39629	81938
2006 - 2005	49470	30654	80124

المصدر: إحصائيات مديرية التربية لولاية باتنة

توزيع التلاميذ في المرحلة المتوسطة حسب النوع والدوائر للموسم الدراسي(2005– 2006)

من خلال ملاحظتنا للجدول (19) الذي يبين توزيع تلاميذ المرحلة المتوسطة حسب النوع و الدوائر للسنة الدراسية (2005 – 2006) يتضح أن عدد التلاميذ في الدوائر يتباين من دائرة إلى أخرى، تأتي في المقدمة دائرة باتنة بأكبر عدد من التلاميذ في هذه المرحلة، إذ وصل إلى 23117 تلميذا، تليها دائرة بريكة بـ 8800 تلميذا، ثم دائرة رأس العيون بـ 6496 تلميذا، و تأتي كل من دائرتي مروانة و عين التوتة في المرتبة الرابعة و الخامسة بـ 5288 و 5133 تلميذا على التوالي، وتأتي في المرتبة الأخيرة دائرة سقانة بـ 374 تلميذا، و تليها كل من دائرتي تكوت و إشمول بـ 1032 و 1033 تلميذا على التوالي.

إن ارتفاع عدد التلاميذ في دائرة باتنة يعود إلى كون مدينة باتنة المقر الرئيسي للولاية، و تحتوي على أكبر عدد من المتوسطات، كما أنها تحتوي أيضا على أكبر عدد من سكان

الولاية، و هذا ما يجعلها تحتل المرتبة الأولى في عدد تلاميذ هذه المرحلة، و هكذا بالنسبة للدوائر الأخرى التي تحتل المراتب المتقدمة بعد دائرة باتنة كدائرة بريكة، و رأس العيون و مروانة و عين التوتة. أما فيما يخص نوع المتمدرسين فإننا نلاحظ من خلال الجدول أن عدد التلاميذ الذكور يفوق عدد التلاميذ الإناث جدول (19).

تطور أساتذة التعليم المتوسط (1998 – 2006)

وفقا لما يوضحه الجدول (20) الذي يمثل تطور عدد أساتذة التعليم المتوسط بدءا من الموسم الدراسي (1998 – 1999) إلى (2005 – 2006)، نلاحظ أن عدد الأساتذة يتزايد من سنة إلى أخرى، حيث كان في الموسم الدراسي (1998 – 1999) 3317 أستاذا، ارتفع هذا العدد إلى 3670 أستاذا في الموسم الدراسي (2005 – 2006).

أما فيما يخص نوع الأساتذة، فمن خلال الجدول يتبين أن عدد الذكور يفوق عدد الإناث في كل السنوات.

جدول (19):عدد تلاميذ المرحلة المتوسطة حسب الجنس لدوائر ولاية باتنة

للسنة الدراسية (2005 – 2006)

الدوائر	الذكور	الإناث	المجموع	%
باتنة	11671	11446	23117	29.5
عين التوتة	2594	2539	5133	6.5
عين جاسر	817	848	1665	2.1
آريس	1344	1156	2500	3.2
بريكة	4216	4584	8800	11.2
بوزينة	566	555	1121	1.4
الشمرة	956	863	1819	2.3
الجزار	1385	845	2230	2.8
المعذر	1281	1122	2403	3.0
إشمول	528	505	1033	1.3
منعة	896	721	1617	2.0
مروانة	2747	2541	5288	6.7
نقاوس	2031	2207	4238	5.4
أولاد سي سليمان	1109	572	1681	2.1
رأس العيون	3561	2935	6496	8.3
تازولت	1580	1464	3044	3.8
تيمقاد	865	665	1530	2.0
سقانة	180	194	374	0.4
سريانة	959	1071	2030	2.6
ثنية العابد	1355	1247	2602	3.3
تكوت	456	576	1032	1.3
المجموع	41097	38656	79753	100

المصدر: مديرية التربية لولاية باتنة

جدول رقم (20): تطور أساتذة التعليم المتوسط حسب النوع (1998 – 2006)

السنة الدراسية	عدد الأساتذة		
	الذكور	الإناث	المجموع
1998 – 1999	1756	1561	3317
1999 – 2000	1718	1615	3333
2000 - 2001	1738	1665	3403
2001 - 2002	1877	1764	3641
2002 - 2003	1733	1822	3555
2003 - 2004	1728	1944	3672
2004 – 2005	1697	1945	3642
2005 - 2006	1690	1980	3670

المصدر: مديرية التربية لولاية باتنة

توزيع أساتذة التعليم المتوسط حسب النوع و الدوائر للسنة الدراسية (2005 – 2006):

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول (21) و التي تمثل توزيع أساتذة التعليم المتوسط للسنة الدراسية (2005 – 2006) يتبين أن دائرة باتنة تستحوذ على أكبر عدد من أساتذة هذه المرحلة من التعليم، إذ قُدر بـ 1108 أستاذا، تليها دائرة بريكة بـ 402 أستاذا، ثم دائرة رأس العيون بـ 253 أستاذا، و تأتي في المرتبة الأخيرة دائرة سقانة، إذ قُدر عدد أساتذتها بـ 21 أستاذا تليها كل من دائرتي بوزينة وإشمول بـ 44 و 49 أستاذا على التوالي.

إن تباين الدوائر في عدد أساتذة التعليم المتوسط يعود إلى طبيعة كل دائرة ومدى حجم سكانها و مؤسساتها التعليمية، فمدينة باتنة مثلا تحتل المرتبة الأولى في عدد أساتذة هذه المرحلة لكونها مركزا للولاية و مقرها الرئيسي، كما أن عدد سكانها.

جدول (21): توزيع أساتذة التعليم المتوسط حسب الجنس لدوائر ولاية باتنة

للسنة الدراسية (2005 – 2006)

الدوائر	الذكور	الإناث	المجموع	%
باتنة	445	663	1108	30.2
عين التوتة	93	145	238	6.5
عين جاسر	44	28	72	2.0
آريس	56	62	118	3.2
بريكة	178	224	402	11.0
بوزينة	24	20	44	1.1
الشمرة	35	44	79	2.1
الجزار	52	54	106	2.9
المعذر	43	72	115	3.2
إشمول	29	25	54	1.4
منعة	46	22	68	1.9
مروانة	129	116	245	6.7
نقاوس	92	109	201	5.4
أولاد سي سليمان	38	35	73	2.0
رأس العيون	146	107	253	6.8
تازولت	47	96	143	3.9
تيمقاد	42	30	72	2.0
سقانة	08	13	21	0.6
سريانة	39	53	92	2.6
ثنية العابد	77	40	117	3.2
تكوت	25	24	49	1.3
المجموع	1688	1982	3670	100

المصدر: مديرية التربية لولاية باتنة

يفوق سكان الدوائر الأخرى، مما جعلها تحتل المركز الأول في عدد الأساتذة، و هكذا بالنسبة لبقية الدوائر.

أما بخصوص نوع الأساتذة، أي الذكور و الإناث، يتبين من الجدول أن هناك تباين بين دائرة و أخرى فتارة يفوق عدد الذكور عدد الإناث، و تارة أخرى العكس، وهذا راجع ربما إلى كون الذكور عندما يتخرجون من المعاهد أو الجامعات يلتحقون بالخدمة الوطنية أولا ثم بعد ذلك بالحياة المدنية، إضافة إلى ذلك، يلاحظ في السنوات الأخيرة أن عدد الذكور في الجامعات انخفض بنسبة كبيرة جدا مقارنة بالإناث، و هذا ما جعل عنصر النساء يتفوق على عنصر الرجال.(دراسة ميدانية 2006)

تطور عدد الإكماليات و عدد الأقسام (1998 – 2006**):**

وفقا لما جاء في الجدول (22) و الذي يمثل تطور عدد الإكماليات والأقسام، يمكن القول أنها في ازدياد مستمر، حيث سجلنا 94 إكمالية في الموسم الدراسي (1998 – 1999)، وارتفع هذا العدد ليصبح 123 إكمالية في الموسم الدراسي (2005 – 2006) أي بمعدل 04 إكماليات جديدة في السنة.

أما فيما يخص عدد الأقسام فقد عرف هو الآخر ارتفاعا محسوسا، فبعد أن كان في الموسم الدراسي (1998 – 1999) 1571 قسما أصبح في الموسم الدراسي (2005 – 2006) 1893 قسما.

إن ارتفاع عدد الإكماليات و الأقسام في الولاية خلال هذه الفترة دليل على مدى اهتمام الدولة و السلطات المحلية بالتعليم.

جدول (22): تطورعدد الإكماليات و عدد الأقسام (1998 – 2006)

السنة الدراسية	عدد المؤسسات	عدد الأقسام
1999 – 1998	94	1571
2000 – 1999	97	1595
2001 - 2000	100	1615
2002 - 2001	103	1690
2003 - 2002	112	1747
2004 - 2003	115	1825
2005 – 2004	122	1885
2006 - 2005	123	1893

المصدر: مديرية التربية لولاية باتنة

توزيع المؤسسات و التلاميذ و الأساتذة حسب الدوائر(2005 – 2006)**:**

بناءً على ما يبينه الجدول (23) يظهر أن أكبر عدد من الإكماليات يتواجد بدائرة باتنة، حيث تم تسجيل 30 إكمالية، تليها دائرة بريكة بـ 14 إكمالية، ثم تأتي في المرتبة الثالثة كل من دائرتي مروانة و رأس العيون بـ 09 إكماليات، أما المرتبة الرابعة فكانت لدائرة عين التوتة بـ 07 إكماليات، و تأتي في المرتبة الأخيرة دائرة سقانة بـ 01 إكمالية، و فيما يخص عدد الأقسام، تأتي دائرة باتنة في المرتبة الأولى بـ 560 قسما، تليها دائرة رأس العيون بـ 127 قسما، تليها دائرة عين التوتة في المرتبة الثالثة بـ 122 قسما، ثم تأتي في المرتبة الرابعة و الخامسة كل من دائرتي مروانة و بريكة بـ 120 و 112 قسما على التوالي، أما المرتبة الأخيرة فكانت لدائرة سقانة بـ 11 قسما.

جدول (23): توزيع المؤسسات و الأساتذة و التلاميذ عبر دوائر ولاية باتنة(2005 – 2006)

الدوائر	عدد المؤسسات	عدد الأقسام	عدد التلاميذ	عدد الأساتذة	معدل إشغال القسم	معدل التأطير(ت/م
باتنة	30	560	23892	1140	43	21
عين التوتة	07	122	5190	240	42	22
عين جاسر	03	41	1769	70	43	25
آريس	04	56	2531	116	45	22
بريكة	14	212	9184	392	43	23
بوزينة	01	24	1222	42	51	29
الشمرة	03	45	1840	82	41	22
الجزار	04	52	2281	94	44	24
المعذر	04	60	2370	114	39	21
إشمول	03	29	1080	54	37	20
منعة	03	38	1639	68	43	24
مروانة	09	120	5399	236	45	23
نقاوس	06	93	4633	189	50	24
أولاد سي سليمان	03	42	1802	71	43	25
رأس العيون	09	127	6253	237	49	26
تازولت	05	70	2995	145	43	21
تيمقاد	03	36	1673	74	46	23
سقانة	01	11	394	20	36	20
سريانة	04	49	2136	92	43	23
ثنية العابد	04	69	2655	115	38	23
تكوت	02	29	1000	50	34	20
المجموع	122	1885	81938	3641	43	22

المصدر: مديرية التربية لولاية باتنة

أما من حيث عدد التلاميذ فتأتي دائرة باتنة في المرتبة الأولى بـ 23892 تلميذا، تليها دائرة بريكة بـ 9184 تلميذا، ثم تليها كل من دائرتي رأس العيون ومروانة في المرتبة الثالثة و الرابعة بـ 6225 و 5399 تلميذا على التوالي، و تأتي في المرتبة الخامسة دائرة عين التوتة بـ 5190 تلميذا، أما المرتبة الأخيرة فتعود لدائرة سقانة بـ 394 تلميذا.

وأما بخصوص الأساتذة، فيختلف عددهم أيضا من دائرة إلى أخرى، حيث تأتي دائرة باتنة في المقدمة بـ 1140 أستاذا، تليها دائرة بريكة بـ 392 أستاذا، ثم تأتي بعدها دائرة عين التوتة بـ 240 أستاذا، و تأتي في المرتبة الرابعة و الخامسة كل من دائرتي رأس العيون ومروانة بـ 237 و 236 أستاذا على التوالي، و تأتي في المرتبة الأخيرة دائرة سقانة بـ 20 أستاذا.

إن احتلال دائرة باتنة المركز الأول من حيث عدد المؤسسات التعليمية والأقسام و عدد التلاميذ و الأساتذة، جاء نتيجة طبيعية لكون مدينة باتنة هي مركز الولاية و مقرها الرئيسي، مما جعلها تحظى بأكبر قدر ممكن من الخدمات التعليمية مقارنة بالدوائر الأخرى. أما بالنسبة إلى معدل إشغال القسم فيختلف أيضا من دائرة إلى أخرى حسب أهمية كل دائرة و عدد سكانها، و عدد المؤسسات التربوية المتواجدة بها و عدد أساتذتها. و على العموم يمكن القول أن معدل إشغال القسم متقارب بصفة عامة في جميع الدوائر، و هو معدل مرتفع، إلا أنه لا يمكن تعميمه على كل المؤسسات.

فهناك مؤسسات ينخفض فيها هذا المعدل إلى حد كبير، إذ وصل في بعض الإكماليات مثل إكمالية العمراني في مركز مدينة باتنة 25 تلميذا في القسم، و هذا حسب عدد سكان الحي الذي تتواجد به الإكمالية، إن كان مكتظا بالسكان أو منخفضا. أما بالنسبة إلى معدل التأطير، فمن خلال الجدول يمكن القول أنه متقارب في جميع الدوائر، باستثناء البعض منها، فمثلا في دائرة بوزينة وصل معدل التأطير فيها 29 تلميذا مقابل أستاذ واحد، و في دائرة باتنة وصل معدل التأطير إلى 21 تلميذا مقابل أستاذ واحد و هو معدل لا يعبر عن الحقيقة لنفس الأسباب المذكورة آنفا.

◈ المرحلة الثانوية:

من خلال المعطيات الواردة في الجدول (24) و التي تمثل تطور عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية (1998 – 2006)، يتبين أن عدد التلاميذ المتمدرسين وصل في هذه الفترة إلى 30960 تلميذا في الموسم الدراسي (1998 – 1999) و43050 تلميذا في الموسم الدراسي

(2005 – 2006)، و لم يعرف أي انخفاض، أما عدد التلاميذ حسب النوع أي الذكور والإناث، فإننا نلاحظ و من خلال الجدول أن عدد الإناث يفوق عدد الذكور في كل السنوات المدروسة، وهذا يدل على أن الإناث يتابعن دروسهن بجدية أكثر من الذكور مما جعل عددهن يفوق عدد الذكور.

جدول (24): تطور عدد التلاميذ المتمدرسين حسب السنة و النوع (1998 – 2006)

السنة الدراسية	التلاميذ المتمدرسين		
	الذكور	الإناث	المجموع
1999 – 1998	13936	17024	30960
2000 – 1999	14355	18022	32377
2001 - 2000	15764	19664	35428
2002 - 2001	16051	20157	36208
2003 - 2002	16764	21511	38275
2004 - 2003	17152	22690	39842
2005 – 2004	17537	23478	41015
2006 - 2005	18479	24571	43050

المصدر: مديرية التربية لولاية باتنة

توزيع تلاميذالمرحلة الثانوية حسب الجنس لدوائرولاية باتنة للسنة الدراسية(2005– 2006)

طبقا لما جاء في الجدول (25) و الذي يوضح عدد تلاميذ المرحلة الثانوية للموسم الدراسي (2005 – 2006)، و كما سبق في المرحلتين الابتدائية و المتوسطة فإن دائرة باتنة أو بالأحرى مدينة باتنة تحتل دائما المركز الأول في عدد التلاميذ والأساتذة و المؤسسات، و عليه يمكن القول أن مدينة باتنة تحتل المرتبة الأولى في عدد تلاميذ المرحلة الثانوية بـ 14839 تلميذا، تليها دائرة بريكة بـ 4847 تلميذا، ثم دائرة نقاوس بـ 3516 تلميذا، و تأتي كل من دائرتي عين التوتة و مروانة في المرتبة الرابعة و الخامسة بـ 3170 و 2881 تلميذا على

التوالي، و تأتي في المرتبة الأخيرة كل من دائرتي سقانة و أولاد سي سليمان بلا شيء (00) و ذلك لعدم وجود مؤسسة تربوية لمرحلة التعليم الثانوي، أما أقل عدد سجل في هذه المرحلة فكان في دائرة إشمول بـ 138 تلميذا.

إن ارتفاع عدد التلاميذ في دائرة باتنة يعود إلى احتوائها على عدد كبير من الثانويات و المتاقن، و احتوائها أيضا على عدد كبير من السكان، مما جعلها تحتل المقدمة في المراحل التعليمية الثلاث: الابتدائي، و المتوسط، و الثانوي، و هكذا بالنسبة لدائرة بريكة فهي تحتل المرتبة الثانية في عدد التلاميذ و عدد السكان، أما بالنسبة للدوائر التي يقل فيها عدد التلاميذ في هذه المرحلة من التعليم الثانوي فيعود إلى نقص عدد الثانويات و افتقارها للمتاقن، مما يجعل تلاميذها ينتقلون إلى الدوائر التي تتواجد بها المتاقن لمزاولة دراستهم فيها، أما فيما يخص الدائرتين سقانة و أولاد سي سليمان اللتين تنعدم فيهما الثانوية مما جعل التلاميذ ينتقلون إلى الدوائر المجاورة لمزاولة دراستهم الثانوية مثل دائرة نقاوس بالنسبة لأولاد سي سليمان، وبريكة بالنسبة لسقانة واللتان تبعدان عن هاتين الدائرتين بـ 18، 20 كم على التوالي وهذا مايطرح مشكلا للتلاميذ من حيث النقل والايواء والتحصيل العلمي.

جدول (25): توزيع عدد تلاميذ المرحلة الثانوية حسب الجنس عبر دوائر ولاية باتنة للسنة الدراسية (2005 – 2006)

الدوائر	الذكور	الإناث	المجموع	%
باتنة	5956	8883	14839	33.6
عين التوتة	1326	1844	3170	7.1
عين جاسر	413	588	1001	2.2
آريس	818	954	1772	4.0
بريكة	1797	3050	4847	11.0
بوزينة	114	125	239	0.5
الشمرة	318	580	898	2.0
الجزار	270	234	504	1.1
المعذر	540	927	1467	3.3
إشمول	72	66	138	0.3
منعة	453	489	942	2.1
مروانة	1363	1518	2881	6.5
نقاوس	1622	1894	3516	8.0
أولاد سي سليمان	00	00	00	00
رأس العيون	1246	1321	2567	5.8
تازولت	790	1086	1876	4.2
تيمقاد	442	523	865	2.0
سقانة	00	00	00	00
سريانة	335	510	845	2.0
ثنية العابد	535	587	1122	2.5
تكوت	139	322	466	1.0
المجموع	18479	24571	43050	100

المصدر: مديرية التربية لولاية باتنة

أما نوع التلاميذ المتمدرسين أي الذكور و الإناث، فإننا نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الإناث يفوق عدد الذكور، باستثناء دائرتين فإن عدد الذكور فيهما يفوق عدد الإناث و هما دائرتي إشمول و الجزار.

تطور أساتذة التعليم الثانوي (1998 – 2006):

وفقا لما جاء في الجدول (26) الذي يمثل تطور أساتذة التعليم الثانوي للفترة (1998 – 2006)، نلاحظ أنها في ازدياد مستمر، فبعد أن كان عدد الأساتذة في الموسم الدراسي (1998 – 1999) 1527 أستاذا، أصبح في الموسم الدراسي (2005 – 2006) 2169 أستاذا، أي بزيادة قدرها 642 أستاذا خلال هذه الفترة أي 08 سنوات. و أما بخصوص نوع الأساتذة أي عدد الذكور إلى الإناث، فإننا نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الذكور يفوق عدد الإناث و على مستوى كل السنوات الدراسية.

جدول (26): تطور عدد أساتذة التعليم الثانوي حسب النوع (1998 – 2006)

السنة الدراسية	عدد الأساتذة		
	الذكور	الإناث	المجموع
1998 – 1999	896	631	1527
1999 – 2000	886	685	1571
2000 – 2001	910	730	1640
2001 – 2002	1159	901	2060
2002 – 2003	1124	901	2025
2003 – 2004	1123	945	2068
2004 – 2005	1132	960	2092
2005 – 2006	1095	1074	2169

المصدر: مديرية التربية لولاية باتنة

توزيع أساتذة التعليم الثانوي حسب الجنس و الدوائر للسنة الدراسية (2005 – 2006) :

على ضوء ما جاء في الجدول (27) و الذي يمثل توزيع أساتذة التعليم الثانوي للموسم الدراسي (2005 – 2006) يتضح أن أكبر عدد من أساتذة هذه المرحلة سجل في دائرة باتنة 739 أستاذا، تليها دائرة بريكة بـ 219 أستاذا، ثم دائرة نقاوس بـ 174 أستاذا، تليها دائرة عين التوتة بـ 166 أستاذا، أما أقل عدد من الأساتـذة فقد سجل في دائـرة إشمول بـ 09 أساتذة.

إن انخفاض و ارتفاع عدد الأساتذة في الدوائر يعود إلى عدد المؤسسات المتواجدة فيها، فكلما ارتفع عدد المؤسسات التعليمية ارتفع عدد الأساتذة و العكس، أما دائرتي سقانة و أولاد سي سليمان فلا وجود للثانوية فيهما. إن تسجيل دائرة باتنة لأكبر عدد من الأساتذة يعود إلى أنها تحوي أكبر عدد من الثانويات و التلاميذ و الأساتذة، وهكذا بالنسبة لبقية الدوائر، فكلما ازداد بناء المؤسسات التعليمية ازداد عدد التلاميذ والأساتذة.

أما فيما يخص جنس الأساتذة أي الذكور و الإناث، يمكن القول بأن هناك تباين بين الدوائر، مرة يفوق عدد الذكور عدد الإناث وأخرى يحدث العكس. و على العموم هناك تقارب واضح بين الجنسين حيث لا يتجاوز الفرق بينهما 21 أستاذا لصالح الذكور أي أن نسبة الذكور تقدر بـ 50.5 %، بينما نسبة الإناث فهي 49.5 % و هذا يبين لنا مدى مساهمة المرأة في ميدان التعليم و منافستها للرجل، خاصة إذا ما علمنا أن عدد الطالبات في الجامعة أصبح يفوق عدد الطلبة الذكور و هذا يوضح أيضا أن عدد الإناث في ميدان العمل بصفة عامة سيرتفع أكثر مما هو عليه في الوقت الحاضر. (دراسة ميدانية 2006)

جدول (27): توزيع أساتذة التعليم الثانوي حسب الجنس تدوائر ولاية باتنة

للسنة الدراسية(2005 – 2006)

الدوائر	الذكور	الإناث	المجموع	%
باتنة	364	375	739	34.0
عين التوتة	94	72	166	7.6
عين جاسر	19	22	41	1.8
آريس	61	43	104	4.7
بريكة	109	110	219	10.0
بوزينة	02	10	12	0.5
الشمرة	14	27	41	1.8
الجزار	10	13	23	1.0
المعذر	27	47	74	3.4
إشمول	04	05	09	0.4
منعة	18	20	38	1.7
مروانة	76	69	145	6.6
نقاوس	101	73	174	8.0
أولاد سي سليمان	00	00	00	00
رأس العيون	57	45	102	4.7
تازولت	45	48	93	4.2
تيمقاد	23	25	48	2.2
سقانة	00	00	00	00
سريانة	17	24	41	1.8
ثنية العابد	39	32	71	3.2
تكوت	15	14	29	1.3
المجموع	1095	1074	2169	100

المصدر: مديرية التربية لولاية باتنة

تطور عدد الثانويات و الأقسام (1998 – 2006):

وفقا لما جاء في الجدول (28) و الذي يبين تطور عدد الثانويات و الأقسام للسنوات (1998 – 2006)، نلاحظ أن عدد الثانويات في الولاية في ازدياد مستمر بداية من السنة الدراسية (1998 – 1999) إلى غاية الموسم الدراسي (2005 – 2006)، فبعد أن كان عدد الثانويات 33 أصبح 48 ثانوية في الموسم الدراسي (2005 – 2006) أي بمعدل 02 ثانوية في السنة. أما بالنسبة لعدد الأقسام فقد عرف هو الآخر تطورا وسجل زيادة ملحوظة، فبعد أن كان 790 قسما أصبح 1042 قسما في الموسم الدراسي (2005 – 2006)، و هذا تماشيا مع ارتفاع عدد الثانويات.

جدول (28): تطورعدد الثانويات و عدد الأقسام (1998 – 2006)

السنة الدراسية	عدد المؤسسات	عدد الأقسام
1998 – 1999	33	790
1999 – 2000	37	836
2000 - 2001	40	875
2001 - 2002	40	919
2002 - 2003	41	957
2003 - 2004	42	970
2004 – 2005	45	1006
2005 - 2006	48	1042

المصدر: مديرية التربية لولاية باتنة

توزيع المؤسسات و الأقسام و الأساتذة و التلاميذ حسب الدوائر (2005 – 2006):

وفقا لما جاء في الجدول (29) يتضح أن دائرة باتنة استحوذت على أكبر عدد من المؤسسات التعليمية، إذ يتواجد بها 12 ثانوية أي ما يعادل 25 % من مجموع الثانويات في الولاية، تأتي في المرتبة الثانية دائرة بريكة بـ 05 ثانويات أي 10.4 % من مجموع الثانويات في الولاية، و تأتي في المرتبة الثالثة دائرة نقاوس بـ 04 ثانويات أي ما يعادل 08.3 % من مجموع الثانويات على مستوى الولاية، و تأتي في المرتبة الأخيرة مجموعة من الدوائر بثانوية واحدة (01). أما بالنسبة لعدد الأقسام فتأتي دائرة باتنة في المرتبة الأولى بـ 336 قسما، تليها دائرة بريكة بـ 103 قسما، تليها دائرة عين التوتة بـ 78 قسما، ثم دائرة نقاوس بـ 77 قسما، ثم دائرة مروانة بـ 67 قسما، و تأتي في المرتبة الأخيرة دائرتي إشمول و بوزينة بـ 05 و 06 قسما على التوالي، أما من حيث عدد التلاميذ فتأتي دائرة باتنة في المرتبة الأولى بـ 14839 تلميذا، ثم تأتي بعدها دائرة بريكة بـ 4847 تلميذا، تليها دائرة عين التوتة بـ 3170 تلميذا، و دائرة مروانة بـ 2881 تلميذا، و هكذا بالنسبة لبقية الدوائر، فهي تتباين من دائرة إلى أخرى حسب عدد سكانها و عدد الثانويات بها، أما المرتبة الأخيرة فكانت لإشمول بـ 138 تلميذا. أما فيما يخص عدد الأساتذة، فهو الآخر يختلف من دائرة إلى أخرى، إذ تأتي دائرة باتنة في المركز الأول بـ 739 أستاذا، ثم دائرة بريكة بـ 219 أستاذا، و تأتي في المرتبة الثالثة دائرة نقاوس بـ 174 أستاذا، أما المرتبة الر ابعة فكانت لدائرة عين التوتة، و – هكذا بالنسبة إلى بقية الدوائر، أما المرتبة الأخيرة فعادت إلى دائرة إشمول بـ 09 أساتذة.

إن ارتفاع و انخفاض عدد التلاميذ و الأساتذة في دوائر الولاية يعود إلى عدد الثانويات في كل دائرة و عدد سكانها، فكلما زاد عدد الثانويات زاد عدد التلاميذ، أما معدل إشغال القسم فهو يختلف أيضا من دائرة إلى أخرى، فمنها ما هو مرتفع و ما هو منخفض أي حسب عدد المؤسسات في كل دائرة و مجموع تلاميذها، و كلما كان عدد الثانويات كبيرا كلما كان معدل إشغال القسم منخفضا و العكس. أما بالنسبة إلى معدل التأطير فيمكن القول أنه متقارب في جميع الدوائر، و هو معدل منخفض، و في رأي أنه لا يعبر عن الحقيقة، خاصة في الدوائر

التي ينخفض فيها عدد السكان. (دراسة ميدانية 2006)

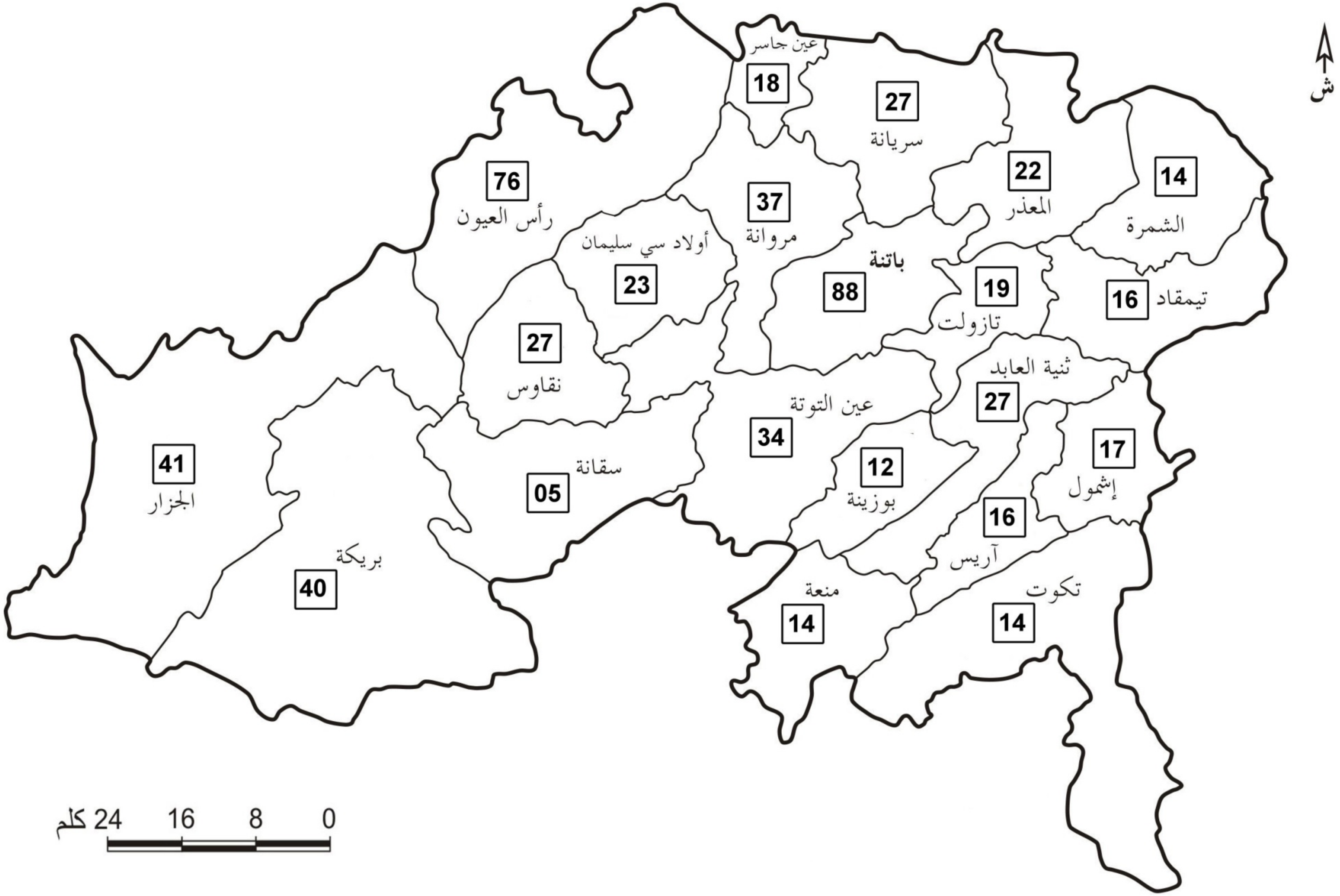
جدول (29): توزيع المؤسسات و الأقسام و الأساتذة و التلاميذ

حسب دوائر ولاية باتنة (2005 – 2006)

الدوائر	عدد المؤسسات	عدد الأقسام	عدد التلاميذ	عدد الأساتذة	معدل إشغال القسم (ت/ق)	معدل التأطير(ت/أ)
باتنة	12	336	14839	739	44	20
عين التوتة	03	78	3170	166	41	19
عين جاسر	01	25	1001	41	40	24
آريس	02	48	1772	104	37	17
بريكة	05	103	4847	219	47	22
بوزينة	01	06	230	12	38	19
الشمرة	01	25	898	41	36	22
الجزار	01	18	504	23	28	22
المعذر	03	37	1467	74	40	20
إشمول	01	05	138	09	28	15
منعة	01	18	942	38	52	25
مروانة	03	67	2881	145	43	20
نقاوس	04	77	3516	174	46	20
أولاد سي سليمان	00	00	00	00	00	00
رأس العيون	02	40	2567	102	64	25
تازولت	02	43	1876	93	44	20
تيمقاد	01	20	965	48	48	20
سقانة	00	00	00	00	00	00
سريانة	02	24	845	41	35	21
ثنية العابد	02	40	1122	71	28	16
تكوت	01	26	461	29	18	16
المجموع	48	1027	43251	1430	42	30

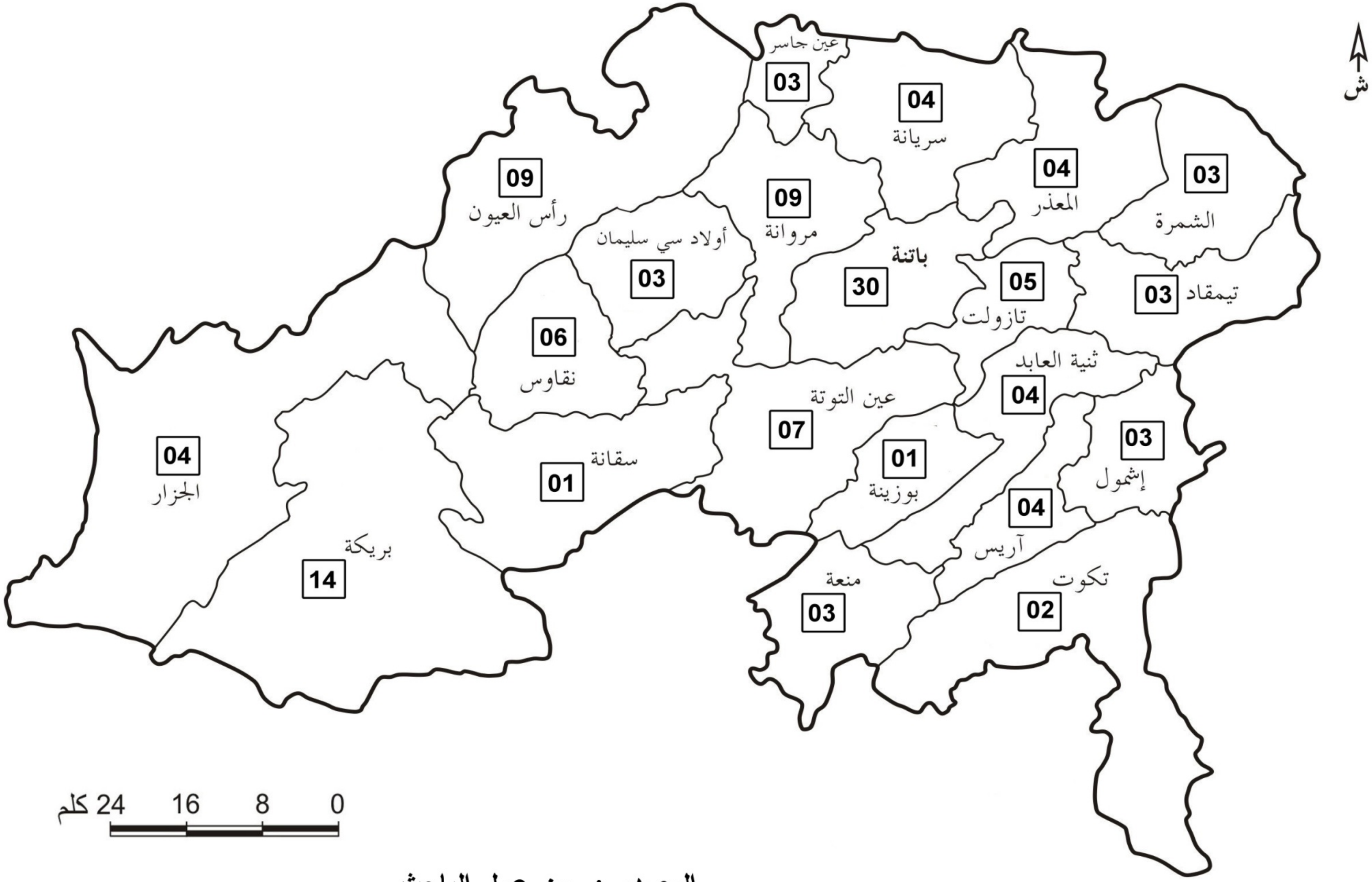
المصدر: مديرية التربية لولاية باتنة

شكل 16 : توزيع مؤسسات التعليم الابتدائي حسب دوائر ولاية باتنة (2005 – 2006)



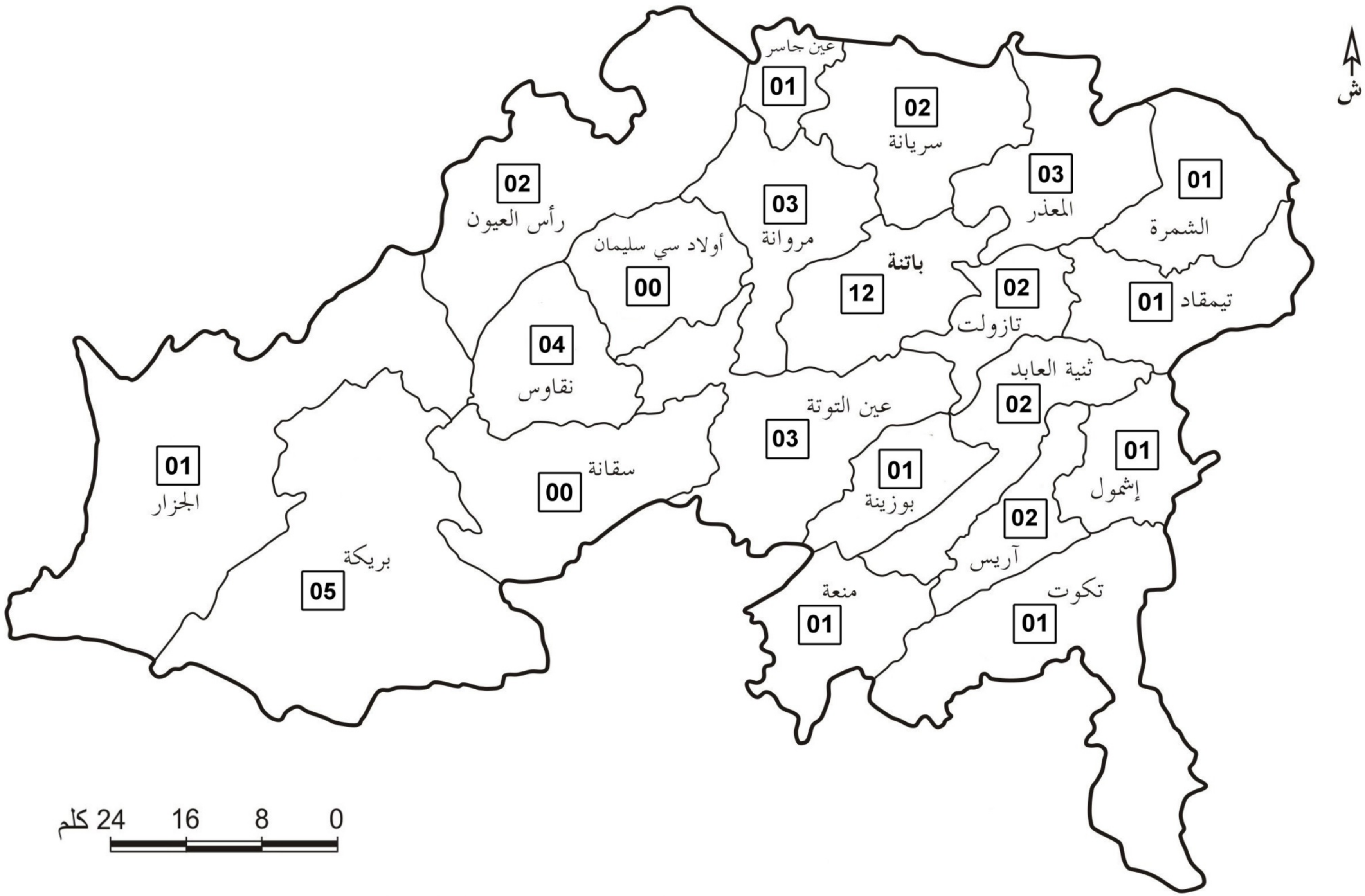
المصدر : من عمل الباحث

شكل 17 : توزيع مؤسسات التعليم المتوسط حسب دوائر ولاية باتنة (2005 – 2006)



المصدر : من عمل الباحث

شكل 18 : توزيع مؤسسات التعليم الثانوي حسب دوائر ولاية باتنة (2005 – 2006)



المصدر : من عمل الباحث

خلاصة الفصل

لعل أهم عقبة يواجهها أي باحث سكاني عدم دقة الإحصاءات السكانية التي يحصل عليها وتضاربها في معظم الأحيان رغم كونها تخرج من مصدر واحد، وهذا يعود ربما إلى اللامبالاة في التعامل معها وعدم الدقة عند تسجيلها، إضافة إلى مساهمة المواطن بعدم الدقة عند تصريحه بها.

ومن خلال دراستنا لتوزيع السكان وكثافتهم تبين لنا أن مصدر المياه والتربة الخصبة والخدمات بصفة عامة من اهم العوامل التي تؤثر على توزيع السكان في الولاية. لذلك نلاحظ من خلال دراستنا لهذا الفصل أن دوائر ولاية باتنة تتباين في عدد سكانها من دائرة إلى أخرى. والسكان عادة يميلون إلى التركز في المناطق السهلية ويقلون في المناطق المرتفعة،ففي ولاية باتنة نجد أن65.08 % من السكان يتركزون في السهول أما في المناطق الجبلية المرتفعة والهضاب فان السكان يتركزون بدرجة أقل، إذ نجد أن 19.65 % من مجموع سكان الولاية يتركزون في هذه المناطق، أما المناطق شبه الجافة والصحراوية الواقعة في الجزء الجنوبي الغربي من الولاية فيقل السكان فيها بصورة واضحة إذ تمثل 15.23% من مجموع سكان الولاية، كما أن للعوامل البشرية دور لا يقل أهمية عن دور العوامل الطبيعية في توزيع السكان، خاصة وأن الإنسان عامل ايجابي في بيئته ويختار منها الأفضل من أجل العيش والاستقرار،فطرق النقل والمواصلات من العوامل البشرية المهمة في توزيع السكان وكثافتهم وتركزهم في منطقة دون أخرى.

فتركز طرق النقل والمواصلات في مدينة باتنة بصفتها عاصمة الولاية ومركزها الإداري وأهم مدنها الصناعية والتجارية والثقافية أدى إلى تركز السكان في هذه المدينة التي تعتبر همزة وصل بين الشمال الجزائري وجنوبه،مما أعطى لها أهمية كبيرة في التبادل التجاري. ومن الطرق المهمة التي تربط الولاية بالولايات الأخرى الطريق الوطني رقم 3 والسكة الحديدية مع ولاية قسنطينة إلى الشمال وولاية بسكرة إلى الجنوب، الطريق الوطني

رقم 31 الذي يربطها بولاية خنشلة إلى الشرق،الطريق الوطني رقم 5 الذي يربطها بولاية سطيف إلى الشمال الغربي والطريق الوطني رقم28 الذي ينطلق من مركزدائرة عين التوتة في اتجاه ولاية مسيلة مارا بمركز دائرة بريكة وهي جميعها في وضعية جيدة كما أنها ساعدت على توسع المدن الواقعة على امتدادها وخلق نشاطات اقتصادية جديدة، أما بالنسبة للطرق الولائية فان الكثير منها في حاجة إلى إصلاحات ، أما بالنسبة للطرق البلدية فهي بحاجة إلى الصيانة وبالأخص في المناطق الجبلية.

إن وضعية هذه الطرق لها انعكاسات سيئة على مستوى معيشة السكان وإمدادهم بالمرافق الضرورية للحياة مثل الصحة والتعليم.مما سبق ذكره عن توزيع السكان في الولاية والعوامل المؤثرة في هذا التوزيع تبين أن هناك نمطين من الاستيطان السكاني أولها النمط المتجمع والذي يتميز بتركز سكاني في مساحات صغيرة ومحدودة، كما يظهر واضحا في مركز الولاية التي تمثل أكبر تجمع سكاني، ويظهر هذا النمط أيضا في بقية مراكز دوائر الولاية، أما النمط الثاني فيتميز بوجود قرى متوسطة الحجم ومتباعدة وقليلة العدد لا يتجاوز عدد سكان الواحدة منها 500 نسمة، بالإضافة إلى وجود بعض التجمعات السكنية الصغيرة حول طرق المواصلات لا تتعدى 25-50 نسمة، ويتمثل هذا النمط في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية والوسطى من الولاية. أما المنطقة الجنوبية الغربية من الولاية بصفتها منطقة شبه صحراوية فان السكان فيها يتجمعون بأعداد قليلة ومتناثرة. وبخصوص القطاع الصحي في الولاية يمكن القول أنه شهد تحسنا ملموسا الأمر الذي أدى إلى انخفاض عدد وفيات الأطفال وتمديد أمل الحياة. ويقوم بخدمة سكان الولاية عدة مؤسسات استشفائية مختلفة العدد وذات سعة إجمالية من الأسرة تقدر بـ :2114 سريرا سنة 2004 في عدة تخصصات بكل قطاع صحي، بعد أن كان عدد الأسرة لا يتجاوز 1425 سريرا في بداية الثمانينات،كما أن معظم هذه المؤسسات تتركز في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية والتي تمثل مقرات القطاعات الصحية من حيث عدد المؤسسات الصحية، أما بالنسبة لعدد الأسرة لكل مواطن في الولاية فقد بلغ526 مواطن/ سرير وهو مؤشر يمكن القول عنه جيد، إلا أنه لا يعبر عن الحقيقة نظرا للمساحة الشاسعة التي يقدمها هذا القطاع للمواطنين تجاوزت حدود الولاية

إلى الولايات المجاورة، مثل ولاية خنشلة وولاية بسكرة، أما على مستوى القطاعات فباستثناء قطاع باتنة 393 مواطن/ سرير، مما يجعلها في وضعية جيدة من الناحية النظرية، أما الواقع فيختلف، وفيما يتعلق بالقطاعات الأخرى آريس722 مواطن / سرير، عين التوتة 510 مواطن/ سرير،بريكة 620 مواطن/ سرير، نقاوس 718 مواطن / سرير.

إن هذه الدوائر أو القطاعات الصحية قد تعدت المعيار الوطني (500 مواطن/ سرير) باستثناء القطاع الصحي بباتنة، الأمر الذي أدى إلى تدني مستوى الخدمات الصحية في هذه القطاعات، أما الاختصاصات المتواجدة في شتى القطاعات الصحية فتتمثل في الطب العام، التوليد،التخدير،الإنعاش الطبي، الأمراض المعدية، السل الرئوي، طب النساء،طب الأطفال، الأمراض الناجمة عن طريق العمل.

إن هذه الاختصاصات تختلف من قطاع صحي لآخر، وبصفة عامة أن مستشفيات الولاية تعاني من نقص الأطباء الأخصائيين،مما جعل إدارة المستشفيات تلجأ إلى إبرام عقود مع أطباء أخصائيين من القطاع الخاص لتفادي النقص في القطاع العام

أما بخصوص التركيبة التعليمية في الولاية سنحاول إيجازها حسب مراحلها الثلاث كما جاءت في هذا الفصل، الابتدائي، المتوسط،الثانوي وتوزيعها على مستوى دوائر الولاية، حسب الإحصائيات المتوفرة.

بلغ عدد التلاميذ الجدد في الموسم الدراسي (98-1999) 27687 تلميذا،بينما انخفض في المواسم الدراسية اللاحقة ليصبح في الموسم الدراسي (2005-2006)

20528 تلميذا ويعود ذلك إلى انخفاض المواليد في سنة 2000 وبالتالي فان عدد التلاميذ الجدد في الموسم الدراسي (2005-2600) سينخفض أيضا، وهكذا بالنسبة للمتمدرسين فهو في انخفاض من سنة إلى أخرى ولنفس السبب، وفيما يخص توزيعهم عبر مدارس الولاية فتأتي دائرة باتنة في المرتبة الأولى بـ 38488 تلميذا كونها مركزا ومقرا للولاية، وتضم أكبر عدد من السكان، وهكذا بالنسبة للدوائر الأخرى كل حسب عدد سكانها، أما فيما يخص نسبة الذكور إلى الإناث فان عدد الذكور يفوق عدد الإناث في كل الدوائر. أما عدد المعلمين في هذه

المرحلة، فانه في تذبذب مستمر مرة يرتفع وأخرى ينخفض، والسبب في ذلك يعود إلى كون بعض المواسم الدراسية يصل فيها عدد من المعلمين سن التقاعد ولا يعوضون إلا بعد فتح مناصب عمل جديدة ولا تكون بنفس العدد الذي تقاعد وبالتالي يظهر النقص واضحا، أما فيما يخص نسبة النوع فان عدد الذكور يفوق عدد الإناث في كل المراحل التي تناولناها بالدراسة، باستثناء الموسم الدراسي (2005-2006) فان عدد الإناث يفوق عدد الذكر بـ79 معلمة، ويعود ذلك إلى بلوغ عدد كبير من المعلمين سن التقاعد، وعوضوا بالعنصر النسوي. أما بالنسبة لعدد المدارس لقد شهد تطورا ملحوظا، فبعد أن كان في الموسم الدراسي (98-1999) 513 مدرسة و3613 قسما، أصبح592 مدرسة و3988 قسما في الموسم الدراسي (2005-2006)، أما توزيع المدارس وعدد التلاميذ والمعلمين حسب الدوائر يتضح أن أكبر عدد من المدارس يتواجد في دائرة باتنة، تليها دائرة رأس العيون ثم بعد ذلك كل من دائرتي الجزار وبريكة وفي المرتبة الأخيرة دائرة سقانة، أما من حيث عدد التلاميذ فتأتي دائرة باتنة في المرتبة الأولى ودائرة بريكة في المرتبة الثانية ودائرة رأس العيون في المرتبة الثالثة وفي المرتبة الأخيرة دائرة سقانة، أما فيما يخص عدد المعلمين فيختلف من دائرة إلى أخرى، إذ تأتي دائرة باتنة في المرتبة الأولى، تليها دائرة بريكة في المركز الثاني ثم دائرة رأس العيون في المركز الثالث وتأتي في المركز الأخير دائرة سقانة،أما معدل أشغال القسم فيختلف أ يضا من دائرة إلى أخرى حسب أهمية كل دائرة وعدد سكانها وعدد المؤسسات التربوية المتواجدة بها، وهو معدل لا يعبر عن الحقيقة،خاصة في بعض الدوائر التي يرتفع فيها عدد السكان، أما بالنسبة لمعدل التأطير فهو متقارب في معظم الدوائر باستثناء كل من الدوائر بريكة،باتنة، الجزار فقد وصل إلى 30 ت/ م، 28 ت/ م، 27 ت/ م على التوالي. وبصفة عامة يمكن القول أن معدل التأطير في الولاية جيد.

أما بخصوص المرحلة المتوسطة فان عدد التلاميذ في تطور مستمر خلال الفترة 1998-2006 حيث ارتفع من 66145 تلميذا في الموسم الدراسي 1998-1999 إلى80124 تلميذا في الموسم الدراسي 2005-2006 ويعود ذلك إلى مدى اهتمام الدولة بهذه الشريحة من المجتمع، أما عدد التلاميذ حسب الجنس فان عدد الذكور يفوق عدد الإناث، أما عن توزيع عدد

التلاميذ حسب النوع والدوائر، فانه يتباين من دائرة إلى أخرى، تأتي دائرة باتنة في المرتبة الأولى، تليها دائرة بريكة ثم دائرة رأس العيون وفي المرتبة الرابعة والخامسة تأتي كل من دائرتي مروانة وعين التوتة، وتأتي دائرة سقانة في المرتبة الأخيرة، أما عن عدد أساتذة هذه المرحلة فهو في ازدياد مستمر من سنة إلى أخرى، فبعد أن كان في الموسم الدراسي (1998-1999) 3317 أستاذ أصبح 3670 أستاذا في الموسم الدراسي (2005-2006)، وفيما يخص نوع الأساتذة أي الذكور والإناث فان عدد الذكور يفوق عدد الإناث وفي كل السنوا ت، أما توزيع أساتذة هذه المرحلة من التعليم حسب النوع والدوائر يتبين أن دائرة باتنة تستحوذ على أكبر عدد من أساتذة هذه المرحلة، تليها دائرة بريكة، ثم دائرة رأس العيون، وتأتي في المرتبة الأخيرة دائرة سقانة.

إن تباين الدوائر في عدد أساتذة التعليم المتوسط يعود إلى طبيعة كل دائرة ومدى حجم سكانها ومؤسساتها التعليمية. وفيما يخص عدد المؤسسات وعدد الأقسام فهو أيضا في تطور مستمر فبعد أن كان 94 إكمالية في الموسم الدراسي (1998-1999) أصبح 123 إكمالية في الموسم الدراسي (2005-2006)، وهذا دليل على مدى اهتمام الدولة والسلطات المحلية بالتعليم. أما بالنسبة لتوزيع المؤسسات والتلاميذ والأساتذة حسب الدوائر، يمكن القول أن أكبر عدد من الإكماليات والتلاميذ والأساتذة يتواجدون بدائرة باتنة، تليها دائرة بريكة، ثم تأتي في المرتبة الثالثة كل من دائرتي مروانة ورأس العيون، أما المرتبة الأخيرة فكانت لدائرة سقانة.

إن احتلال دائرة باتنة المركز الأول من حيث عدد المؤسسات التعليمية والأقسام وعدد التلاميذ، جاء نتيجة لكون مدينة باتنة هي مركز الولاية ومقرها الرئيسي مما جعلها تحظى بأكبر قدر ممكن من الخدمات التعليمية مقارنة بالدوائر الأخرى، وبالنسبة لمعدل أشغال القسم فانه متقارب في جميع الدوائر، وهو مرتفع، إلا أنه لا يمكن تعميمه على كل المؤسسات،أما معدل التأطير فهو متقارب أيضا في جميع الدوائر باستثناء البعض منها، فمثلا في دائرة بوزينة وصل معدل التأطير فيها 29 تلميذا مقابل أستاذ واحد.

أما عن المرحلة الثانوية فهي لا تختلف عن المراحل السابقة، فان عدد التلاميذ المتمدرسين في ازدياد دائم حسب الفترة المدروسة فبعد أن وصل في الموسم الدراسي (1998-1999) 30960 تلميـذا أصـبح 44050 تلمـيذا، في الموسـم الدراسـي (2005-2006) ولم يعرف أي انخفاض، أما عددهم حسب النوع فان عدد الإناث يفوق عدد الذكور، وفي كل المراحل التي تناولناها بالدراسة، مما يدل على أن عنصر الإناث يتابعن دروسهن بجدية أ كثر من الذكور،وعن توزيع تلاميذ هذه المرحلة حسب الدوائر فإننا لاحظنا أن دائرة باتنة تحتل المركز الأول في عدد التلاميذ والأساتذة والمؤسسات، وهذا يعود إلى احتوائها على عدد كبير من الثانويات والمتاقن، واحتوائها أيضا على عدد كبير من السكان مما جعلها تحتل المقدمة في المراحل التعليمية الثلاث: الابتدائي، المتوسط،الثانوي،وهكذا بالنسبة لدائرة بريكة فهي تحتل المرتبة الثانية في عدد التلاميذ والأساتذة والمؤسسات، ثم دائرة نقاوس في المرتبة الثالثة، ودائرتي عين التوتة ومروانة في المرتبة الرابعة والخامسة،والمرتبة الأخيرة كل من دائرتي سقانة،أولاد سي سليمان بلا شيء (00) وذلك لعدم وجود مؤسسة تربوية فيهما لمرحلة التعليم الثانوي.أما فيما يخص نوع الأساتذة أي الذكور والإناث، يمكن القول أن هناك تباينا بين الدوائر، مرة يفوق عدد الذكور عدد الإناث وأخرى يحدث العكس، وعلى العموم هناك تقارب واضح بين الجنسين أي أن نسبة الذكور تقدر بـ 50.5 % مقابل 49.5 % إناث، وهذا ما يبين مدى مساهمة المرأة في ميدان التعليم ومنافستها للرجل، أما معدل أشغال القسم فيختلف من دائرة إلى أخرى فمنها ما هو مرتفع ومنها ما هو منخفض أي حسب عدد المؤسسات في كل دائرة، أما معدل التأطير فهو متقارب في جميع الدوائر ومنخفض جدا، وفي رأيي أنه لا يعبر عن الحقيقة أي أن معدل التأطير أكبر من ذلك خاصة في الدوائر التي يرتفع فيها عدد السكان مثل باتنة، بريكة، مروانة.

الفصل الثالث

تطور السكان وحركتهم

أولا: نمو السكان

ثانيا: الزيادة الطبيعية.

ثالثا: التركيب العمري و النوعي للسكان.

رابعا: آفاق تطور السكان

خلاصة الفصل

الفصل الثالث

تطور السكان وحركتهم

أولا: نمو السكان:

مقدمة:

إن دراسة نمو السكان هي محاولة الكشف عن تغيير أعداد السكان وكثافتهم وكيف تطورت وتباينت، وأثر العوامل الجغرافية، من طبيعية واجتماعية، والتي كانت وراء ذلك التغير والتطور في السكان عبر الزمان و المكان.

ولتحديد النمو السكاني أهمية بالغة وذلك بغية التعرف على الاتجاه العام للسكان. وتحديد هذا الاتجاه، سواء كان بالزيادة أو بالنقصان.

إن هذا المعدل يتباين من فترة لأخرى تبعا للتغير الذي يطرأ على حياة السكان في المجالات الصحية والثقافية والمستوى المعاشي.

ولقد حدد الباحثون في الدراسات السكانية تأثير عاملين ديموغرافيين في نمو السكان وبالتالي على عددهم الكلي وهما حركة السكان الطبيعية (وهي الفرق بين المواليد والوفيات) والهجرة (T. LYNNSMTH 1960 P 491) بالإضافة إلى أثر التغيرات الإدارية. ويمثل سكان الولاية 3.4 %، 3.2 %، 3.4%، 3.2 %، 3.3 % من مجموع سكان الجزائر حسب التعدادات (1966، 1977، 1987، 1998) وتقديرات سنة 2002 على التوالي.

أما بالنسبة لمعدلات النمو السكاني السنوي(BOUGUE Donald J 1969 P.32) فقد بلغت للفترات (1966، 1977، 1987، 1998) 3.1%، 3.5 %، 2.5 %، 2.3 %،2.3 % وتقديرات سنة 2002 على التوالي بينما بلغ معدل النمو على المستوى الوطني ولنفس الفترات 3.4 %، 3 %، 3.3 % على التوالي وتقديرات سنة 2002 (1.6 %). كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (30): معدلات النمو 1966-2002

السنة	الولاية %	الوطن%
1966	3.1	3.4
1977	3.5	3.00
1987	2.5	3.3
1998	2.3	3.3
2002	2.3	1.6

المصدر: التعدادات السكانية و تقديرات 2002

و إذا ما انتقلنا من التعميم إلى التخصيص أي من المستوى الولائي إلى مستوى دوائر الولاية فإن الجدول رقم (31) يوضح معدلات النمو السنوي لدوائر الولاية.

إذ ومن خلال ملاحظتنا لمعدلات النمو السابقة في الولاية يظهر أن معدل الفترة الثانية والثالثة قد ارتفع عن معدل الفترة الأولى، وذلك لأن السكان في هذه الفترة لم ينتهجوا سياسة تنظيم النسل مما أدى إلى ارتفاع نسبة النمو السكاني ولو بنسبة قليلة لا تتجاوز0.5%، في حين نجد أن معدل النمو في تعداد 1998 قد انخفض بمقدار 1% عن المعدلات السابقة، ويعود هذا الانخفاض إلى إتباع السكان في هذه الفترة سياسة تنظيم النسل، كذلك عدم توفر الأمن في هذه الفترة قلل من نسبة الإقبال على الزواج وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى انخفاض نسبة المواليد وبالتالي نسبة النمو.

أما تقديرات سنة 2002 والتي بلغت 2.3 % وهي مرتفعة مقارنة بالفترة التي قبلها خاصة وأن المدة التي تفصل الفترتين 1998 و2002 لا تتجاوز 4 سنوات. وحسب تحليلي فإن هذا الارتفاع يعود إلى استقرار الوضع الأمني على مستوى الوطن مما شجع السكان الإقبال على الزواج وبالتالي ارتفاع نسبة المواليد والنمو السكاني في نفس الوقت.

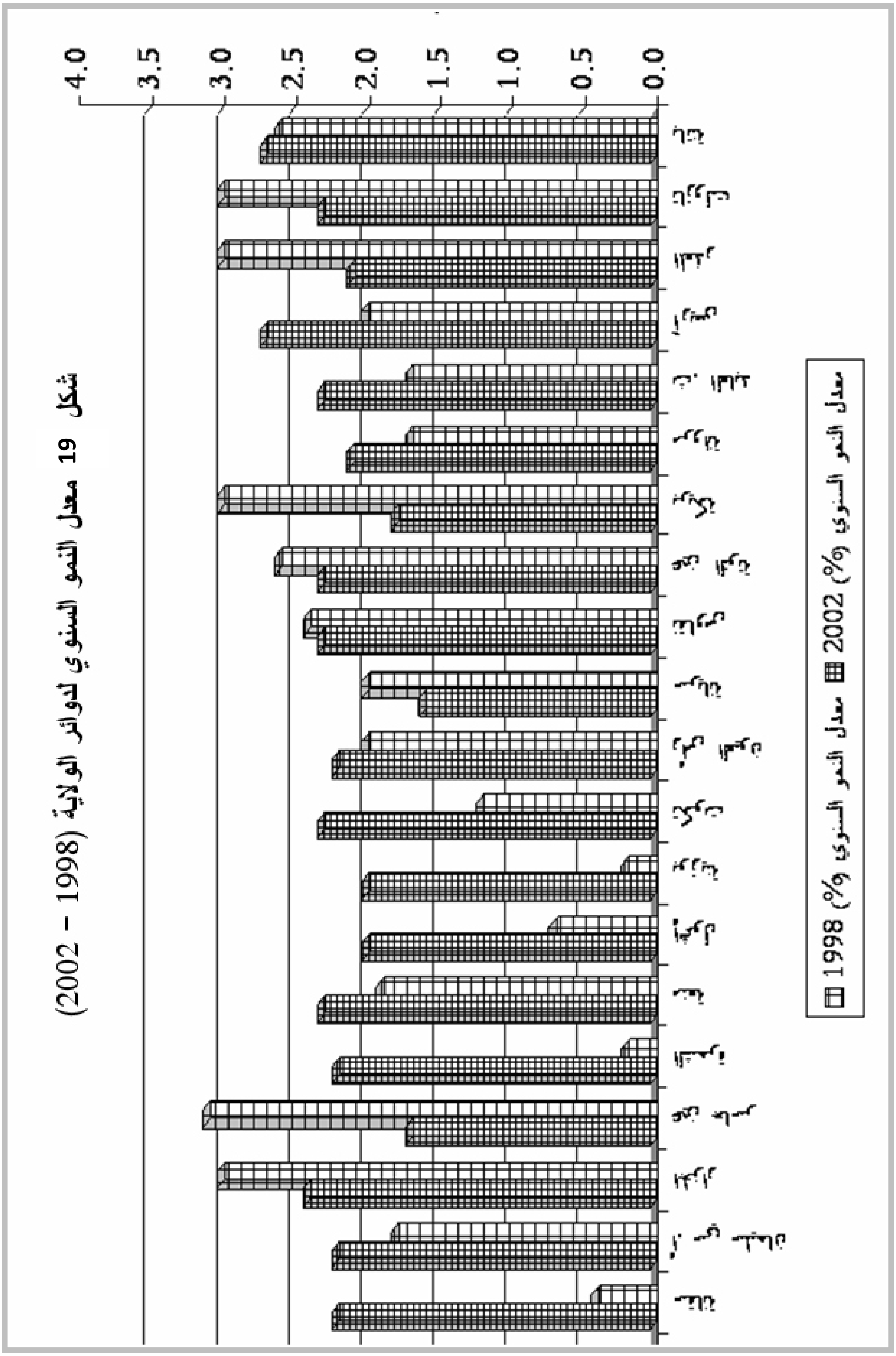
أما على نطاق دوائر الولاية، ومن خلال ملاحظتنا للجدول رقم (31) والشكل (19)

جدول رقم (31): معدل النمو السنوي لدوائر ولاية باتنة

حسب تعدادي 1987/1998 وتقديرات 1998/2002

الدوائر	معدل النمو السنوي (%) 1987 /1998	معدل النمو السنوي (%) 1998 / 2002
باتنة	2.6	2.7
تازولت	3.0	2.3
المعذر	3.0	2.1
آريس	2.0	2.7
ثنية العابد	1.7	2.3
مروانة	1.7	2.1
بريكة	3.0	1.8
عين التوتة	2.6	2.3
نقاوس	2.4	2.3
سريانة	2.0	1.6
رأس العيون	2.0	2.2
تكوت	1.2	2.3
بوزينة	0.2	2.0
أشمول	0.7	2.0
منعة	1.9	2.3
الشمرة	0.2	2.2
عين جاسر	3.1	1.7
الجزار	3.0	2.4
أولاد سي سليمان	1.8	2.2
سقانة	0.4	2.2
تيمقاد	1.9	2.0
مجموع الولاية	2.2	2.3

المصدر: D.P.A.T.Monographie de la Wilaya de Batna 2006



شكل 19 معدل النمو السنوي لدوائر الولاية (1998 – 2002)

فإننا نلاحظ أن معدل النمو السنوي للسكان متقارب في معظم دوائر الولاية ومرتفع نوعا ما في بعضها الآخر نتيجة استقرار الوضع الأمني، مما شجع السكان العودة إلى مناطقهم الأصلية والإقبال على الزواج. أما بالنسبة لبعض الدوائر التي ينخفض فيها معدل النمو مثل دائرة بوزينة، الشمرة، سقانة، إشمول فان معظم الولادات تتم خارج هذه الدوائر، مما أدى إلى انخفاض معدل مواليدها.

ثانيا: الزيادة الطبيعية:

تعتبر الزيادة الطبيعية العنصر الأساسي الذي يؤثر في حركة نمو السكان (الفرق بين حجم الولادات وحجم الوفيات)، وأن الزيادة الطبيعية لا تؤثر فقط على الحجم السكاني، وإنما تؤثر في المتغيرات الديموغرافية الأخرى مثل التركيب النوعي والعمري للسكان، وتبدو هنا صعوبة الاعتماد على البيانات المتوفرة عن الولادات والوفيات، فإن هذه البيانات تعطي أرقاما أدنى من الواقع ومع أن سجلات مكاتب الصحة والبلديات هي الأساس في هذا الجانب، إلا أننا نلاحظ عدم الدقة في بياناتها أحيانا فقد نسجل بعض حوادث الولادات والوفيات لمناطق لا تعود إداريا لنفس المركز الذي تم فيه التسجيل.(فاضل الأنصاري 1980 ص 84) بلغ معدل الزيادة الطبيعية في الولاية عام 1987 حوالي 34.1‰، وانخفضت النسبة في عام 1998إلى19‰ ثم انخفض مرة أخرى في عام 2002 إلى 16.9‰ كما في الجداول رقم (32، 33، 34)، أما إذا قارنا هذه المعدلات بالمعدل الوطني ولنفس السنوات فإننا نلاحظ تقاربا واضحا بينهما فهي 29.5‰، 15.6‰، 14.4‰. أما على مستوى دوائر الولاية فأعلى معدلات الزيادة الطبيعية في عام 1987 تتمثل في دائرة آريس 58.2‰، تليها دوائر نقاوس، مروانة، بريكة على التوالي 55‰، 50.6‰، 49.7‰، ثم دائرة باتنة بـ 36.6‰ وتليها دائرة عين التوتة بـ 35.8 ‰ وأخيرا دائرتي منعة وبوزينة بـ: 33.2 ‰، 30.6 ‰.أما بقية دوائر الولاية فإن معدل الزيادة الطبيعية فيها منخفض مقارنة بالدوائر السالفة الذكر.

إن هذا التباين في معدلات الزيادة الطبيعية لدوائر الولاية يعود إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل دائرة ومدى تقبل سكان كل دائرة في إتباع أسلوب تنظيم النسل. أما بالنسبة لمعدلات الزيادة الطبيعية للسنوات: 1998 - 2002 فهي بصفة عامة منخفضة مقارنة بسنة 1987 وذلك بسبب الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر في هذه الفترة، مما جعل عدم إقبال السكان على الزواج، وهذا بطبيعة الحال أثر على معدل الزيادة الطبيعية.

أما بخصوص دائرتي أولاد سي سليمان وسقانه فإن سبب ارتفاع الوفيات عن المواليد يرجع إلى كون هاتين الدائرتين تنعدم فيهما الخدمات بصفة عامة والصحية بصفة خاصة مما جعل توجه مواطنيها إلى دائرة نقاوس بالنسبة لسكان دائرة أولاد سي سليمان ودائرة بريكة بالنسبة لسكان دائرة سقانه عندما تكون لديهم حالة ولادة مما يؤدي إلى تسجيلهم في المراكز التي تمت ولادتهم فيها أي خارج منطقتهم الأصلية وبالتالي يحسبون أو يعدون على هذه المراكز التي تتبعهم إداريا، وهذا ما أدى إلى ارتفاع الوفيات عن المواليد.

إن هذه الظاهرة لا يقبلها العقل ولا تحدث إلا نادرا وفي الحالات الخاصة مثل: الحروب، المجاعات، الكوارث الطبيعية وبما أن المنطقة لم تتعرض لمثل هذه الحوادث، وللتأكد من ذلك ارتأيت القيام بزيارة ميدانية لهاتين الدائرتين واتصلت بالمعنيين بالأمر في البلدية، فتبين لي أن سبب ارتفاع الوفيات عن المواليد يعود إلى التحليل السابق الذكر، أي أن الولادات تتم خارج منطقة الأصل.

جدول (32): معدلات الزيادة الطبيعية لدوائر ولاية باتنة (1987)

الدوائر	عدد السكان	الزيادة الطبيعية	معدل الزيادة الطبيعية (‰)
باتنة	205709	7543	36.6
تازولت	24103	462	19.1
المعذر	22159	233	10.5
آريس	23818	1387	58.2
ثنية العابد	29215	962	21.5
مروانة	53740	2722	50.6
بريكة	81574	4061	49.7
عين التوتة	46065	1651	35.8
نقاوس	36833	2028	55.0
سريانة	22024	414	18.7
رأس العيون	74375	1595	21.4
تكوت	18136	286	15.7
بوزينة	13861	425	30.6
أشمول	18711	288	15.3
منعة	15280	508	33.2
الشمرة	21585	499	23.1
عين جاسر	15713	319	20.3
الجزار	28509	817	28.6
أولاد سي سليمان	20208	331	16.3
سقانة	6818	113	16.5
تيمقاد	17730	355	20.0
مجموع الولاية	797145	27199	34.1

المصدر : D.P.A.T. Monographie de la Wilaya de Batna. 1988

جدول رقم (33): معدلات الزيادة الطبيعية لدوائر ولاية باتنة (1998)

الدوائر	عدد السكان	الزيادة الطبيعية	معدل الزيادة الطبيعية (‰)
باتنة	258823	6357	24.5
تازولت	31250	225	7.2
المعذر	28713	465	16.1
آريس	28394	918	32.3
ثنية العابد	32340	388	12.0
مروانة	62923	1491	23.7
بريكة	105938	3645	34.4
عين التوتة	58068	1060	18.2
نقاوس	45719	1341	29.3
سريانة	26289	143	5.4
رأس العيون	89450	441	4.9
تكوت	20252	108	5.3
بوزينة	14153	252	17.8
أشمول	19971	222	11.1
منعة	18152	437	24.0
الشمرة	21935	323	14.7
عين جاسر	20688	50	2.4
الجزار	36976	535	14.5
أولاد سي سليمان	23938	41	1.7
سقانة	7079	13	1.8
تيمقاد	21113	250	11.8
مجموع الولاية	972164	18549	19.0

المصدر : D.P.A.T. Monographie de la Wilaya de Batna

جدول رقم (34): معدلات الزيادة الطبيعية لدوائر ولاية باتنة (2002)

الدوائر	عدد السكان	الزيادة الطبيعية	نسبة الزيادة الطبيعية (‰)
باتنة	286990	7459	26
تازولت	34125	145	4.2
المعذر	31143	253	8.1
آريس	31555	758	24.0
ثنية العابد	35352	310	8.7
مروانة	68847	1539	22.3
بريكة	113559	3336	29.3
عين التوتة	63460	895	14.1
نقاوس	50006	1465	29.2
سريانة	28051	50	1.8
رأس العيون	97503	302	3.0
تكوت	22146	68	3.0
بوزينة	15283	152	9.9
أشمول	21600	161	7.4
منعة	19825	269	13.5
الشمرة	23870	233	10.0
عين جاسر	22114	2	0.09
الجزار	40538	395	9.7
أولاد سي سليمان	26116	-27	-0.6
سقانة	7716	-08	-1.0
تيمقاد	22886	253	11.0
مجموع الولاية	1062685	18014	16.9

المصدر : D.P.A.T. Monographie de la Wilaya de Batna

المواليد (الخصوبة والإنجاب):

يمكن التمييز بين مصطلحي (الخصوبة)؛ وهي قابلية المرأة على الإنجاب في سن الحمل بغض النظر عن كونها زوجة أو فتاة، والإنجاب هي عملية إنجاب الأطفال فعلا، أي عدد المواليد فعلا للمرأة في سن الحمل، فالخصوبة إذن هي الحد الأقصى للإنجاب الذي يمكن أن يتحقق، وهي تختلف باختلاف العمر والنوع(عبد الرحيم بوادقجي، عصام خوري 2002. ص 127) ويعتبر معدل المواليد الخام من أبسط مقاييس الخصوبة وأكثرها شيوعا لبساطته وسهولة التوصل إليه، ويتأثر هذا المعدل بعدد الإناث في فترة الإخصاب بالنسبة إلى مجموع السكان، وبسن الزواج، وبموقف السكان من استخدامهم وسائل تنظيم النسل وبعدد من يقضون حياتهم بغير زواج بالنسبة لجملة عدد السكان. ويرتبط الإنجاب في أي مجتمع على جملة عوامل اجتماعية واقتصادية وتاريخية، وكما يعتبر من العناصر المهمة في التحكم في أي مجتمع من حيث نموه وتركيبه وتناقصه أو استمراره في آن واحد، ويستخدم عادة لمعرفة حجم المواليد ما يسمى بمعدل المواليد الخام (GLENNT Trewartha. 1969. P.27) و يتم حسابه وفق الصيغة التالية: **عدد المواليد خلال فترة معينة / إجمالي السكان خلال نفس الفترة 1000x**

بلغ معدل مواليد ولاية باتنة عام 1987: 39‰ كما يتضح في الجدول رقم (35) أما في السنوات (1998 – 2000 - 2002) فقد انخفض انخفاضا واضحا 23.6‰، 21.1‰، 21‰ على التوالي، الجداول رقم (36 – 37 - 38).

إن هذا الانخفاض يعود إلى إتباع سكان الولاية أسلوب تنظيم النسل، خاصة في المناطق الحضرية.

أما على مستوى الدوائر فهي تختلف من دائرة إلى أخرى حسب السنوات، ففي عام 1987 نلاحظ أن معدل المواليد فيها مرتفع جدا خاصة في كل من دوائر(آريس، نقاوس، مروانة، بريكة، باتنة) 63.9‰، 61.6 ‰، 55.2 ‰، 55.1 ‰، 43.4 ‰ على التوالي.

إن ارتفاع معدلات المواليد في هذه الدوائر يعود إلى كونها مناطق يغلب على سكانها الطابع الريفي مما جعل أغلبهم لم يتقبل أسلوب تنظيم النسل. أما دائرة باتنة فهي تختلف عن بقية

الدوائر كونها مركز للولاية وتجتمع فيها كل الفعاليات الاقتصادية والثقافية والصحية مما أدى بسكان الدوائر التوجه إليها بسبب وجود أخصائيين في الولادة مقارنة بالدوائر الأخرى وبالتالي فإن الزوجات اللائي يلدن أول مرة يفضلن أن تكون في مستشفى الولادة أو في العيادات الخاصة المتواجدة بكثرة في دائرة باتنة (مدينة باتنة) وأن المولود يسجل فيها مما أدى إلى ارتفاع المواليد فيها، أما بقية الدوائر فإن نسبة المواليد فيها منخفضة نسبيا؛ أولا بسبب قلة عدد سكانها؛ وثانيًا أن معظم الولادات تتم في مدينة باتنة؛ وثالثا افتقارها إلى المراكز الصحية خاصة (عيادات التوليد)، وإن وجدت فإن الخدمات فيها ضعيفة بسبب عدم وجود أخصائيين في الولادة. أما عن معدلات المواليد في سنة 1998 فهي أيضا تختلف من دائرة إلى أخرى إذ ترتفع نوعا ما في كل من دوائر آريس، بريكة، باتنة، نقاوس، وتنخفض بصفة عامة في بقية الدوائر، جدول رقم (35). أما في سنة 2002 فإن المعدلات فيها منخفضة بصفة عامة في كل الدوائر نتيجة إتباع سكان الولاية أسلوب تنظيم النسل.

وتعد معدلات المواليد في الولاية من المعدلات المنخفضة، هذا إذا استثنينا عام 1987 الذي بلغ معدله 39‰، أما بقية السنوات (1998 - 2002) فهي منخفضة، ومتقاربة مع بعض الولايات المجاورة، مثل أم البواقي، خنشلة، سطيف: 19.1‰، 22.3‰، 21.8‰ على التوالي.

إن هذا التقارب في معدل المواليد في هذه الولايات يبين لنا مدى انتشار الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لأبناء الشعب في جميع أنحاء القطر مثل الخدمات الصحية بالإضافة إلى المستوى الثقافي والحضاري المتقارب بين ولايات القطر. أما معدل المواليد الإجمالي في القطر مقارنة بمعدل الولاية فهو أيضا متقارب 20.5‰ في سنة 1998 و19.6‰ في سنة 2002 مما يدل على أن معظم الأسر الجزائرية تتبع أسلوب تنظيم النسل.

العوامل التي تؤثر على حركة المواليد:

هناك عوامل متعددة تتأثر بها نسبة الإنجاب في أي مجتمع، بعضها يرتبط بالظروف الاقتصادية والأمنية للدولة وبعضها الآخر بالظروف الاجتماعية وعادات الزواج وقوانين الطلاق، ومن بين هذه العوامل ما يلي:

- ◈ الخصوبة
- ◈ تطور سكان الحضر
- ◈ تأخر سن الزواج
- ◈ خروج المرأة إلى ميدان العمل
- ◈ تطور التعليم العالي للإناث
- ◈ استعمال وسائل تنظيم النسل
- ◈ العوامل السياسية
- ◈ انخفاض نسبة الطلاق

◈ الخصوبة:

تعتبر معدلات الخصوبة بأنواعها المرتفعة وهذا بدوره يؤثر على ارتفاع المواليد، فقد بلغ معدل الخصوبة العامة في الولاية حسب السنوات 1987، 1998، وتقديرات 2002 على التوالي: 177.6‰، 100.9‰، 84.8‰[1]. ويرجع سبب ارتفاع الخصوبة العامة في الولاية إلى ارتفاع النساء في سن الحمل (15 - 49 سنة) إلى مجموع السكان وأن نسبتهم إلى مجموع الفئة من الذكور والإناث وحسب السنوات المذكورة أعلاه 50.1%، 50%، 48% على التوالي. كما بلغت نسبة المتزوجات لمجموع إناث الفئة (سن الحمل) ولنفس الفئات المذكورة أعلاه 3.1%، 2.3%، 1.3%، أما على المستوى الوطني فقد بلغت 0.6 % وهي منخفضة مقارنة بمعدلات الولاية.(الديوان الوطني للإحصائيات.2002.ص9).

◈ تطور سكان الحضر:

نظرا لارتفع سكان الحضر في الولاية من سنة لأخرى فإن هذا الارتفاع سيؤثر سلبا على معدلات المواليد، حيث بلغت نسبة الحضر في سنة 1998: 78%، بينما بلغت في سنة 2002: 78.1%. أما على المستوى الوطني فقد بلغت في عام 2006: 62%، (Annuaire statistique DE L'Algérie.2006.P.16) وهي نسبة عالية إذا ما قورنت بنسبة سكان الريف التي وصلت في

نفس الفترة 19.2%، وعليه فإن نسبة المواليد تسير دائما نحو الانخفاض.

تأخر سن الزواج:

تؤثر معدلات الزواج على معدلات الولادات تأثيرا يختلف من سنة لأخرى. ففي ولاية باتنة فإن معدل الزواج حسب تعداد 1998 وتقديرات 2002 وصل إلى 5.3 ‰، 6.5‰ وهي معدلات منخفضة وبالتالي فإنها تؤثر على معدلات المواليد. أما على المستوى الوطني فقد بلغ هذا المعدل حسب تقديرات 2002: 7.0‰، وهو أعلى من المعدل الولائي.

إن سبب انخفاض معدل الزواج في الولاية والقطر يعود إلى إتباع السكان سياسة تنظيم النسل وعدم استتباب الأمن في السنوات الماضية، كذلك الظروف الاجتماعية الصعبة التي يعيشها المواطن كالبطالة، وانخفاض المستوى المعيشي، وأزمة السكن. كل هذه الظروف مجتمعة ساعدت على تأخر سن الزواج مما يؤدي إلى انخفاض في المواليد.

انخفاض نسبة الطلاق:

تتميز ولاية باتنة بانخفاض نسبة الطلاق، وهذا يعني استمرار الإنجاب بالنسبة للمتزوجات. وقد بلغت هذه النسبة حسب تعداد 1998: 5.0‰ و0.5‰ حسب تقديرات سنة 2002، وهي نسب منخفضة. (D.P.A.T.2002.P.19) أما على المستوى الوطني فقد وصلت في عام 1998: 1.9‰، وهي منخفضة أيضا. (التعداد العامللسكان والسكن. 1998).

تطور التعليم العالي للإناث:

من المعروف أن استمرار الإناث في الدراسة ما بعد سن العشرين يقلل من فرص الزواج في السن المبكرة مما يؤدي إلى انخفاض معدل الزواج في هذه الفترة، الذي يؤثر بدوره على معدل الإنجاب، كما أن ذوات التحصيل العلمي العالي يفضلن العمل بعد التخرج ليساهمن مع الزوج في بناء حياة زوجية مرفهة، وأن إنجاب عدد كبير من الأطفال يعيق تلك الرغبة وهذا مايمكن ا ستخلاصه من نسبة المتمدرسين سواء في الثانوي أو الجامعي.

◈ فتح ميدان العمل للمرأة:

من العوامل الأخرى التي تساهم في انخفاض نسبة المواليد خروج المرأة إلى ميدان العمل، مما يجعلها تتجه إلى الأخذ بنظام الأسرة الصغيرة، لأنها تجد نفسها أمام مسؤوليتين كبيرتين؛ مسؤولية العمل ومسؤولية حياتها المنزلية. كما أن الأبحاث أثبتت أن نسبة الخصوبة عند المرأة العاملة أقل من المرأة التي لا تعمل. كما أن النساء بالطبقات الاجتماعية العالية يتزوجن غالبا في سن متأخرة عن مثيلاتهن بالطبقات الفقيرة، والعكس عند الرجال.

◈ استعمال وسائل تنظيم النسل:

بالنظر لاكتشاف وسائل رخيصة وسهلة الاستعمال لتنظيم النسل، والرغبة المتزايدة لدى الأزواج العاملين، وخاصة ذوي التحصيل العلمي العالي في إنجاب عدد قليل من الأولاد. وربما كلما ارتفعت نسبة التعليم ودخلت المرأة ميدان العمل خارج البيت كلما فكرت بجدية في استعمال وسائل تنظيم النسل. وهذا كله سيؤثر تأثيرا سلبيا على نسبة المواليد. (عبد المنعم عبد الحي. 1985. ص104).

جدول رقم (35): معدل المواليد لدوائر ولاية باتنة (1987)

الدوائر	المواليد	السكان	المعدل (‰)
باتنة	8941	205709	43.4
تازولت	542	24103	22.4
المعذر	306	22159	13.8
آريس	1500	23818	62.9
ثنية العابد	1162	29215	39.7
مروانة	2971	53740	55.2
بريكة	4630	84115	55.0
عين التوتة	1807	46065	39.2
نقاوس	2269	36833	61.6
سريانة	492	22024	22.3
رأس العيون	1856	74375	25.0
تكوت	352	18136	19.4
بوزينة	518	13861	37.3
أشمول	378	18711	20.2
منعة	623	15280	41.0
الشمرة	553	21585	25.6
عين جاسر	360	15713	23.0
الجزار	875	28509	30.6
أولاد سي سليمان	378	20208	18.7
سقانة	133	6818	19.5
تيمقاد	413	17730	23.2
مجموع الولاية	31136	797145	39.0

المصدر : D.P.A.T. Monographie de la Wilaya de Batna 1987. P.16

جدول رقم(36): معدل المواليد لدوائر ولاية باتنة (1998)

الدوائر	المواليد	السكان	المعدل (‰)
باتنة	8123	258823	31.3
تازولت	307	31250	9.8
المعذر	326	28713	11.3
آريس	1028	28394	36.2
ثنية العابد	581	32340	17.9
مروانة	1736	62923	27.8
بريكة	4110	105938	38.7
عين التوتة	1287	58068	22.1
نقاوس	1558	45719	34.0
سريانة	204	26289	7.7
رأس العيون	712	89450	7.9
تكوت	165	20252	8.1
بوزينة	301	14153	21.2
أشمول	292	19971	14.6
منعة	505	18152	27.8
الشمرة	381	21935	17.3
عين جاسر	110	20688	5.3
الجزار	595	36976	16.0
أولاد سي سليمان	78	23938	3.2
سقانة	29	7079	4.0
تيمقاد	308	21113	14.5
مجموع الولاية	22738	972164	23.3

المصدر : D.P.A.T. Monographie de la Wilaya de Batna

جدول رقم (37): معدل المواليد لدوائر ولاية باتنة (2000)

الدوائر	المواليد	السكان	المعدل (‰)
باتنة	8434	274391	30.7
تازولت	302	32627	9.2
المعذر	303	29776	10.1
آريس	903	30170	29.9
ثنية العابد	455	33800	14.3
مروانة	1731	65825	26.2
بريكة	3738	108574	34.4
عين التوتة	1124	60677	18.5
نقاوس	1526	47811	31.9
سريانة	148	26820	5.5
رأس العيون	756	93223	8.5
تكوت	121	21174	5.7
بوزينة	212	14612	14.5
أشمول	238	20625	11.5
منعة	342	18955	18.0
الشمرة	349	22823	15.2
عين جاسر	71	21143	3.3
الجزار	460	38759	11.8
أولاد سي سليمان	40	24969	1.6
سقانة	22	7377	2.9
تيمقاد	252	21881	11.5
مجموع الولاية	21528	1016036	21.1

المصدر : D.P.A.T. Monographie de la Wilaya de Batna

جدول رقم (38): معدل المواليد لدوائر ولاية باتنة (2002)

الدوائر	المواليد	السكان	المعدل (‰)
باتنة	9486	286990	33.0
تازولت	231	34125	6.7
المعذر	335	31143	10.7
آريس	920	31555	29.1
ثنية العابد	433	35352	12.2
مروانة	1745	68847	25.3
بريكة	3754	113559	33.0
عين التوتة	1078	63460	16.9
نقاوس	1687	50006	33.7
سريانة	112	28051	3.9
رأس العيون	543	97503	5.5
تكوت	127	22146	5.7
بوزينة	196	15283	12.8
أشمول	233	21600	10.7
منعة	347	19825	17.5
الشمرة	272	23870	11.3
عين جاسر	35	22114	1.5
الجزار	443	40538	10.9
أولاد سي سليمان	23	26116	0.8
سقانة	14	7716	1.8
تيمقاد	314	22886	13.7
مجموع الولاية	22328	1062685	21.0

المصدر : D.P.A.T. Monographie de la Wilaya de Batna

الوفيات:

تعتبر الوفيات أكثر العوامل الديموغرافية تأثيرا، والعامل الحاسم في زيادة السكان. ولدراسة الوفيات أهمية بالغة، إذ أنها تساهم في وضع السياسات السكانية للدولة، وتنفيذ برامج الصحة، ولمعرفة التغيرات الديموغرافية. ومن نسب الوفيات التي تستخدم دائما في الأبحاث والدراسات و سنستعمل الصيغة التالية لحساب معدل الوفيات الخام.

معدل الوفيات الخام = عدد الوفيات لفترة معينة / إجمالي السكان لنفس الفترة x 1000

(G. A. HARRISON and A. J. BOYCE, 1972 p 33)

تعد معدلات الوفيات الخام في ولاية باتنة من المعدلات المنخفضة، حيث بلغ في عام 1987: 5‰، وانخفض إلى 4.3‰ في عام 1998، ثم انخفض مرة أخرى إلى 4.0‰ في عام 2002.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى تحسن مستوى الخدمات الصحية في الولاية مقارنة بالسنوات الماضية.

أما على مستوى دوائر الولاية فمعدلات الوفيات الخام يرتفع في دوائر وينخفض في أخرى؛ ففي دائرة باتنة بلغ 6.7‰ في عام 1987 وهو أعلى معدل في الولاية، تليها كل من دائرة نقاوس 6.5‰، ودائرة بريكة 5.4‰، ودائرة آريس 4.7‰. أما بقية الدوائر فإن معدل الوفيات الخام فيها ينخفض إلى أقل من 3‰.

كما يظهر الجدول رقم (39)، ومن ملاحظة الأرقام الواردة في الجدول يتبين أن أعلى معدلات الوفيات يظهر في دائرة باتنة مركز الولاية. وقد يكون هذا المعدل أقل المعدلات في الولاية في الواقع نتيجة عدم الدقة في تسجيل هذه البيانات في الدوائر الأخرى ودقة تسجيلها في مركز الولاية.

كما أن نسبة ارتفاع نسبة السكان الحضر فيها وانتشار عدد كبير من المراكز الصحية والعيادات الطبية والمستشفيات، مما تعطي تسجيلا أدق لحالات الوفيات. إضافة إلى ذلك فإن

معظم الحالات المرضية في دوائر الولاية يتم علاجها في مركز الولاية وبالتالي فإن حدثت الوفاة يتم تسجيلها في مركز الولاية، أين تمت الوفاة. وهذا ما أدى إلى ارتفاع معدل الوفيات في مركز الولاية عن بقية مراكز الدوائر الأخرى التابعة لها. وهكذا بالنسبة لسنتي 1998 و2002. فإننا نلاحظ من خلال الجدولين رقم (40) ورقم (41) أن معدل الوفيات يرتفع في مركز الولاية عن الدوائر الأخرى ولنفس السبب. أما إذا قارنا هذه المعدلات بالمعدل الوطني، فإنه يمكن القول أن معدلات الوفيات في الولاية منخفض جدا عن المعدل الوطني حيث بلغت في الوطن عام 1998: 5.6‰، (الديوان الوطني للإحصائيات. 1999. ص2). بينما في الولاية 4.3‰ ولنفس السنة وهكذا بالنسبة لسنة 2002.

أما إذا قارنا هذا المعدل أي معدل الولاية مع معدل بعض الولايات المجاورة لولاية باتنة ولتكن (قسنطينة، خنشلة، سطيف، أم البواقي) فإننا نلاحظ أن معدل الوفيات في هذه الولايات متقارب جدا مع ولاية باتنة فهو 6.6‰، 3.8‰، 3.9‰، 3.6‰ على التوالي، أما على مستوى ولايات القطر فإنه لا يتجاوز 7.7‰ وهذا في ولاية تندوف، أما بقية الولايات فهو محصور بين 4‰ و3.0‰ و لنفس السنة.

العوامل المؤثرة في معدلات الوفيات:

◈ الحالة الصحية:

تؤثر الحالة الصحية لأي مجتمع من المجتمعات تأثيرا كبيرا على معدلات الوفيات لسكان ذلك المجتمع، كما لها تأثيرا على أمد الحياة، فإن كانت متقدمة ومتطورة نحو الأفضل انخفضت معدلات الوفيات وارتفع أمد الحياة. ويؤثر هذا بدوره على قوة المجتمع وتطوره.

ويدخل ضمن الحالة الصحية أربع ظواهر هي: الأمراض، الوعي الصحي، الخدمات الصحية، المستوى المعيشي، فلكل منها دور هام في رفع وخفض معدلات الوفيات.

◈ الأمراض:

تعتبر الأمراض المعدية أو ذات التصريح الإجباري العنصر المهم للطب الباطني في جميع

أنحاء الوطن، وولاية باتنة كغيرها من الولايات الأخرى عرفت هذه الأمراض والأوبئة التي أصابت السكان خاصة أثناء الفترة الاستعمارية، أما بعد الاستقلال فإن البعض منها اختفت وأخرى لازالت وبنسب قليلة (السل، حمى التيفوئيد، الرمد الحبيبي)، إضافة إلى بعض الأمراض الجديدة التي ظهرت مثل (الكوليرا، التهاب الكبد)، ولتفادي هذه الأمراض لابد من إعطاء أهمية كبيرة للتلقيحات لأنها الوسيلة الوقائية من الأمراض التي تصيب الفئة العمرية الصغرى من السكان والتي تسبب في ارتفاع نسبة الوفيات(RABAH Boussauf.1984. P 09)

◈ الوعي الصحي:

يتمثل الوعي الصحي في وقاية المواطنين من الأمراض والمراجعة الدورية أو المستمرة للأطباء وخاصة الأخصائيين منهم. ونظرا لارتفاع المستوى المعيشي والثقافي المستمر لسكان الولاية، وكذلك اهتمام الدولة بثقافة المواطن الصحية عن طريق البرامج الإذاعية والتلفزيونية، والنشرات الصحية، مما أدى إلى ارتفاع الوعي الصحي ارتفاعا ملموسا، والذي يتمثل في النظافة، كذلك ارتفاع نسبة المراجعين للمستشفيات والمستوصفات والعيادات الخاصة. وعليه يمكن القول أن الوعي الصحي يساهم بقسط كبير في خفض نسبة الوفيات.

◈ تطور الخدمات الصحية:

إن للخدمات الصحية وتطورها من مستشفيات ومستوصفات ومراكز صحية وتوفر الأطباء والأخصائيين والدواء وكذلك التفتيش الصحي وحصر الأوبئة والتثقيف الصحي وغيرها من الخدمات الصحية لها تأثير كبير في انخفاض معدلات الوفيات.

◈ ظروف السكن:

لا تزال نسبة لا بأس بها من دور السكن في الولاية لا تتوفر فيها الشروط الصحية، فنظام البيت ذو المساحة الصغيرة والتي تحتوي على غرف رديئة التهوية لا تدخلها أشعة الشمس إلا لوقت قصير جدا، كما أن ارتفاع معدل اشغال المسكن الواحد 7.19 ش / مسكن في الولاية و7.14 ش / مسكن في الوطن يؤثر على سرعة انتشار الأمراض الخارجية من شخص إلى آخر، إذ نجد عائلة بأكملها تعيش في غرفة واحدة بالرغم من اهتمام الدولة ببناء العمارات

السكنية ودعم قطاع السكن بمشاريع السكن الاجتماعي و التساهمي و التطوري و غيرها من المشاريع، لتزيل تدريجيا مساكن الأحياء القديمة والتي لا تتوفر فيها الشروط الصحية. كل هذه العوامل ستقلل حتما من انتشار الأمراض المعدية وبالتالي انخفاض معدلات الوفيات.

جدول رقم (39): معدل الوفيات لدوائر ولاية باتنة (1987)

الدوائر	عدد الوفيات	السكان	المعدل (‰)
باتنة	1398	205709	6.7
تازولت	80	24103	3.3
المعذر	73	22159	3.2
آريس	113	23818	4.7
ثنية العابد	200	29215	6.8
مروانة	249	53740	4.6
بريكة	441	84115	5.4
عين التوتة	156	46065	3.3
نقاوس	241	36833	6.5
سريانة	78	22024	3.5
رأس العيون	261	74375	3.5
تكوت	93	18136	6.7
بوزينة	66	13861	3.2
أشمول	90	18711	4.8
منعة	120	15280	7.8
الشمرة	54	21585	2.5
عين جاسر	41	15713	2.6
الجزار	58	28509	2.0
أولاد سي سليمان	47	20208	2.3
سقانة	20	6818	2.9
تيمقاد	58	17730	3.2
مجموع الولاية	3995	797145	5.0

المصدر : D.P.A.T. Monographie de la Wilaya de Batna

جدول رقم (40): معدل الوفيات لدوائر ولاية باتنة (1998)

الدوائر	عدد الوفيات	السكان	المعدل (‰)
باتنة	1766	258823	6.8
تازولت	82	31250	2.6
المعذر	86	28713	2.9
آريس	110	28394	3.8
ثنية العابد	130	32340	4.0
مروانة	245	62923	3.8
بريكة	465	105938	4.3
عين التوتة	227	58068	3.9
نقاوس	217	45719	4.7
سريانة	61	26289	2.3
رأس العيون	271	89450	3.0
تكوت	57	20252	2.8
بوزينة	49	14153	3.4
أشمول	70	19971	3.5
منعة	68	18152	3.7
الشمرة	58	21935	2.6
عين جاسر	30	20688	2.9
الجزار	36	36976	0.9
أولاد سي سليمان	37	23938	1.5
سقانة	16	7079	2.2
تيمقاد	58	21113	2.7
مجموع الولاية	4189	972164	4.3

المصدر : D.P.A.T. Monographie de la Wilaya de Batna

جدول رقم (41): معدل الوفيات لدوائر ولاية باتنة (2000)

الدوائر	عدد الوفيات	السكان	المعدل (‰)
باتنة	1814	274391	6.6
تازولت	72	32627	2.2
المعذر	73	29776	2.4
آريس	146	30170	4.8
ثنية العابد	97	33800	2.8
مروانة	213	65825	3.2
بريكة	465	108574	4.2
عين التوتة	170	60677	2.8
نقاوس	231	47811	4.8
سريانة	51	26820	1.9
رأس العيون	250	93223	2.6
تكوت	63	21174	4.3
بوزينة	44	14612	2.0
أشمول	63	20625	3.0
منعة	62	18955	3.2
الشمرة	55	22823	2.4
عين جاسر	35	21143	1.6
الجزار	55	38759	1.4
أولاد سي سليمان	43	24969	1.7
سقانة	21	7377	2.8
تيمقاد	55	21881	2.5
مجموع الولاية	4078	1016036	4.0

المصدر : D.P.A.T. Monographie de la Wilaya de Batna

جدول رقم (42): معدل الوفيات لدوائر ولاية باتنة (2002)

الدوائر	عدد الوفيات	السكان	المعدل (‰)
باتنة	2027	286990	7.0
تازولت	86	34125	2.5
المعذر	82	31143	2.6
آريس	162	31555	5.1
ثنية العابد	123	35352	3.4
مروانة	206	68847	2.9
بريكة	418	113559	3.6
عين التوتة	183	63460	2.8
نقاوس	222	50006	4.4
سريانة	62	28051	2.2
رأس العيون	241	97503	2.4
تكوت	59	22146	2.6
بوزينة	44	15283	2.8
أشمول	72	21600	3.3
منعة	78	19825	3.9
الشمرة	39	23870	1.6
عين جاسر	33	22114	1.4
الجزار	48	40538	1.1
أولاد سي سليمان	50	26116	1.9
سقانة	22	7716	2.8
تيمقاد	61	22886	2.6
مجموع الولاية	4314	1062685	4.0

المصدر: مدرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية باتنة.

وفيات الرضع:

لقي موضوع وفيات الرضع، أي الأطفال الذين تقل أعمارهم عن السنة (ويعد من بين المؤشرات في قياس مدى الوضع الصحي للدول)، اهتماما كبيرا على المستوى العالمي منذ زمن بعيد وذلك لعدة اعتبارات منها أن هذه الفئة من الوفيات تمثل جزءا هاما في مجمل الوفيات مهما كانت درجة تطور المجتمع، كما أنه يعكس مدى تطور المجتمعات على جميع الأصعدة (مجال الصحة، درجة النمو الاجتماعي والاقتصادي) (فتحي محمد أبوعيانة 1980. ص221).

كذلك يبين مدى التطور الذي أحرزته الدول في مجال تحسين مصادر المعطيات، وهكذا يمكن تقسيم المجتمعات إلى مجتمعات متطورة وأخرى متخلفة، فالمتطورة تجاوزت بقية الدول في مجال مكافحة وفيات الرضع وذلك لتباين الإمكانيات والقدرات. ورغم هذا الاختلاف الشديد فإن وفيات الرضع عرفت انخفاضا كبيرا على الصعيد العالمي، والجزائر تعتبر من الدول التي أحرزت تقدما واضحا في هذا الميدان خلال العقد الماضي، حيث تراجعت ظاهرة الوفيات بشكل كبير، إذ انخفض معدلها من 150 وفاة لكل ألف ساكن سنة 1962 إلى 54.59‰ سنة 1996، (وزارة التربية الوطنية 2000. ص63) وهذا يدل على مدى نجاح الجزائر في خفض هذه الظاهرة.

أما في ولاية باتنة فإن معدل وفيات الأطفال الرضع يتباين من سنة إلى أخرى مرة ينخفض وأخرى يرتفع، فمثلا في عام 1998 وصل هذا المعدل إلى 36.7‰ (جدول رقم 43)، أما عن سبب وفاة هذه الفئة من السكان فيعود إلى:

- قلة الأطباء المختصين في هذا المجال مما يعرض المولود إلى الوفاة.
- قلة الأجهزة الطبية تؤدي بالطبيب إلى عدم إنجاز مهمته على أحسن وجه.
- نقص عدد القابلات وهذا أيضا يساعد على حدوث الوفاة.

أما بالنسبة للرضع الذين لم يتجاوز عمرهم الشهر فإن الأسباب كثيرة منها العوامل الوراثية، التشوهات، الأمراض التي تنتقل من الأم إلى المولود أثناء فترة الحمل والولادة

والرضاعة، وهي عوامل داخلية، أما الأسباب الخارجية فترتبط بظروف حياة الأسرة بصفة خاصة، كما أن عدم اكتمال النمو لدى المواليد الجدد وصعوبة التنفس أدى إلى وفاتهم، كذلك عدم إخضاع الأم الحامل للمراقبة الطبية أثناء فترة الحمل ساهم أيضا في وفاة هذه الفئة.

ومن العوامل الأخرى التي تؤثر في وفيات الرضع عمر الأم وأهميته في تباعد الولادات، فالأم التي يقل عمرها عن 20 سنة وأكثر من 35 سنة يساهم في موت الجنين بدرجة كبيرة، كما أن حالات الحمل المتعاقبة أي سنة بعد أخرى تكون معرضة للخطر، حيث يؤدي إلى حدوث موت الجنين أثناء الولادة مباشرة، كما أن تباعد الولادات يسمح بنقص وفيات الأطفال الرضع، أيضا المستوى التعليمي للأم يلعب دورا هاما في خفض أو رفع معدل وفيات الرضع. أما إذا قارنا هذه المعدلات ببعض معدلات الولايات المجاورة لولاية باتنة وللسنوات 1998، 2002 (أم البواقي، خنشلة، قسنطينة، بسكرة، سطيف) على التوالي 29.7‰، 34.6‰، 55.0 ‰، 36.2 ‰، 34.5 ‰، أما في عام 2002 فقد بلغت على التوالي 23.8‰، 28.0‰، 58.1‰، 35.7‰، 32.2‰. (الديوان الوطني للإحصائيات رقم الوثيقة 375 سنة 2000 ص 10) يتبين لنا من خلال هذه المعدلات أنها متقاربة مع مثيلاتها في الولاية باستثناء معدلات ولاية قسنطينة فإنها مرتفعة، ربما يعود سبب هذا الارتفاع إلى كون مدينة قسنطينة عاصمة الشرق الجزائري و مركز للولاية وتتوفر فيها الخدمات الصحية بشكل جيد، مما أدى بالكثير من النساء الحوامل اللائي يسكن خارج الولاية بقصد هذه المدينة للوضع في مستشفياتها لأن حالات الوفاة التي تتم عند الولادة تسجل في قسنطينة مما جعل معدل وفيات الرضيع فيها مرتفع، كذلك دقة التسجيلات يؤدي هو الآخر إلى ارتفاع هذا المعدل.

أما على المستوى الوطني فقد بلغ هذا المعدل وللسنوات 1998 و 2002 على التوالي 34.8‰، 32.17‰ (الديوان الوطني للإحصائيات رقم الوثيقة 30 سنة 1999 ص 7) وهي تسير دائما نحو الانخفاض.

مما تقدم يمكن القول أن معدل وفيات الرضيع في الولاية وفي الوطن يسير نحو الأحسن وهذا دليل على تحسن المستوى الصحي في الجزائر مقارنة بالسنوات السابقة.

جدول رقم (43): معدل وفيات الرضع في ولاية باتنة (1995 – 2003)

السنوات	عدد الوفيات	عدد الولادات	المعدل (‰)
1995	983	27334	35.9
1996	933	24705	37.7
1998	829	22533	36.7
1999	830	22502	36.8
2000	738	21465	34.3
2001	829	22806	36.3
2002	759	22227	34.1
2003	762	23492	32.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) وثيقة رقم 256. 30. 32. 375.419.

جدول رقم (44): معدل وفيات الرضع لبعض ولايات الشرق الجزائري (1998 - 2002)

	الولايات	عدد الوفيات	عدد الولادات	المعدل (‰)
1998	أم البواقي	302	10154	29.7
	سطيف	966	28364	34.0
	خنشلة	267	7704	34.6
	قسنطينة	1042	18926	55.0
	بسكرة	584	16099	36.2
2002	أم البواقي	246	10317	23.8
	سطيف	922	28599	32.2
	خنشلة	202	7200	28.0
	قسنطينة	1145	19700	58.1
	بسكرة	553	15766	38.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS. 2002.

جدول رقم (45): معدل وفيات الرضع في الوطن لبعض السنوات (1998 - 2002)

السنوات	عدد الوفيات	عدد المواليد	المعدل (‰)
1998	21169	607118	34.8
2000	202991	588525	34.3
2002	19850	616963	32.1
2003	20300	648355	31.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.1999.ص7. و2002.ص2002.

الهجرة الداخلية:

إن مفهوم الهجرة الداخلية يعني حركة السكان ما بين الوحدات الإدارية، وقد تكون على مستوى البلدية أو الدائرة أو الولاية أو بين الولايات، وهذا يعني أنها تشمل الحركة بين الوحدات الإدارية داخل الولايات المختلفة، والتي تقع ضمن إطارها الهجرة ما بين البيئات المختلفة (ريف، حضر)، ومع تزايد حركة السكان في الولاية التي شهدت هجرة الأرياف إلى المدن، أصبحت هذه الظاهرة مشكلة تجابهها السلطات المحلية، ورغم خطورة هذه الحركة وما ترتب عليها من نتائج اقتصادية واجتماعية وديموغرافية، سواء كانت من مناطق الأصل أو من مناطق الوصول، إلا أنها ظلت بعيدة عن الدراسة العلمية القائمة على استعمال الأساليب الإحصائية والديموغرافية لقياس الهجرة وتحديد اتجاهاتها وتياراتها وما يترتب عليها من نتائج. ولعل من الأسباب الرئيسية التي جعلت الباحثين للابتعاد عن التعرض لمثل هذه البحوث هي قلة الإحصائيات العامة من جهة وعدم دقتها من جهة أخرى. (رياض إبراهيم السعدي 1976 ص6) ونظرا لأهمية هذا العنصر ارتأينا تناوله بالدراسة محاولين في ذلك تحليل الجوانب المتعلقة به.

مراحل الهجرة نحو مدينة باتنة:

مدينة باتنة كونها عاصمة للولاية وأن معظم الهجرة الداخلية الوافدة سواء من دوائر الولاية أو خارج حدودها تستقر في مدينة باتنة.

لقد عرفت هذه المدينة هجرة سكانية من المناطق الريفية والجبلية نحوها، إضافة إل الولايات الأخرى مما أدى إلى نمو سكانها وبالتالي زيادة الحاجة إلى سكنات جديدة وهذا يؤدي إلى استهلاك المجال الحضري، وكذلك إضافة خدمات جديدة، وفيما يلي يمكن تحديد أربع مراحل مرت بها الهجرة إلى مدينة باتنة.

◈ **المرحلة الأولى (**1954 - 1966**):**

أدت السياسة الاستعمارية في هذه الفترة إلى عدم توفر الأمن والاستقرار في المناطق الريفية والجبلية، مما جعل هؤلاء السكان يتوجهون إلى المدن، ولفرض السيطرة عليهم قام المستعمر الفرنسي بتجميعهم في محتشدات سكانية حتى يتمكن من مراقبة تحركاتهم، مما أدى بهؤلاء الالتحاق بأقاربهم في المدن بحثا عن الاستقرار والأمن خاصة في مدينة باتنة، القطب الوحيد لإقليم الولاية، حيث بلغ عددهم 24184 مهاجرا. (D.P.A.T. 1966. P 66) إن هذا الارتفاع يعود بالدرجة الأولى خاصة للفترة التي عرفت الجزائر استقلالها عملية رحيل المعمرين وترك مساكنهم شاغرة مما أدى بسكان المدينة الأصليين الاستيلاء عليها، وفتح المجال أمام المهاجرين للسكن في ضواحي المدينة بسبب رخص الأراضي كذلك الخدمات التي تمنحها المدينة وتفتقدها الأرياف وبالتالي كانت ضواحي المدينة الملجأ الوحيد لهؤلاء المهاجرين والذين تزداد أعدادهم بشكل كبير خاصة الوافدين من دوائر وبلديات الولاية.

◈ **المرحة الثانية (**1966 – 1977**):**

بلغ عدد المهاجرين في هذه المرحلة 23835 مهاجرا وهو أقل من الحجم السابق وربما يعود السبب في ذلك إلى عودة نسبة من سكان الريف إلى مناطقهم الأصلية أين توجد ممتلكاتهم (تربية المواشي، الزراعة) حيث توجد الحياة التي اعتادوا عليها في الريف والشعور بالراحة التي كانوا يفتقدونها في المدينة.

لقد عرفت المدينة في هذه المرحلة أزمة سكنية كبيرة، خاصة وأن المنطقة لم تحض بأي برنامج تنموي إلا في سنة 1968 أين تم تخصيص برنامج الأوراس الذي بموجبه بدأ الاعتناء بالأرياف، الشيء الذي أدى إلى نوع من الحيوية داخل المناطق الريفية ليجذب من جديد سكانها. كل ذلك من أجل خلق توازن بين الريف والمدينة، ورغم ذلك لم تنقطع الهجرة نحو المدينة، إلا أنها أقل من الفترة السابقة. ومع ذلك لا زال المهاجرون يتدفقون نحو المدينة التي أصبحت غير قادرة على استيعابهم وأدى ذلك إلى خلق أزمة سكنية حادة في مدينة باتنة التي تعتبر في نظرهم القطب الخدماتي الوحيد لسكان إقليمها مما دفع بهؤلاء إلى البناء الفوضوي كحل استعجالي، ونتيجة لهذا تراكمت مشاكل عديدة داخل المدن مما دفع بالسلطات إلى التفكير في وضع سياسة في ميدان السكن وتسيير المدن بصفة عقلانية.

◈ **المرحلة الثالثة** (1977 – 1987):

يعود عدد المهاجرين في هذه المرحلة ليرتفع مرة أخرى، إذ وصل إلى 42429 مهاجرا، ويعود ذلك إلى أن مدينة باتنة عرفت في سنة 1971 مشروعا كبيرا تمثل في إنجاز منطقة صناعية، التي بظهورها وانطلاق نشاطاتها جلبت العديد من المهاجرين الذين قدموا من داخل الولاية ومن أنحاء متفرقة من الوطن ليستقروا في مدينة باتنة بصفة نهائية، خاصة سكان الأرياف الذين وجدوا فرصة التعليم لأبنائهم التي لا تتواجد بالأرياف. ومن هنا ينطلق البحث عن مكان الإقامة بالمدينة سواء بالإيجار أو عن طريق شراء قطع أراضي في ضواحي المدينة لمن لهم إمكانيات الشراء.

◈ **المرحلة الرابعة** (1987 – 1998)**:**

انخفض عدد المهاجرين في هذه المرحلة ليصل 13462 مهاجرا. وقد شهدت المدينة عدة تحولات على الصعيد السياسي والاقتصادي وغيرهما. وإن هذه الأخيرة أثرت على حركة السكان سواء على مستوى البلدية أو الدائرة أو الولاية بصفة عامة. حيث أدت الأوضاع الأمنية خلال 1994 إلى 1997 التي عرفتها المدينة وسكان الولاية بالدرجة الأولى إلى مغادرة سكان الأرياف لمناطق سكناهم واللجوء إلى مناطق أخرى من الوطن أين يمكنهم مزاولة

نشاطاتهم وطموحاتهم في أمن واستقرار. كما أنه وبمجرد عودة الأمن والاستقرار إلى ربوع الوطن، عرف الريف نوعا من التنمية، وذلك بإقامة المدارس ومراكز للعلاج وبعض النشاطات الثقافية الأخرى. إضافة إلى إقامة مشاريع سكنية هامة وتوزيعها على المحتاجين جعل فئة كبيرة من السكان يستقرون في أماكن إقامتهم الأصلية. كما أن انتشار البطالة وعدم توفر فرص العمل والسكن جعل سكان الريف يبقون في مناطقهم الأصلية وعدم الهجرة إلى المدينة.

الأصل الجغرافي لسكان الولاية:

اعتمدت لدراسة هذا الجانب على تحليل ما توفر لدي من معطيات الإحصاء الأخير للسكن والسكان لسنة 1998. كذلك تحليل بطاقات الانتخابات والتي تعتمد على مقارنة مكان ميلاد الشخص ومحل إقامته يوم الانتخاب حسب القوائم الانتخابية المعدلة. وبمساعدة من مكتب الانتخاب ببلدية باتنة، ومديرية التخطيط والتهيئة العمرانية تحصلنا على النتائج الخاصة بمكان الولادة السابق لسكان مدينة باتنة القادمين من مختلف دوائر وبلديات الولاية والولايات الأخرى. هذا فيما يخص الهجرة الوافدة، أما المغادرة فحسب نفس التعداد فإنها قليلة لكون مدينة باتنة عاصمة الولاية وقطبها الرئيسي لكل الخدمات والفعاليات الاقتصادية، كذلك فهي تشكل عامل جذب للسكان.

الوافدون من بلديات الولاية إلى مدينة باتنة 1998:

بلغ عدد الوافدين إلى مدينة باتنة من بلديات الولاية 8524 وافدا يتوزعون حسب الجدول رقم (46) على مختلف بلديات الولاية. تأتي في مقدمتهم بلدية الشمرة بـ 877 وافدا، تليها بلدية مروانة بـ 701 وافد، تليها بلدية آريس بـ 539 وافدا، ثم بلدية بوزينة بـ 506 وافدين، وبلدية عين التوتة بـ 471 وافدا. أما البلديات الأخرى وأخص بالذكر البلديات القريبة من مدينة باتنة أو قليلة السكان فإن عدد الوافدين منها قليل مقارنة بالبلديات السابقة الذكر، والسبب في ذلك حسب تحليلي ربما يعود إلى كون سكان هذه البلديات وخاصة القريبة من مدينة باتنة إذ يقومون برحلة العمل اليومية، أي يذهبون في الصباح ويعودون في المساء إلى

مقر سكناهم الأصلي وهذا لتجنب الغلاء الفاحش في المدينة سواء الإيجار أو شراء قطعة أرض أو سكن جاهز، وبالتالي يفضلون الإقامة في مناطقهم الأصلية، خاصة وأن المواصلات متوفرة في كل وقت. أما الوافدون من البلديات المذكورة أعلاه فإن معظم الوافدين منها إما تجار أو ذوي حرف مما جعلهم يستطيعون امتلاك عقارات.

المغادرون من المدينة إلى بلديات الولاية حسب إحصاء 1998**:**

بلغ عدد المغادرين من مدينة باتنة إلى بلديات الولاية 10636 شخصا، تأتي في المقدمة بلدية عيون العصافر بـ 1952 مهاجرا أو مغادرا، تأتي في المرتبة الثانية بلدية تازولت بـ 1278 مغادرا، تليها بلدية آريس بـ 893 مغادرا، ثم تأتي بعدها بلدية فسديس بـ 558 مغادرا، ثم أولاد سلام بـ 500 مغادرا، ثم بلدية المعذر بـ 469 مغادرا، وهكذا بالنسبة لبقية البلديات.

أما سبب مغادرة هؤلاء مدينة باتنة إلى بلديات الولاية فيعود إلى ظروف كل شخص، فمثلا بالنسبة لعيون العصافر فإن سبب مغادرة هؤلاء مدينة باتنة يعود إلى أن السلطات المحلية قامت ببناء سكنات في هذه البلدية وفي نفس الوقت قامت بهدم بعض البنايات الفوضوية وترحيل سكانها إلى هذه السكنات. أما بلدية تازولت فإن سبب مغادرة هؤلاء مدينة باتنة يعود أيضا إلى قيام السلطات المحلية ببناء سكنات وتوزيعها على أساتذة الجامعة وبعض مؤسسات الدولة، وعلى المواطنين بصفة عامة، مما جعلهم يغادرون مدينة باتنة للسكن في تازولت رغم أنهم يعملون في مدينة باتنة، وهكذا بالنسبة لفسديس والمعذر. أما آريس وبعض البلديات الأخرى ربما يعود سبب مغادرتهم لمدينة باتنة لكثرة المشاكل في المدينة وصعوبة الحياة اليومية فيها، وتفشي البطالة، جعلهم يفضلون العودة إلى مناطقهم الأصلية.

الوافدون من ولايات الوطن إلى مدينة باتنة والمغادرون لها حسب إحصاء 1998**:**

من خلال الجدول رقم (47) يتضح أن عدد الوافدين إلى مدينة باتنة يختلف من ولاية لأخرى، إذ تأتي في مقدمتهم ولاية بسكرة بـ 2394 وافدا، تليها ولاية الجزائر بـ 1772 وافدا، ثم أم البواقي بـ 1351 وافدا، ثم تأتي بعدها ولاية سطيف بـ 1294 وافدا، ثم ولاية

قسنطينة بـ 1113 وافدا، وهكذا بالنسبة لبقية الولايات.

إن سبب ارتفاع عدد الوافدين من ولاية بسكرة يعود إلى كونها قريبة من مدينة باتنة، وبالتالي فإن المسافر لا يلقى صعوبة في الانتقال بين المنطقتين، وقد يكون الانتقال من أجل العمل أو بحكم تداخل العلاقات العائلية فيما بينها كالمصاهرة، مما شجع على ارتفاع نسبة الوافدين إلى باتنة. أما بالنسبة لولاية الجزائر فإن أغلب الوافدين منها جاءوا نتيجة لعودة هؤلاء إلى مناطقهم الأصلية كالطلبة مثلا والبعض الآخر للعمل، وعوامل أخرى كالزواج. أما الوافدون من أم البواقي فمعظمهم للعمل أو الدراسة، وهكذا بالنسبة لولايتي سطيف وقسنطينة، فإن أغلب القادمين منها للعمل والتجارة خاصة. أما الولايات الأخرى فإن نسبة القادمين منها قليل نتيجة بعد المسافة، وارتفاع تكاليف النقل قلل من تحرك الأشخاص من منطقة إلى أخرى، فكلما كانت المسافة قصيرة كلما كان تحرك الأشخاص أكثر، كذلك عامل الأمن وعدم توفره في الفترة السابقة لعب دورا كبيرا في مغادرة عدد كبير من الأشخاص من وإلى الولايات الأخرى من الوطن. شكل (20، 21، 22)

جدول رقم (46): المغادرون من مدينة باتنة إلى بلديات الولاية والوافدون إليها حسب إحصاء 1998

البلديات	المغادرون	الوافدون	البلديات	المغادرون	الوافدون
غسيرة	48	150	أولاد فاضل	131	146
معافة	12	25	تيمقاد	144	186
مروانة	315	701	رأس العيون	35	178
سريانة	216	258	شير	14	121
منعة	48	88	عين جاسر	435	222
المعذر	469	213	أولاد سلام	500	54
تازولت	1278	342	تغرغار	14	08
نقاوس	133	157	عين ياقوت	118	214
فيقبة	17	26	فسديس	558	60
إينوغسن	40	141	سفيان	23	37
عيون العصافير	1952	113	رحبات	06	09
جرمة	130	46	تغانيمين	12	05
بيطام	56	70	لمسان	06	64
أزيل عبد القادر	331	21	قصر بلزمة	11	08
آريس	893	539	سقانة	59	76
كيمل	20	38	إشمول	68	125
تيلاطو	19	20	فم الطوب	74	92
الشمرة	69	877	بن فضالة	01	13
وادي الشعبة	331	72	واد الماء	67	368
تاكسلانت	21	85	تالخمت	12	35
قصبات	09	10	بوزينة	38	506
أولاد عوف		119	أولاد سي سليمان	17	08
بومقر	32	28	زانة البيضاء	381	37
بريكة	194	257	أولاد عمار	12	02
جزار	03	41	الحاسي	20	12
تكوت	87	87	لازرو	44	07
عين التوتة	546	471	بومية	04	10
حيدوسة	31	190	بولهيلات	51	67
ثنية العابد	47	469	مدوكال	84	27
واد الطاقة	44	173			

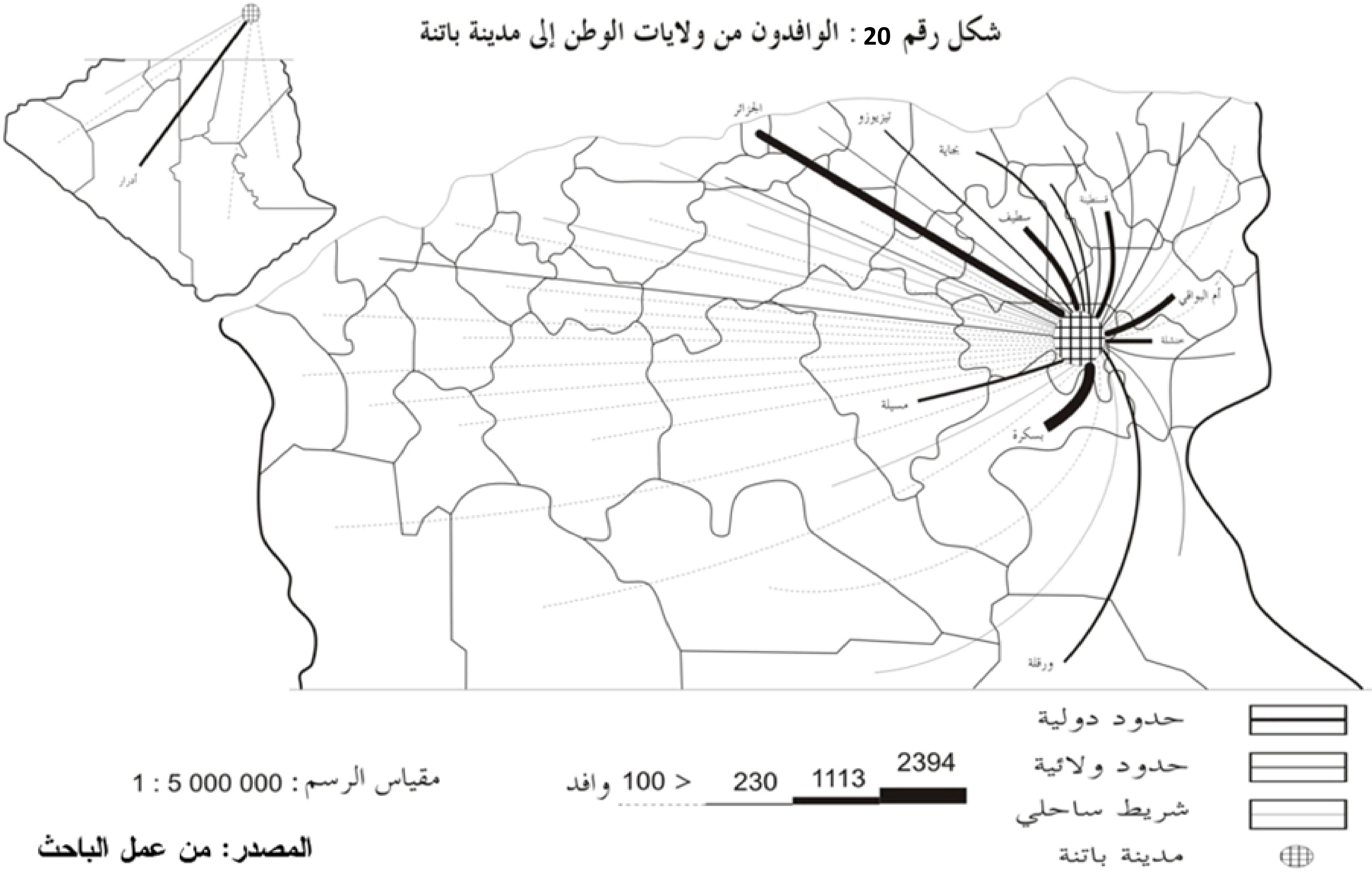
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

جدول رقم (47): الوافدون من ولايات الوطن إلى مدينة باتنة والمغادرون لها حسب إحصاء 1998

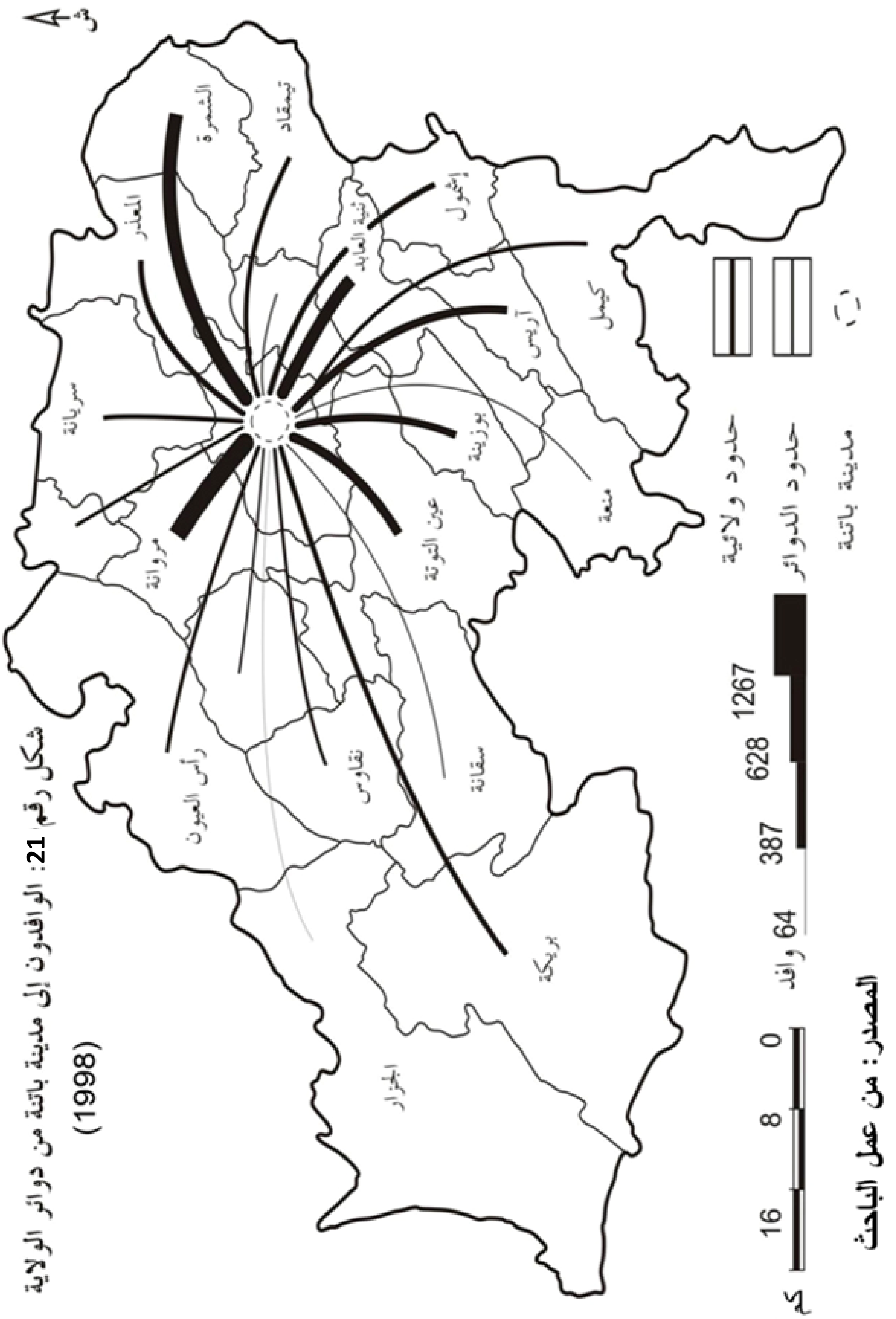
الولاية	المغادرون للولاية	الوافدون إلى الولاية	الولاية	المغادرون للولاية	الوافدون إلى الولاية
أدرار	68	706	قسنطينة	1416	1113
الشلف	156	140	المدية	35	102
الأغواط	109	93	مستغانم	35	21
أم البواقي	1075	1351	المسيلة	541	696
باتنة	-	-	معسكر	45	39
بجاية	234	536	ورقلة	1418	616
بسكرة	6049	2394	وهران	399	230
بشار	100	257	البيض	30	06
البليدة	209	201	إليزي	193	41
البويرة	95	71	برج بوعريريج	179	139
تمنراست	194	51	بومرداس	1295	166
تبسة	309	215	الطارف	377	44
تلمسان	41	48	تندوف	44	39
تيارت	59	56	تيسمسيلت	19	12
تيزي وزو	1250	409	الوادي	327	167
الجزائر	1801	1772	خنشلة	1041	947
الجلفة	124	101	سوق أهراس	168	65
جيجل	73	280	تيبازة	74	117
سطيف	2416	1294	ميلة	393	487
سعيدة	30	31	عين الدفلة	16	39
سكيكدة	368	230	النعامة	118	48
سيدي بلعباس	68	73	عين تيموشنت	48	19
عنابة	508	279	غرداية	146	116
قالمة	314	148	غليزان	31	17

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، إحصاء 1998، ONS وثيقة رقم 315 ص 2

شكل رقم 20 : الوافدون من ولايات الوطن إلى مدينة باتنة

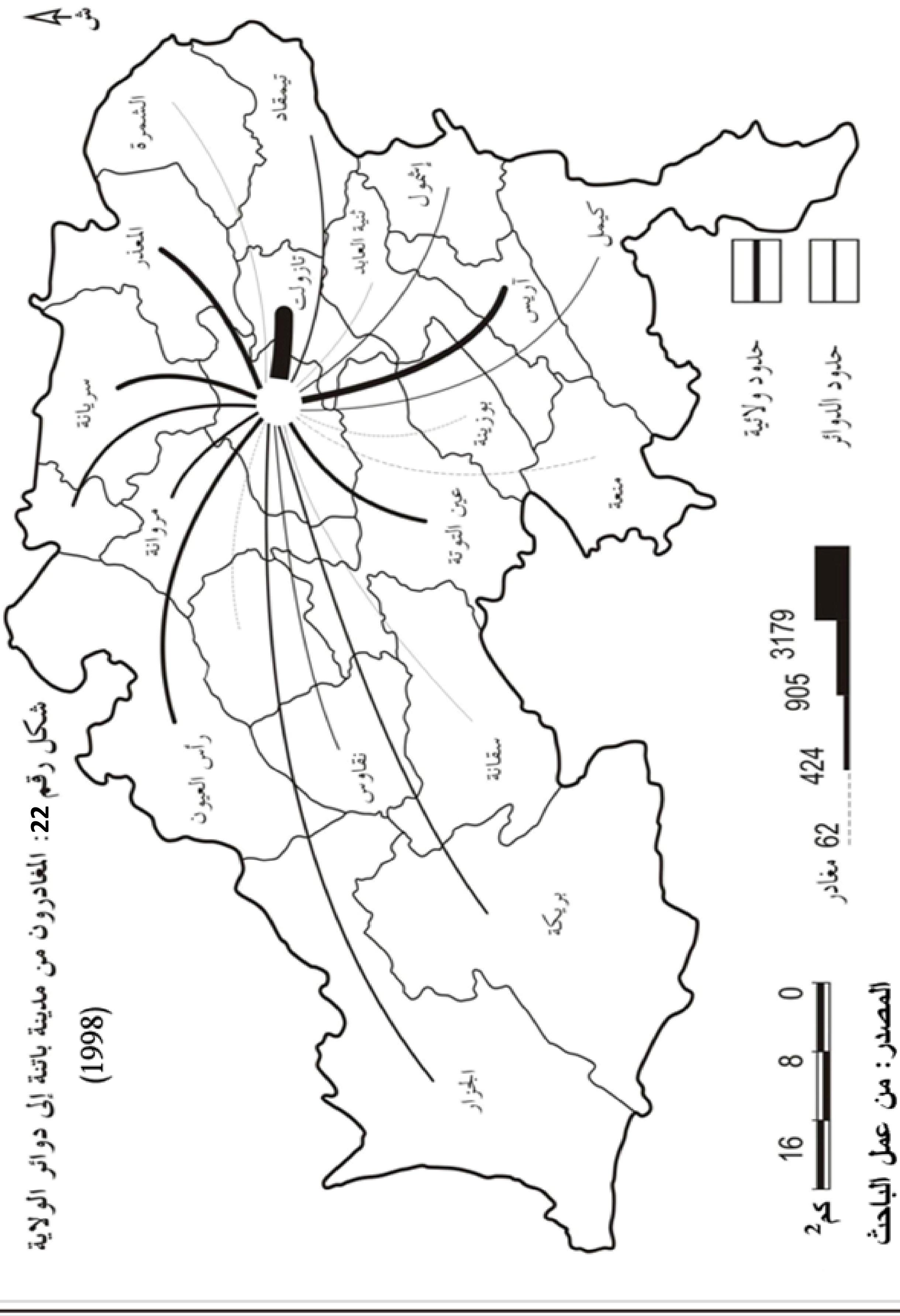


المصدر: من عمل الباحث



شكل رقم **21**: الوافدون إلى مدينة باتنة من دوائر الولاية (1998)

المصدر: من عمل الباحث



شكل رقم 22: المغادرون من مدينة باتنة إلى دوائر الولاية (1998)

المصدر: من عمل الباحث

رابعا: التركيب العمري و النوعي للسكان:

يعد التركيب السكاني (العمري والنوعي) ذا علاقة مباشرة بتوزيع السكان ونموهم بل يكاد يكون من أهم العوامل المؤثرة في التغيرات الديموغرافية للمجتمع ذكورا وإناثا. وتحدد الفئات المنتجة وتوزيعها وفق المهن والحرف المختلفة، وسكان الريف والحضر، لذا فإن دراسة التركيب العمري هي من أهم العوامل، إذ أنها وثيقة صلة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية للسكان ونموهم.

التركيب النوعي للسكان:

تتكون أي مجموعة سكانية من ذكور وإناث، ويطلق على النسبة بينهما بنسبة النوع، وهي نسبة الذكور لكل 100 (يسري عبدالرزاق الجوهري، حافظ مصطفى محمد. 1971. ص217) من الإناث وهذه النسبة قد تحسب لمجموع السكان، أو تحسب بالنسبة لفئات السن المختلفة وذلك حسب الغرض الذي استخرجت من أجله، إذ أن استخراج النسبة الأخيرة ذو دلالة من حيث حساب مقدرة القوى العاملة في المجتمع، ومعرفة عدد الإناث في سن الإنجاب والتوصل للتنبؤ بالزيادة السكانية في المستقبل، كما أن زيادة نسبة الذكور عن الإناث في قطر ما يؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة، خاصة إذا كانت هذه الزيادة في فئة السن العاملة (15 - 60). (فتحي محمد مصيلحي.2000. ص. 125).

ومن ملاحظة نسبة النوع في ولاية باتنة خلال التعدادات 1977، 1987، 1998 يظهر أن النسبة المذكورة بلغت 105، 107، 101 على التوالي أي أن عدد الذكور تزايد على عدد الإناث في تعدادي 1977، 1987 بينما في تعداد 1998 انخفض عدد الذكور بـ 101 مقابل 100 أنثى وبعبارة أخرى أن النسبة في التعداد الأخير تميل إلى التعادل في كلا الجنسين.

مما تقدم يمكن القول أن عدد الذكور يفوق عدد الإناث في التعدادين 1977، 1987 بينما في تعداد 1998 حصل العكس إذ أصبحت النسبة تميل إلى التعادل بين الجنسين وهذا نتيجة حدوث هجرة سكانية خارج الولاية خلال العشرية الماضية بسبب عدم استتباب الأمن مما أدى بالكثير منهم إلى مغادرة المنطقة بحثا عن الأمن والاستقرار. وهكذا بالنسبة لتقديرات 2000، 2002

فإن النسبة تميل أيضا إلى التعادل بين الجنسين 101، 101 على التوالي.

وقد بلغت نسبة الذكور إلى مجموع السكان 51.3%،51.7%، 50.5% على التوالي و50.5%،50.4% بالنسبة لتقديرات 2000، 2002 على التوالي.

التركيب العمري للسكان:

تعد دراسة التركيب العمري للسكان من أهم العوامل الديموغرافية فهي تكشف قوة السكان الإنتاجية، ومقدرة نشاطهم، وتبين كذلك اتجاه نموهم وتلقي ضوءا على نسب المواليد والوفيات، ويعمد الباحثون في هذا الاختصاص إلى تقسيم السكان حسب فئات السن وتكوين ما يسمى بهرم السكان الذي يقسم هذه الفئات إلى ذكور وإناث ويعطينا فكرة عن سكان قطر ما، وحالته الاجتماعية والاقتصادية خلال فترة معينة (مدحت محمد علي جاد، عبد الخالق محمود1980ص10)

ومن دراسة التركيب العمري في الولاية تبعا للتعدادات 1977، 1987، 1998 يمكن تقسيم سكان الولاية إلى ثلاث مجاميع عمرية:

- الفئات العمرية التي تقل أعمارها عن 15 سنة في كلا الجنسين ذكورا وإناثا ويمثلون

على التوالي: 47.3%، 47.4 %، 39.1% من مجموع سكان الولاية لنفس الفئة، وتدل هذه النسبة أن المجتمع السكاني لولاية باتنة من المجتمعات الفتية، وكذلك على وجود قوى إنتاجية وأيدي عاملة كافية للمستقبل وحيث تظهر مدى الحاجة إلى مختلف الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية للمواطنين، وخاصة المولودين الجدد من الأطفال، وتوضح هذه النسب مدى تحسن المستوى الصحي وتطوره في الولاية مما أدى إلى ارتفاع مواليده. أما بخصوص تعداد 1998 نلاحظ أن هذه الفئة انخفضت عن مثيلاتها في تعدادي 1977، 1987 وأصبحت تمثل 39.1% من مجموع سكان الولاية وهذا بسبب إتباع سكان الولاية أسلوب تنظيم النسل أي تباعد الولادات، ومن خلال الأرقام الواردة في الجدولين (50 - 51) يتبين بأن هذه الفئات من الأعمار متقاربة نوعا ما مع مثيلاتها في القطر حيث بلغت في القطر عام 1977 نسبة 47.2%، وفي عام 1987 نسبة 44.8%، وفي عام 1998 نسبة 36.1%.

◈ الفئات العمرية التي تزيد أعمارها عن 15 سنة وتقل عن 59 سنة، وتشمل القوة العاملة في المجتمع، فقد بلغت نسبتها في الولاية 49.2%، 48.8%، 54.3%على التوالي، وفي القطر 48.5%، 49.6%، 57.1% وهي نسبة متقاربة أيضا مع الولاية.

◈ الفئات العمرية التي تزيد أعمارها عن 60 سنة فأكثر فهي منخفضة في عموم القطر، إذ بلغت في الولاية 3.6%، 5.6%، 6.4% على التوالي. وبلغت في القطر 4.2%، 5.6%، 6.7%، جداول رقم (49 – 50 – 51 – 52 - 53).

ومن ملاحظتنا للهرم السكاني لولاية باتنة يظهر أنه متسع في القاعدة في الفئات العمرية أقل من 30 سنة، والتدرج حتى سن الستين فما فوق، الأشكال رقم(23-24-25-26-27).

إن اتساع القاعدة لهرمي سنتي 1977 و1987 ناتج عن الزيادة الطبيعية للسكان بعد الحرب التحريرية إلى غاية 1987 التي تميزت بارتفاع معدلها بسبب انخفاض معدل الوفيات للأطفال الرضع واستمرار مستوى الخصوبة في الارتفاع. أما في عام 1998 فإننا نلاحظ من خلال الهرم السكاني لهذه السنة أن قاعدته بدأت تضيق وهذا نتيجة إتباع السكان سياسة تنظيم النسل، مما أدى إلى انخفاض المواليد. أما ضيق الهرم في سن الثلاثين فما فوق فهو دليل على ارتفاع معدلات الوفيات في الفترة السابقة، أي أثناء الحرب التحريرية، بالإضافة إلى الهجرة التي حصلت في هذه الفترة. كما يظهر أيضا من الهرم أن المجتمع السكاني لولاية باتنة يتصف بارتفاع نسبة الإعالة وبانخفاض السن الوسيطية.

ويعد المجتمع فتيا إذا كانت نسبة الذين تقل أعمارهم عن عشرين سنة تفوق 35%، وفي مجتمع ولاية باتنة نسبة الذين تقل أعمارهم عن عشرين سنة هي 55.7%، 51.0% على التوالي. وهكذا بالنسبة للقطر أيضا، حيث وصلت وحسب السنوات 1987، 1997: 55.5% و48.1% على التوالي. وتحسب عادة قوة أي مجتمع بتقسيم مجموع سكانه الذين هم فوق سن الستين على مجموع الذين تقل أعمارهم عن العشرين سنة، ويكون المجتمع فتيا إذ بلغت النسبة فيه أقل من 0.4%. (عبد الكريم الباقي.1963. ص72). وعلى هذا الأساس الولاية فتيا، إذ بلغت النسبة فيه لسنوات التعداد 0.1% ،0.1%،0.08%، وكذا بالنسبة للقطر 0.06% على التوالي

إن المجتمع السكاني لولاية باتنة كما مر سابقا مجتمع ترتفع فيه نسبة صغار السن الأقل من 15 سنة، ويترتب على هذا ارتفاع نسبة المعالين، إضافة إلى كبار السن على الرغم من قلتها مقارنة بالأولى. وتستخرج هذه الظاهرة باستخدام نسبة الإعالة (هال هلمان.1974.ص38). وهي نسبة السكان في سن الإعالة (أقل من 15 سنة وأكثر من 60 سنة) بين السكان، وعلى هذا الأساس تعتبر نسبة الإعالة الكلية في الولاية مرتفعة وحتى على مستوى القطر كما هو موضح في الجدول رقم (48) وخاصة بالنسبة لصغار السن.

جدول رقم (48): نسبة الإعالة الكلية لولاية باتنة والقطر

الوحدة الإدارية	1977	1987	1998
ولاية باتنة	103	104.6	83.9
القطر	105	101.4	74.9

المصدر: : مديرية التخطيط لولاية باتنة مونوغرافيا.

من خلال هذا الجدول يمكن القول أن نسبة الإعالة مرتفعة في الولاية وفي القطر، وهذا معناه أن نسبة كبيرة من السكان دون سن 15 سنة.(وارين س. تومسون ودفيد ث. لويس. 1969. ص.114).

التركيب الاقتصادي للسكان:

إن توزيع الحرف والفعاليات الاقتصادية هو وليد التفاعل الدائم بين الإمكانات التي تقدمها البيئة وبين ما يمكن للإنسان استغلاله منها.

وتساهم دراسة التركيب الاقتصادي للسكان في صنع الخطط اللازمة لإقامة مشاريع التنمية الاقتصادية أو غيرها من الخدمات العامة. وينقسم السكان من حيث نشاطهم إلى "سكان فعالون" ويضم جميع الأفراد ضمن سن العمل أو القادرين عليه، إضافة إلى السكان العاملين في النشاطات الاقتصادية فعلا في أوقات معينة (JHON. I. CLARKE. 1972.P.63 (والسكان

الفعالون هم ذلك الجزء من السكان الذين يقومون بالعمل فعلا. وتختلف الدول في تحديد سن العمل، فقسم من الدول يحددها بين 15 – 65 سنة، والبعض الآخر بين 20 – 64 سنة، أو بين 15 – 59 سنة. إن سكان الولاية الذين بلغوا سن العمل عرفوا خلال الفترات السابقة 1977، 1987، 1998 وتقديرات 2000 تطورا كبيرا حيث سجل 174866، 168993، 219540، 252688 ساكن في سن العمل على التوالي، منهم 104264، 39659، 74860، 102974 سكان غير نشطين، أي لا يمارسون أي نشاط اقتصادي، جدول رقم (49).

جدول رقم (49): سكان الولاية في سن العمل النشطين وغير النشطين حسب السنوات (1977، 1987، 1998، 2000)

1977		1987		1998		2000	
سكان في سن العمل	سكان في سن العمل ولا يعملون	سكان في سن العمل	سكان في سن العمل ولا يعملون	سكان في سن العمل	سكان في سن العمل ولا يعملون	سكان في سن العمل	سكان في سن العمل ولا يعملون
174866	104264	168993	39659	219540	74860	252688	102974

المصدر: مديرية التخطيط لولاية باتنة مونوغرافيا.1988 – 1999 - 2000

من خلال الجدول نلاحظ أن السكان غير النشطين في عام 1977 كان مرتفعا، أما في سنة 1987 فقد انخفض إلى حد كبير، وهكذا بالنسبة لعام 1998، فقد انخفض أيضا. أما بالنسبة لعام 2000 فإننا نلاحظ أن عدد السكان العاطلين ارتفع بشكل كبير، وهذا نتيجة البطالة التي يعاني منها الشباب في هذه الولاية، سواء المتخرجين من الجامعات أو غيرهم، نتيجة للظروف الصعبة التي مرت بها البلاد، كعدم توفر الأمن و هجرة الكثير من سكان الريف و تركهم لأراضيهم الزراعية و هجرتهم إلى المدينة، مما جعلهم يساهمون بشكل كبير في خلق أزمة سكن و أزمة بطالة.

جدول رقم (50): النسبة المئوية للفئات العمرية لولاية باتنة (1977)

الفئات العمرية	عدد الذكور	%	عدد الإناث	%	المجموع الكلي	%
4 – 0	58074	21.1	53037	19.0	111111	20.0
9 – 5	43987	16.0	42925	15.4	86912	15.7
14 – 10	33997	12.3	30645	11.0	64642	11.6
19 – 15	31313	11.4	31420	11.2	62733	11.3
24 – 20	23607	8.6	25407	9.1	49014	8.8
29 – 25	17075	6.2	18307	6.5	35382	6.3
34 – 30	9957	3.6	11696	4.1	21653	3.8
39 – 35	9222	3.3	13673	4.9	22895	4.1
44 – 40	10195	3.7	12219	4.3	22414	4.0
49 – 45	8947	3.2	9083	3.2	18030	3.2
54 – 50	7750	2.8	7942	2.8	15692	2.8
59 – 55	5753	2.0	6602	2.3	12355	2.7
64 – 60	5727	2.0	5175	1.8	10902	1.9
69 – 65	5277	1.9	4060	1.4	9337	1.6
74 – 70	3387	1.2	2871	1.0	6258	1.1
75 فما فوق	3168	1.1	3474	1.2	6642	1.7
م. الولاية	277436	100	278536	100	555972	100

المصدر : D.P.A.T. Monographie de la Wilaya de Batna

جدول رقم (51): النسبة المئوية للفئات العمرية لولاية باتنة (1987)

الفئات العمرية	عدد الذكور	%	عدد الإناث	%	المجموع الكلي	%
4 – 0	75125	19.6	71699	18.5	146824	19.0
9 – 5	59375	15.5	57271	14.7	116628	15.1
14 – 10	52379	13.7	50076	13.0	102455	13.3
19 – 15	42677	11.1	42599	11.0	85276	11.0
24 – 20	32686	8.5	34796	8.9	67482	8.7
29 – 25	24134	6.3	24167	6.2	48301	6.2
34 – 30	13586	3.5	16534	4.2	30120	3.9
39 – 35	13490	3.5	18094	4.6	31584	4.1
44 – 40	13341	3.4	17241	4.4	30582	3.9
49 – 45	12468	3.2	14407	3.7	26875	3.4
54 – 50	10666	2.7	10990	2.8	21656	2.8
59 – 55	8353	2.1	8746	2.2	17099	2.2
64 – 60	7395	1.9	7011	1.8	14406	1.8
65 فما فوق	16510	4.3	14538	3.7	31048	4.0
م. الولاية	382167	100	388169	100	770336	100

المصدر : D.P.A.T. Monographie de la Wilaya de Batna

جدول رقم (52): النسبة المئوية للفئات العمرية لولاية باتنة (1998)

الفئات العمرية	عدد الذكور	%	عدد الإناث	%	المجموع الكلي	%
4 – 0	58226	11.9	55530	11.6	113756	11.8
9 – 5	66767	13.7	63941	13.4	130708	13.5
14 – 10	67793	14.0	65137	13.6	132930	13.8
19 – 15	58270	12.0	55797	11.6	114067	11.8
24 – 20	47170	9.7	45617	9.5	92787	9.6
29 – 25	38442	8.0	37171	7.7	75613	7.8
34 – 30	31312	6.4	31472	6.6	62784	6.5
39 – 35	27196	5.5	27686	5.8	54882	5.6
44 – 40	21140	4.3	23028	4.8	44168	4.5
49 – 45	17914	3.6	17403	3.6	35317	3.6
54 – 50	10971	2.2	11565	2.4	22536	2.3
59 – 55	10291	2.1	10972	2.3	21263	2.2
64 – 60	9127	1.8	10245	2.1	19372	1.9
69 – 65	7958	1.6	7953	1.6	15911	1.6
74 – 70	5794	1.1	5630	1.1	11424	1.1
75 فما فوق	7412	1.5	7696	1.6	15108	1.5
م. الولاية	485783	100	476843	100	962626	100

المصدر : D.P.A.T. Monographie de la Wilaya de Batna

جدول رقم (53): النسبة المئوية للفئات العمرية للقطر الجزائري (1987)

الفئات العمرية	عدد الذكور	%	عدد الإناث	%	المجموع الكلي	%
4 – 0	2124089	18.1	1829483	16.3	3953572	17.2
9 – 5	1788857	15.2	1653579	14.7	3442436	14.9
14 – 10	1467881	12.5	1401611	12.5	2869492	12.5
19 – 15	1239362	10.5	1229176	10.9	2468538	10.5
24 – 20	1115251	9.5	1079764	9.6	2195015	9.5
29 – 25	811537	6.9	816832	7.2	1628369	8.4
34 – 30	717050	6.1	672546	5.9	1389596	6.0
39 – 35	537949	4.5	511226	4.5	1049175	4.5
44 – 40	356661	3.0	378802	3.3	735463	1.1
49 – 45	344602	2.9	369326	3.2	713928	3.0
54 – 50	316320	2.7	344402	3.0	660722	2.8
59 – 55	260815	2.2	276639	2.4	537454	2.3
64 – 60	200263	1.7	206241	1.8	406504	1.7
69 – 65	154782	1.3	159714	1.4	314496	1.3
74 – 70	110942	0.9	112317	1.0	223259	0.9
75 فما فوق	159931	1.3	169384	1.5	329315	1.4
م. القـطر	11706292	100	11211042	100	22917334	100

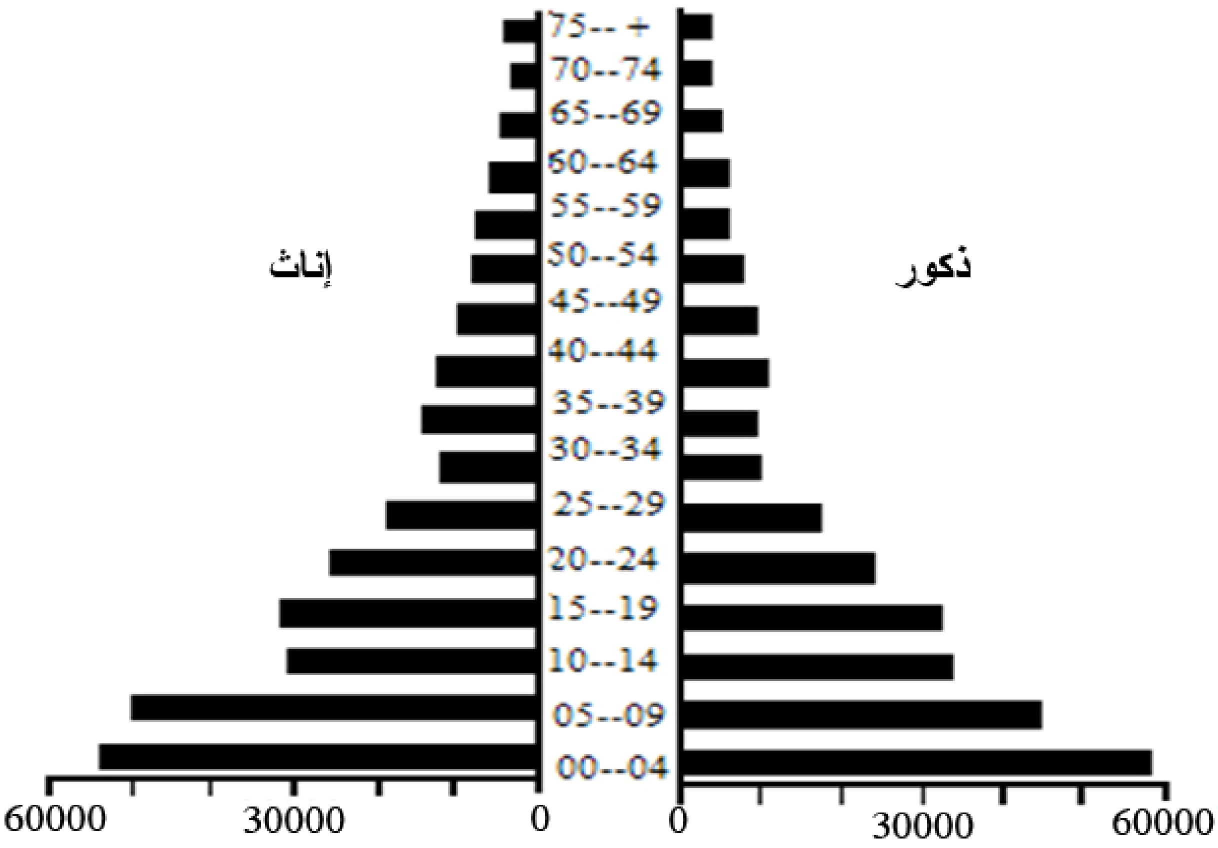
المصدر : D.P.A.T. Monographie de la Wilaya de Batna

جدول رقم (54): النسبة المئوية للفئات العمرية للقطر الجزائري (1998)

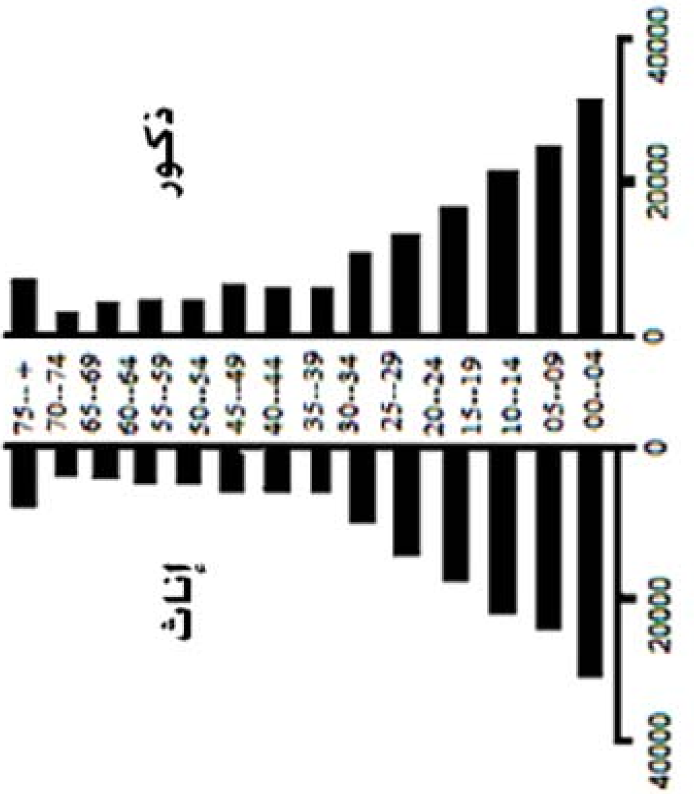
الفئات العمرية	عدد الذكور	%	عدد الإناث	%	المجموع الكلي	%
4 – 0	1627670	11.0	1552105	10.7	3179776	10.9
9 – 5	1820858	12.3	1753339	12.1	3574197	12.2
14 – 10	1918833	13.0	1849852	12.8	3768685	12.9
19 – 15	1782614	12.1	1716677	11.9	3499291	12.0
24 – 20	1472255	10.0	1442581	10.0	2914835	10.0
29 – 25	1259989	8.5	1242625	8.6	2502614	8.5
34 – 30	1056110	7.1	1044683	7.2	2100793	7.1
39 – 35	841768	5.7	825603	5.7	1667371	5.7
44 – 40	691275	4.7	686994	4.7	1378269	4.7
49 – 45	565289	3.8	543581	3.7	1108870	3.7
54 – 50	371843	2.5	390816	2.7	762659	2.6
59 – 55	345318	2.3	353181	2.4	698499	2.3
64 – 60	301247	2.0	320912	2.2	622159	2.1
69 – 65	252003	1.7	258614	1.7	510617	1.7
74 – 70	163292	1.1	168869	1.1	332161	1.1
79 – 75	107732	0.7	110243	0.7	217975	0.7
80 فما فوق	120493	0.8	141604	0.9	262097	0.9
م.القطر	14698589	100	14402278	100	29100867	100

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية باتنة.1999.

شكل رقم : 23

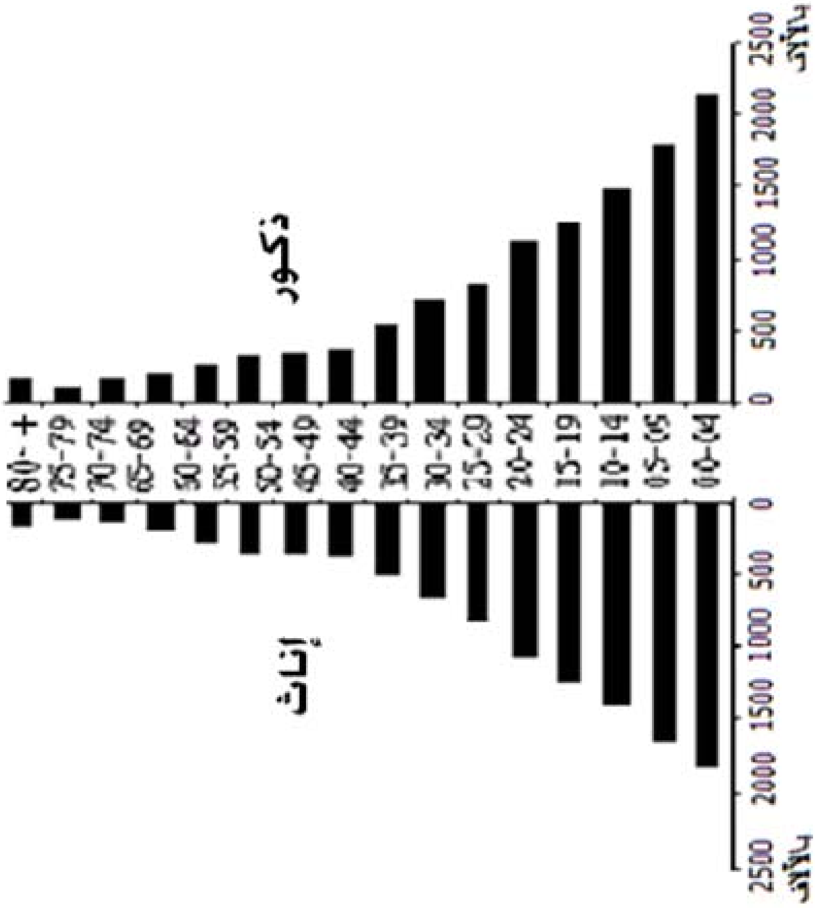


الهرم السكاني لولاية باتنة 1977



شكل 24

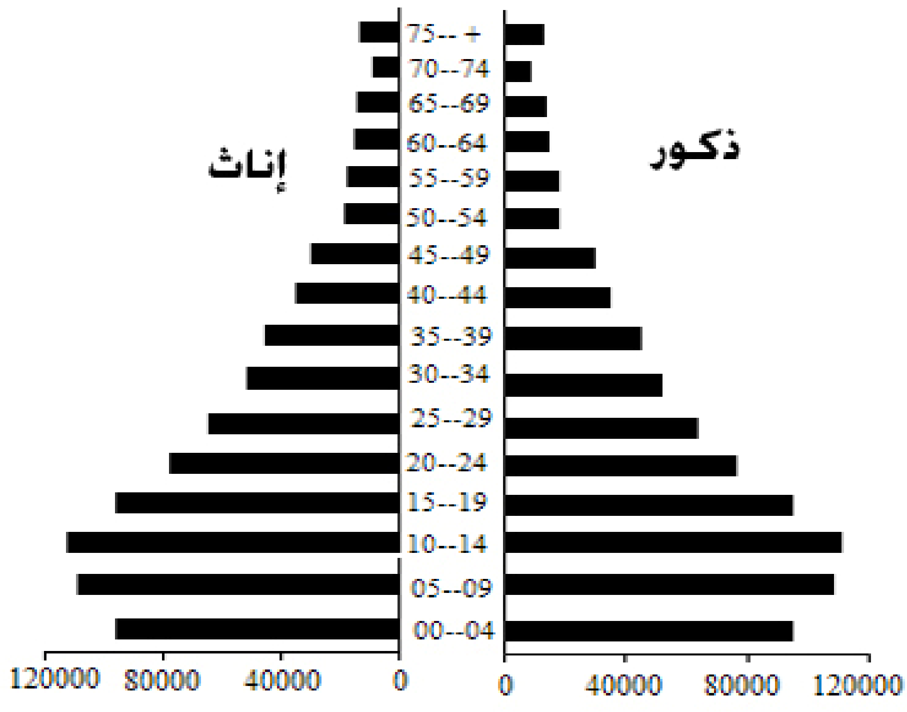
الهرم السكاني لولاية باتنة سنة 1987



شكل 25

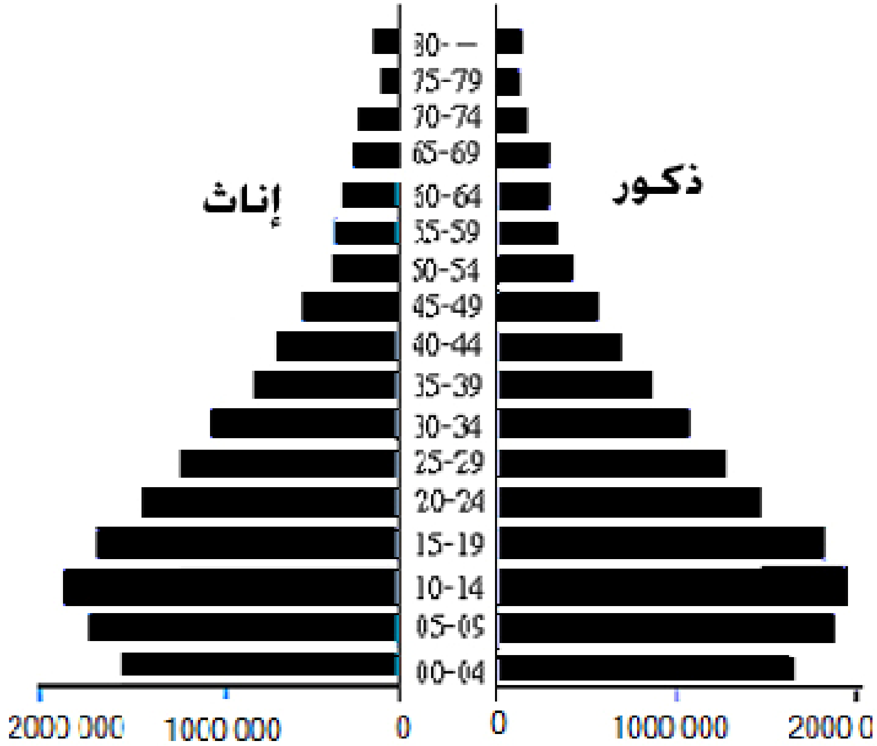
الهرم السكاني للقطر سنة 1987

شكل 26



الهرم السكاني لولاية باتنة سنة 1998

شكل 27



الهرم السكاني للقطر سنة 1998

جدول رقم (55): توزيع عدد السكان في سن العمل و عدد المشتغلين حسب الدوائر1987

الدوائر	عدد السكان	عدد السكان في سن العمل	عدد السكان المشتغلين	معدل النشاط %	معدل التشغيل %
باتنة	229442	55630	44808	24.24	80.50
عين التوتة	49969	11069	8239	22.15	74.40
آريس	57345	12776	10365	22.28	81.10
نقاوس	53410	11612	7937	21.74	68.30
رأس العيون	72275	16318	10939	22.58	67.00
سريانة	35944	7715	5805	21.46	75.20
بريكة	102788	22470	16881	21.86	75.10
المعذر	45962	10784	8677	23.46	80.40
مروانة	50027	10827	8062	21.64	74.40
ثنية العابد	56036	11005	8076	19.64	73.30
م. الولاية	753198	170126	130287	22.59	76.50

المصدر: الإحصاء العام للسكان و السكن 1987

و عليه يمكن تقسيم القوة البشرية إلى قسمين:

◈ الأفراد الداخلون في القوة العاملة:

هم جميع الأفراد الذين يساهمون فعلا بمجهودهم الجسماني أو العقلي في أي عمل يتصل بإنتاج السلع أو الخدمات سواء كانوا يعملون في عمل يتصل بإنتاج السلع أو الخدمات، أو كانوا يعملون بأجر أو بدون أجر، أو يعملون لحسابهم الخاص أو أصحاب أعمال، كما تشمل الطبقة العاملة العاطلين و القادرين على دخول سوق العمل و لكن لا يحصلون عليه بالرغم من رغبتهم فيه و البحث عنه.

ففي ولاية باتنة بلغ عدد العمال المشتغلون حسب تعداد 1987 ما يقارب 130287 مشتغل أي 76.50% من مجموع السكان البالغ عددهم في هذا التعداد 753198 نسمة، في حين انخفضت هذه النسبة في تعداد 1998 إلى 66% أي ما يعادل 144680 فردا مشتغلا من جملة

السكان البالغ عددهم في نفس السنة 972146 نسمة، أما تقديرات سنة 2000 فقد بلغ فيها عدد المشتغلين 149714 فردا مشتغلا أي ما يعادل 59.20% من جملة السكان البالغ عددهم في نفس السنة 1016036 نسمة(مديرية التخطيط لولاية باتنة 2000 ص123).

◈ **الأفراد الخارجون عن القوة العاملة:**

هم الأفراد الذين يقومون بأعمال لا تسهم مباشرة في إنتاج السلع و الخدمات، وتشمل هذه الفئة ربات البيوت و الطلبة، و غير القادرين عن العمل مثل العجزة الذين لا يمكنهم أداء أي عمل مستمر بسبب عاهة معقدة أو مرض مزمن، كما يدخل أيضا في هذه الفئة الأطفال والمحالين على المعاش.

ومن ملاحظتنا للجدول رقم (55) الذي يبين توزيع السكان في سن العمل وعدد المشتغلين عبر الدوائر لسنة 1987، يتضح جليا أن معدلات النشاط متقاربة في معظمها (19–24%).

إن هذه النسبة لا تعبر بدقة عن الإسهام الاقتصادي و ذلك لكون هذا المعدل عبارة عن نسبة بسطها القادرون على العمل و مقامها جملة عدد السكان، و أنه يتأثر تأثيرا كبيرا مثل سائر المعدلات الخامة الأخرى بارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاضها و ما تحدثه من اتساع وضيق في قاعدة الهرم السكاني. و من الجدول أيضا نلاحظ أن معدل النشاط الاقتصادي حسب الدوائر يتباين من دائرة إلى أخرى، ويأتي في مقدمتها دائرة باتنة أو بالأحرى مدينة باتنة كونها المركز الإداري وبالتالي احتوائها على كل أو معظم الفعاليات و النشاطات الاقتصادية و المرافق الحيوية وبالتالي توفر مناصب الشغل فيها أكثر من الدوائر الأخرى، وهكذا بالنسبة لمعدل التشغيل فإنه يتباين أيضا من دائرة إلى أخرى و هو في معظمه متقارب، و تأتي في المقدمة دائرة آريس بـ 81.1 % من مجموع عدد المشتغلين فيها، تليها دائرة باتنة بـ 80.5%. إن ارتفاع معدل التشغيل في دائرة آريس يعود لاحتوائها في تلك الفترة (1987) على 08 بلديات (آريس، تيغانيمين، اشمول، فم الطوب، اينوغيسن، تكوت، كيمل، غسيرة). ومعدل التشغيل في الدوائر يخضع لعدة عوامل تتحكم في ارتفاعه وانخفاضه هي:

- قدم و حداثة الدائرة.
- الموقع الجغرافي للدوائر في الولاية.
- عدد السكان لكل دائرة.
- المنشأة القاعدية التي تملكها كل دائرة.

فمثلا بالنسبة للموقع الجغرافي نلاحظ أن كل من دائرتي بريكة و عين التوتة اللتان تقعان على طرق وطنية مهمة سجلتا معدل تشغيل مرتفع 75.1% و 74.4% على التوالي، فبالنسبة للأولى تقع على الطريق الوطني الرابط بين ولاية باتنة و ولاية المسيلة، في حين تقع دائرة عين التوتة على الطريق الوطني الرابط بين ولاية باتنة وولاية بسكرة، كما أن المسافة الفاصلة بين الدائرة و مركز الولاية لها تأثير على معدل التشغيل، فمثلا دائرة المعذر التي تبعد عن مركز الولاية بـ 17 كم وصل معدل التشغيل فيها إلى 80.4% و هو يقارب معدل التشغيل بدائرة باتنة، و يعود هذا الارتفاع إلى أن الكثير من هؤلاء الشغيلة يعملون في مدينة باتنة وفي المساء يعودون إلى مدينة المعذر، أما معدل التشغيل في كل من دائرتي نقاوس و رأس العيون فهو منخفض مقارنة بدوائر الولاية الأخرى 68.3% و 67.0% على التوالي، و يرجع ذلك إلى بعد الدائرتين عن مركز الولاية، و طبيعة الطرق المؤدية إلى الدائرتين، وكذلك قلة الخدمات بصفة عامة مما أدى إلى انخفاض معدل التشغيل فيهما.

جدول رقم (56): توزيع عدد السكان في سن العمل و عدد المشتغلين حسب الدوائر1998

الدوائر	عدد السكان	عدد السكان في سن العمل	عدد السكان المشتغلين	معدل النشاط %	معدل التشغيل %
باتنة	258823	63211	43424	24.42	69
تازولت	31250	6833	5274	21.86	77
المعذر	28713	7154	5363	24.92	75
آريس	28394	6585	5411	23.19	82
ثنية العابد	32340	6090	4471	18.83	73
مروانة	62923	13640	9295	21.68	68
بريكة	105938	23014	13502	21.72	59
عين التوتة	58068	12593	8722	21.69	69
نقاوس	45719	10099	6714	22.09	66
سريانة	26289	5701	4471	21.69	78
رأس العيون	89450	20257	9354	22.65	46
تكوت	20252	4302	2983	21.24	69
بوزينة	14153	2969	1580	20.98	53
إشمول	19971	4402	3445	22.04	78
منعة	18152	3188	2250	17.56	71
الشمرة	21935	4717	3332	20.50	71
عين جاسر	20688	4376	3251	21.15	75
الجزار	36976	8193	4155	22.16	51
أولاد س. سليمان	23938	5073	2712	21.19	53
سقانة	7079	1679	1066	23.72	63
تيمقاد	21113	5464	3905	25.88	71
م. الولاية	972164	219540	144680	22.58	66

المصدر: D.P.A.T. Monographie de la Wilaya de Batna. 1999.

جدول رقم (57): توزيع عدد السكان في سن العمل و عدد المشتغلين حسب الدوائر2000

الدوائر	عدد السكان	عدد السكان في سن العمل	عدد السكان المشتغلين	معدل النشاط %	معدل التشغيل %
باتنة	274391	73782	45407	26.89	61.5
تازولت	32627	7851	5392	24.06	68.6
المعذر	29776	8166	5471	27.42	67.0
آريس	30170	7733	5701	25.63	73.7
ثنية العابد	33800	7008	4584	20.73	65.4
مروانة	65825	15712	9632	23.87	61.3
بريكة	108574	25968	14109	23.92	54.3
عين التوتة	60674	14485	8947	23.87	61.7
نقاوس	47811	11647	7038	24.36	60.4
سريانة	26820	6402	4542	23.87	70.9
رأس العيون	93223	23243	9549	24.93	41.0
تكوت	21174	4949	3042	23.37	61.4
بوزينة	14612	3375	1623	23.10	48.0
إشمول	20652	5010	3509	24.26	70.0
منعة	18955	3665	2326	19.33	63.4
الشمرة	22823	5406	3432	23.69	63.4
عين جاسر	21243	4923	3304	23.28	67.1
الجزار	38759	9452	4275	24.39	45.2
أولاد س. سليمان	24969	5826	2757	23.33	47.3
سقانة	7377	1926	1080	26.11	56.0
تيمقاد	21881	6235	3996	28.49	64.1
م. الولاية	1016036	252688	149714	24.87	59.2

المصدر: D.P.A.T. Monographie de la Wilaya de Batna. 2001.

رابعا: آفاق تطور السكان لغاية سنة 2030

من أهم الحقائق في الوضع الحالي 2005 أن أكثر من 39.2% من سكان الولاية هم في سن الخامسة عشرة من العمر، وعند وصول هذه الفئة إلى سن الزواج أي بعد خمسة عشرة أو عشرون سنة سيرتفع سكان الولاية خاصة إذا إ ستمر انخفاض الوفيات نتيجة تحسن مستوى الخدمات الصحية والاقتصادية التي تقدمها الدولة للمواطنين، وفي حالة بقاء معدل النمو السكاني في الولاية منخفضا أو يتراوح بين 2.4%. وأقل من ذلك بالنسبة للدوائر، نتوقع سكان الولاية في حدود سنة 2030 حسب معدل النمو الحالي والذي قدر بـ 2% في المتوسط في الحالة الأولى، وبالتالي فان تقد يرات سكان الولاية في حدود سنة 2030 سيكون

(1865434 نسمة).

أما تقديرات الحالة الثانية عندما يكون معد النمو السكاني 1.5% في المتوسط فان عدد سكان الولاية سيصبح في حدود سنة 2030 (1649737 نسمة)، أما تقديرات الحالة الثالثة عندما يكون معدل النمو السكاني 1% في المتوسط فان عدد سكان الولاية سيكون في حدود سنة 2030 (1458145 نسمة) لقد تبين لنا من خلال هذا العرض أن سكان الولاية يتزايدون بمعدل حالي أي سنة 2005

وإذا افترضنا أن معدلات الزيادة السكانية للفترة القادمة 2030 سوف تبقى ثابتة ، نتوقع أن يصل سكان الولاية بحدودها الحالية إلى 1865434 نسمة عام 2030، هذا إذا لم تحدث تغييرات كبيرة خلال السنوات القادمة تؤثر في نسبة معدلات النمو السكاني مثل حركة المواليد والوفيات والهجرة من الولاية وإليها، وبعض الحوادث الأخرى الطبيعية وغيرها مثل تعديل الحدود الإدارية.

أما الاحتمال الثاني والذي نتوقع أن يتزايد السكان بمعدل نمو 1.5% للفترة القادمة 2030 فان تقديرات السكان سيصبح في سنة 2030 في حدود 1649737 نسمة.

أما الاحتمال الثالث والذي نتوقع أن يتزايد سكان الولاية بمعدل نمو 1% للفترة القادمة 2030. فانه سيصبح في سنة 2030 (1458145 نسمة)،هذا إذا استمر سكان الولاية في

تطبيق سياسة تنظيم النسل أو تباعد الولادات أو تأخير سن الزواج لكلى الجنسين او تغير الحدود.

ونظرا لارتفاع مستوى التحضر في الولاية 78% سنة 1998 فإننا نتوقع الاحتمال الثاني الذي يميل نحو الانخفاض في معدلات النمو السكاني.

مما سبق يمكن القول أن كل هذه الاحتمالات ما هي إلا عبارة عن توقعات مستقبلية قد تتحقق وقد لا تتحقق أي حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية للولاية و الوطن.

خلاصة الفصل

لقد حدد الباحثون في الدراسات السكانية تأثير عاملين ديموغرافيين في نمو السكان، وبالتالي على عددهم الكلي و هي حركة السكان الطبيعية (الفرق ين المواليد والوفيات والهجرة)، بالإضافة إلى التغيرات الإدارية، ويمثل سكان الولاية 3.2%من مجموع سكان الجزائر حسب تعداد 1998، أما بالنسبة لمعدلات النمو السكاني ومن خلال ما تبين من المراحل المدروسة في هذا الفصل أن معدل النمو في تعداد 1998 قد انخفض عن المعدلات السابقة بمقدار 1%، إن هذا الانخفاض يعود إلى إتباع السكان في هذه الفترة سياسة تنظيم النسل، كذلك عدم توفر الأمن قلل من نسبة الإقبال على الزواج، وهذا ما أدى إلى انخفاض المواليد وبالتالي نسبة النمو. أما على نطاق دوائر الولاية ومن خلال الجدول فإن معدل النمو السنوي للسكان متقارب في معظم الدوائر، ومرتفع نوعا ما نتيجة استتباب الأمن، مما شجع السكان العودة إلى مناطقهم الأصلية و الإقبال على الزواج، وعن الزيادة الطبيعية فإن البيانات المتوفرة عن المواليد والوفيات تبدو أدنى من الواقع، مع أن سجلا مكاتب الصحة والبلديات هي الأساس في هذا الجانب، إلا أننا نلاحظ عدم الدقة في بياناتها أحيانا فقد تسجل بعض حوادث الولادات والوفيات لمناطق لا تعود إداريا لنفس المركز الذي تم فيه التسجيل،أما إذا قارنا معدل الزيادة الطبيعية في الولاية بالمعدل الوطني فإننا نلاحظ تقاربا واضحا بينهما، أما على مستوى الدوائر فأعلى معدل كان في دائرة أريس، ثم دائرة نقاس، مروانة، بريكة، ثم دائرة باتنة، أما بقية الدوائر فإن معدل الزيادة الطبيعية فيها منخفض مقارنة بالدوائر السالفة الذكر.

إن هذا التباين يعود إلى الظروف الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية لكل دائرة ومدى تقبل سكان كل دائرة في إتباع سياسة تنظيم النسل، أما بالنسبة لدائرتي أولاد سي سليمان، سقانة فإن سبب ارتفاع الوفيات عن المواليد يرجع إلى كون هاتين الدائرتين تنعدم فيهما الخدمات الصحية، مما جعل مواطنيها التوجه إلى دائرتي نقاس وبريكة عندما تكون لديهم حالة ولادة، وبالتالي فإن المولود يتم تسجيله في المركز الذي تمت الولادة فيه، وهذا ما أدى إلى

ارتفاع الوفيات عن المواليد.

وبخصوص معدل المواليد في الولاية، فقد انخفض بشكل واضح، فبعد أن وصل 3.9% في عام 1987 انخفض إلى 2.1% في عام 2002، ويعود ذلك إلى إتباع السكان سياسة تنظيم النسل، خاصة في المناطق الحضرية، أما على مستوى الدوائر فيختلف من دائرة إلى أخرى، حسب طبيعة كل دائرة إن كانت حضرية أم ريفية ومدى توفر الخدمات فيها.

وبخصوص معدلات الوفيات في الولاية يمكن القول أنه من المعدلات المنخفضة حيث بلغ في عام (1987) 5‰،انخفض إلى 4.3‰ في عام 1998، ثم انخفض من أخرى إلى 4‰ في عام 2002 وهذا دليل على مدى تحسن مستوى الخدمات الصحية في الولاية مقارنة بالسنوات الماضية، أما على مستوى الدوائر فهو يختلف من دائرة إلى أخرى، ففي دائرة باتنة بلغ 67‰ في عام 1987، تليها كل ن دائرتي نقاوس وبريكة، أما بقية الدوائر فإن معدل الوفيات فيها ينخفض إلى أقل من 3‰، ويعود سبب ارتفاع الوفيات في دائرة باتنة مقارنة بالدوائر الأخرى، إلى دقة تسجيل البيانات فيها وعدم دقتها في الدوائر الأخرى، خاصة ذات الطابع الريفي، أما إذا قارنا معدل الولاية مع معدل بعض الولايات المجاورة (قسنطينة، خنشلة، سطيف، أم البواقي) فإننا نرى أن المعدل متقارب جدا مع هذه الولايات. وفيما يتعلق بمعدل وفيات الرضع فهو يختلف من سنة إلى أخرى، مرة يرتفع وأخرى ينخفض، ففي عام 1998 وصل 36.4‰، بينما في عام 2003 انخفض إلى 32.4‰، ومقارنة مع الولايات المجاورة يمكن القول أنه متقارب باستثناء ولاية قسنطينة الذي يرتفع فيها هذا المعدل وحسب السنوات 1998، 2002 إلى 55‰، 58‰ ربما يكون هذا الارتفاع إلى كون مدينة قسنطينة عاصمة الشرق الجزائري ومركز الولاية وتتوفر فيها الخدمات الصحية بشكل جيد، مما جعلها مقصد الكثير من الحوامل حتى من خارج حدود الولاية قصد الوضع في مستشفياتها وبالتالي فإن حالات الوفاة التي تتم عند الولادة تسجل في قسنطينة، مما جعل معدلات الوفيات فيها مرتفعة، إضافة إلى دقة التسجيلات، أما جعل على المستوى الوطني، فقد بلغ وللسنوات 98-2002 على التوالي 34.8‰، 32.1‰ وهي تسير دائما نحو الانخفاض، وهذا دليل على تحسن

المستوى الصحي في الولاية وفي الوطن بصفة عامة.

وفيما يخص التركيب السكاني في الولاية ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع تبين أن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث في تعدادي 77-1987، أما تعداد 1998 فإن النسبة تميل إلىالتعادل بين الجنسين، وهكذا بالنسبة لتقديرات 2000، 2002، فقد بلغت نسبة الذكور إلى مجموع السكان 51.3%، 51.7%، 50.5% على التوالي، و50.5%، 50.4% بالنسبة لتقديرات 2000-2002 على التوالي. وعن التركيب العمري في الولاية وتبعا للتعدادات السالفة الذكر قسمنا سكان الولاية إلى ثلاث مجاميع عمرية :

- الفئات العمرية التي تقل أعمارها عن 15 سنة في كلا الجنسين ويمثلون 47.3%،

47.4%، 39.1% من مجموع سكان الولاية، وتدل هذه النسبة أن المجتمع السكاني لولاية باتنة من المجتمعات الفتية، أما بالنسبة لتعداد 1998 نلاحظ انخفاض هذه النسبة إلى 39.1% ويرجع ذلك إلى إتباع سكان الولاية سياسة تنظيم النسل أي تباعد الولادات، وعند مقارنتنا هذه الفئة بمثيلاتها في القطر لاحظنا أنها متقاربة.

- الفئات العمرية التي تنحصر أعمارها بين(15-59) والتي تمثل القوة العاملة في أي

مجتمع سكاني، وقد بلغت نسبتها في الولاية 49.2%، 48.8%، 54.3%، أما في القطر فقد بلغت 48.5%، 49.6%،57.1% وهي متقاربة أيضا مع الولاية.

- الفئات العمرية التي تزيد أعمارها عن(60 سنة) فأكثر فهي منخفضة في عموم القطر.

ومن خلال ملاحظتنا للهرم السكاني لولاية باتنة تبين أنه متسع في القاعدة والتدرج من سن الستين فما فوق، غير أننا نلاحظ أن الهرم السكاني لعام 1998 بدأت قاعدته تضيق نتيجة إتباع السكان سياسة تنظيم النسل، مما أدى إلى انخفاض المواليد.

أن المجتمع السكاني لولاية باتنة كما جاء في الفصل مجتمع ترتفع فيه نسبة صغار السن الأقل من15 سنة، ويترتب على هذا ارتفاع نسبة المعالين، إضافة إلى كبار السن، وعليه يمكن القول أن نسبة الإعالة الكلية في الولاية مرتفعة وحتى على مستوى القطر. أما السكان الذين هم في

سن العمل ولا يعملون فهو في ازدياد مستمر، وهذا نتيجة البطالة التي يعاني منها الشباب سواء متخرجين من الجامعات أو غيرهم.

وفيما يتعلق بالهجرة الداخلية يمكن القول أنها ظاهرة حضارية وثورة قام بها الفلاح ضد الفقر والتخلف، بسبب عدم توفر الخدمات في الريف كالتعليم والصحة والماء والكهرباء إلى غير ذلك من الخدمات وتوفرها في المدينة. والهجرة الداخلية قبل الاستقلال كانت ضئيلة، ثم أخذت بعد ذلك في الارتفاع في معظم ولايات القطر، وعند البحث عن الأسباب التي دفعت بالسكان الريفيين إلى ترك قراهم ومزارعهم، علينا أن نميز بين عوامل جذب في المدينة وعوامل طرد في الريف، وتتمثل عوامل جذب في توفر ظروف العمل وتركز الإنتاج والصناعة والخدمات وبعض وسائل الترفيه في المدن والتعليم والسكن الملائم أدى إلى الهجرة الداخلية، أما عوامل الطرد فتعود بالدرجة الأولى إلى العامل الاقتصادي، أي انخفاض الدخل الفردي بسبب ضآلة حيازتهم الزراعية أو عدم وجودها، كذلك دخول المكننة الزراعية بشكل واسع وإحلالها محل اليد العاملة ساعد سكان الريف على الهجرة إلى المدينة ولإيقاف هذه الظاهرة يجب الاهتمام بالأرض ورفع الإنتاج من أهم عوامل إيقاف الهجرة من الريف إلى المدينة.

وقد مرت الهجرة نحو مدينة باتنة عبر خمس مراحل، كانت الأولى في عام 1954-1966 بسبب عدم توفر الأمن والاستقرار في الريف، أما المرحلة الثانية 1966-1977 فقد انخفض عدد المهاجرين عن الفترة السابقة بسبب عودة سكان الريف إلى مناطقهم الأصلية، خاصة بعد أن حظيت الولاية ببرنامج خاص بتنميتها وبموجبه بدأ الاعتناء بالأرياف، أما المرحلة الثالثة 77-1987 فقد ارتفع عدد المهاجرين مرة أخرى بسبب المشروع الكبير الذي عرفته مدينة باتنة، وهو انجاز منطقة صناعية التي بظهورها جلبت العديد من المهاجرين، وفيما يخص المرحلة الرابعة فقد انخفض فيها عدد المهاجرين، حيث أدت الأوضاع الأمنية التي عرفتها المنطقة إلى مغادرة سكان الريف لمناطقهم واللجوء إلى مناطق أخرى من الوطن. أما المرحلة الخامسة والأخيرة، أن ما يمكن القول عنها هو عبارة عن تحويل بعض الأشخاص

أماكن إقامتهم من مدينة باتنة نحو الدوائر الأخرى والعكس ومن أبرز نتائج الهجرة الداخلية تغيير حجم السكان، ويكون هذا التغيير في اتجاهين متعاكسين أحدهما يتمثل في زيادة السكان في المناطق المستقبلة والآخر يتمثل في تناقص عدد السكان في المناطق المرسلة، أما المتغير الثاني فيتمثل في تغيير التركيب العمري والنوعي للسكان بين المنطقة المرسلة والمستقلة.

الفصل الرابع

النشاط الاقتصادي

أولا: القطاع الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني

ثانيا: قطاع الصناعة

خلاصة الفصل.

الفصل الرابع

النشاط الاقتصادي

سنتناول في هذا الفصل أهم النشاطات الاقتصادية التي تتميز بها ولاية باتنة.

أولا: القطاع الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني

تتميز المحاصيل الزراعية في الولاية بقلة تنوعها وسيطرة محا صيل قليلة على الجزء الأكبر من مسا حة الأراضي الزراعية. ويعد القمح والشعير من أهم المحاصيل التي تزرع في الولاية من حيث المساحة، تليها الخضر بنوعيها الصيفي والشتوي ، ثم الفواكهة ، وبعدها بقية المحاصيل الأخرى والتي تعتبر ثانوية لصغر مساحتها المزروعة.

تبلغ مساحة الأراضي الفلاحية الإجمالية بالولاية 1203876 هكتارا موزعة على النحو التالي:

جدول (58): التوزيع العام لأراضي الولاية (1998)

نوع الأراضي	المساحة (هـ)	النسبة المئوية (%)
الأراضي الصالحة للزراعة	420177	34.90
الخشب والغابات	235964	19.60
المراعي والمساحات	344310	28.60
الأراضي الحلفية	11582	0,97
الأراضي غير المنتجة	191843	15.93
المساحة الإجمالية للولاية	1203876	100.00

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية باتنة 1998

المساحة الصالحة للزراعة والمستغلة فعلا تمثل 34,90% من المساحة الإجمالية للولاية والتي تمثل 1203876 هكتارا ، تتوزع حسب الجدول التالي:

جدول (59): توزيع المساحات الصالحة للزراعة حسب نوع الغلة (1997 – 1998)

نوع الغلة	المساحة المستغلة (هـ)	النسبة المئوية
الحبوب	150065	35.71
العلف	16166	03.85
زراعة البقول	5234	01.25
الزراعة الصناعية	530	00.13
زراعة الأشجار المثمرة	7570	01.80
المساحة التناوبية	240475	57.23
الزراعة الجافة	137	00.03
المساحة الإجمالية	420177	100.00

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية باتنة

جدول (60): توزيع المساحات حسب القطاع القانوني ونوع الغلة (1997 – 1998)

نوع الغلة	القطاع الخاص		القطاع العام		المجموع
	المساحة (هـ)	النسبة المئوية (%)	المساحة (هـ)	النسبة المئوية (%)	
الحبوب	146692	97.7	3373	2.3	150065
المساحة التناوبية	238489	99.17	1986	0.82	240475
العلف	15790	97.7	376	2.3	16166
الزراعة الصناعية	530	-	-	-	530
الزراعة الجافة	137	-	-	-	137
زراعة البقول	5224	99.8	10	0.2	5234
زراعة الأشجار المثمرة	7550	99.7	20	0.3	7570
المجموع	414412	98.6	5765	1.4	420177

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية باتنة

جدول (61): التوزيع العام لأراضي الولاية (2000)

نوع الأراضي	المساحة (هـ)	النسبة المئوية (%)
المساحة الصالحة للزراعة	422677	35.10
الخشب والغابات	235964	19.60
المراعي والمساحات	344310	28.60
الأراضي الحلفية	11582	01.00
الأراضي غير المنتجة	189343	15.70
المساحة الإجمالية للولاية	1203876	100.00

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية باتنة

أما بالنسبة للمساحة الصالحة للزراعة والتي تمثل 35.10% من المساحة الإجمالية للولاية، أي 422677 هـ، تتوزع كالتالي :

جدول (62) توزيع المساحات الصالحة للزراعة حسب نوع الغلة (1999 – 2000)

نوع الغلة	المساحة المستغلة (هـ)	النسبة المئوية
الحبوب	134000	31.70
العلف	15500	03.66
الزراعة السباخية	3367	00.80
الزراعة الصناعية	856	00.20
زراعة الأشجار المثمرة	7144	01.70
المساحة التناوبية	261810	61.94
المساحة الإجمالية	422677	100.00

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية باتنة

ومن خلال الجدول يتضح أن زراعة الحبوب هي الغلة الرئيسية المستغلة في الولاية، ثم تأتي بعد ذلك المساحات التناوبية، ثم المساحات المخصصة للعلف والتي تمثل 3.66%، ثم الأشجار المثمرة التي تمثل 1.70% حيث تسيطر أشجار المشمش على باقي الأشجار المثمرة الأخرى، ثم الزراعة السباخية التي تمثل نسبة ضئيلة جدا، فهي تمثل 0.80% من المساحة الإجمالية، والأنواع المسيطرة هي البطاطا، الطماطم، الثوم، البصل، وأخيرا الزراعة الصناعية التي تحتل المرتبة الأخيرة بـ 0.20%. هذا فيما يتعلق بتوزيع الأراضي الصالحة للزراعة والمستغلة فعلا حسب أنواع الغلات.

أما عن توزيع هذه المساحات وحسب القطاع القانوني ونوع الغلة فهي تتوزع كالتالي

جدول (63) توزيع المساحات حسب القطاع القانوني ونوع الغلة (1999 -2000)

نوع الغلة	القطاع الخاص		القطاع العام		المجموع (هـ)
	المساحة (هـ)	النسبة المئوية (%)	المساحة (هـ)	النسبة المئوية (%)	
الحبوب	130000	97.0	4000	3.0	134000
المساحة التناوبية	258310	98.6	3500	1.3	261810
العلف	15280	98.5	220	1.4	15500
الزراعة الصناعية	856	100	-	-	856
الزراعة السباخية	3353	99.6	14	0.4	3367
زراعة الأشجار المثمرة	7114	99.6	30	0.4	7144
المجموع	414913	98.2	7764	1.8	422677

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية باتنة 2000

يتبين من الجدول أن القطاع الخاص يستحوذ على معظم المساحات الصالحة للزراعة وحتى نوع الغلات المزروعة فيها. مثلا المساحات المزروعة بالحبوب عند القطاعين نجد أن القطاع الخاص يملك 130000 ها بنسبة 97% من المساحة الإجمالية الصالحة لزراعة الحبوب و31.3% من المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة. بينما نجد القطاع العام لا تتجاوز مساحته 4000 ها أي بنسبة 3% من المساحة الإجمالية الصالحة لزراعة الحبوب و0.9% من المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة. وهكذا بالنسبة لكل الغلات الأخرى.

إن سبب استحواذ القطاع الخاص على معظم المساحات الزراعية يعود إلى تراجع الدولة عن هذا القطاع بسبب فشله واسترجاع الأراضي المؤممة لأصحابها الأصليين، ثم توزيع

الأراضي التي كان يملكها المعمرون على الفلاحين الذين كانوا يستغلونها ويستفيدون منها، باستثناء بعض المزارع النموذجية التي لا تزال ملكا للدولة.

أما بخصوص كمية الإنتاج فإنها تتباين من سنة إلى أخرى، مرة ترتفع ومرة تنخفض. ففي موسم الحصاد 1997 – 1998 وصل إنتاج الحبوب في القطاع الخاص إلى 566069قنطارا أي بمعدل 4 قناطير للهكتار الواحد، أما في القطاع العام فقد وصل الإنتاج ولنفس الموسم 15595 قنطارا أي بمعدل 6.4 قناطير للهكتار الواحد، وهو معدل منخفض جدا، أما موسم الحصاد 1999 – 2000، فقد بلغ الإنتاج في القطاع العام 24038 قنطارا أي بمعدل 6 قناطير للهكتار الواحد، وهومعدل منخفض جدا، أما موسم 2002 – 2003 فقد بلغ الإنتاج 1519730 (مديرية الفلاحة لولاية باتنة. 2005. سجل) قنطارا أي بمعدل 13 قنطارا للهكتار الواحد جدول رقم(67).

مما تقدم يمكن القول أن الإنتاج يرتفع عند القطاع الخاص وينخفض في القطاع العام، ويعود ذلك إلى أن القطاع الخاص يستحوذ على معظم الأراضي الفلاحية، وبالتالي ارتفاع الإنتاج عنده وانخفاضه عند القطاع العام.

وبصفة عامة فإن مردودية الهكتار الواحد منخفضة جدا مقارنة بمنطقة الجنوب الجزائري، ويعود هذا الانخفاض في الإنتاج إلى الإهمال شبه الكامل للأراضي الفلاحية، خاصة في العشرية الماضية، أين ترك الفلاح أرضه وهاجر إلى المدينة بحثا عن الأمن والاستقرار، إضافة إلى جهل الفلاح وعدم معرفته بأمور الفلاحة، وهذا أيضا ساعد على انخفاض مردودية الهكتار الواحد، كما هو موضح في الجدولين التاليين لموسمي حصاد 1997 – 1998 و1999 – 2000:

جدول (64) الإنتاج والمردودية حسب القطاع الخاص والعام: 1997– 1998

نوع الغلة	القطاع الخاص		القطاع العام		المجموع	
	الإنتاج (ق)	معدل مردود (ق/ هـ)	الإنتاج (ق)	معدل مردود (ق/ هـ)	الإنتاج (ق)	معدل مردود (ق/ هـ)
الحبوب	566069	6	15595	7	581664	6
العلاف	496145	32	6620	29	502765	30
الحبوب الجافة	6900	50	-	-	6900	50
البقول	489414	93	800	80	490214	90
الأشجار المثمرة	329352	40	518	25	329870	40

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية باتنة (سجل)

جدول (65) الإنتاج والمردودية حسب القطاع الخاص والعام: 1999– 2000

نوع الغلة	القطاع الخاص		القطاع العام		المجموع	
	الإنتاج (ق)	معدل مردود (ق/ هـ)	الإنتاج (ق)	معدل مردود (ق/ هـ)	الإنتاج (ق)	معدل مردود (ق/ هـ)
الحبوب	24038	4	1344	4	25382	4
العلاف	478690	20	280	25	481490	24
الحبوب الجافة	-	-	-	-	-	-
البقول	533946	84	2000	150	535946	90
الأشجار المثمرة	541299	33	800	26	242099	32

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية باتنة (سجل)

الدورة الزراعية:

إن الطريقة المتبعة في زراعة الأرض في الجزائر تختلف من ولاية لأخرى وذلك حسب نوعية الأرض، ومدى خصوبتها، وتوفر مياه الري سواء الأمطار منها أو المياه السطحية. وفي ولاية باتنة حيث أغلب الأراضي الصالحة للزراعة تخصص لزراعة الحبوب 35.1% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة.

إن الطريقة المتبعة في استغلال الأراضي (النير والنير)، إذ تستغل أكثر من نصف المساحة بالزراعة الشتوية، أي القمح والشعير والشوفان، ويترك الباقي بورا ليزرع في السنة التالية زراعة شتوية أيضا. أما الزراعة الصيفية فتزرع بنسبة 1.8% من المساحة الصالحة للزراعة، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بنسبة الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب، وهذا يعود إلى قلة المياه الجوفية والأمطار أيضا، مما أدى إلى استغلال معظم المساحات بزراعة الحبوب.

إن تطبيق نظام الدورة الزراعية سيعطي حتما إنتاجا جيدا، لأنها ستوزع الإيراد المزرعي على مدار السنة، كما أنها تقلل احتمال تعرض المزارع للخسارة بسبب تنوع المحاصيل الزراعية. (عباس فاضل السعدي.1976. ص115)

المكننة الزراعية:

تلعب المكننة الزراعية دورا هاما في تطوير الزراعة وتحقيق تنمية الإنتاج الزراعي. واستعمال الآلات الزراعية كالجرارات وآلات الحصاد تساعد على سرعة إنجاز العمليات الزراعية، وتحقيق زيادة الإنتاج. ويستعمل فلاحو الولاية المكنات والآلات في محصول القمح والشعير، سواء في موسم الحرث أو موسم الحصاد. ولم يعد الفلاح يعتمد على الوسائل البدائية التي كان يعتمد عليها في الماضي، باستثناء المناطق الوعرة التي لا يمكن للجرار الوصول إليها.

إن هذا التغير في واقع الفلاحة في ولاية باتنة يعود إلى اهتمام السلطات المحلية بالفلاحة، باعتبارها العمود الفقري لسكان الولاية، وعليه فإن كل الجهود منصبة على تحسين

هذا القطاع الحيوي، وذلك عن طريق توفير الإمكانيات المادية والبشرية ومساعدة الفلاحين بكل المتطلبات.

◆ طرق النقل والمواصلات:

إن حركة النقل والمواصلات تكون عادة وليدة النشاط الاقتصادي، وتزايده واتجاهه نحو التخصص في الإنتاج، وقد يحدث عكس ذلك فيصبح النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وليدة المواصلات، وتيسير النقل في بعض المناطق الجديدة من حيث تعميرها وسكن العناصر المهاجرة المتحضرة فيها.(محمد أبوعيانة. 1984. ص.582).

إن توفر المواصلات في القطاع الزراعي يعد أمرا ضروريا للتوسع الزراعي، إذ أن المحاصيل الزراعية لا يمكن نقلها من مناطق إنتاجها إلى مراكز استهلاكها إلا في حالة توفر وسائل رخيصة. وتعد السيارات أرخص وسائل النقل بالنسبة للمسافات القصيرة والمتوسطة، كما أن تكاليفها أقل من السكك الحديدية. ومن ناحية أخرى، إن النقل بالقطارات مقيد بمواعيد محددة، وهذا ما يجعله غير ملائم للاحتياجات المستعجلة للزراعة. فالسيارة إذن أنسب وسيلة لنقل المحاصيل القابلة للتلف كالفاكهة والخضار.(خميس الزوكة. 1996. ص.58،59)

تتربع ولاية باتنة على شبكة طرق يقدر طولها بـ 3889.3 كم، موزعة كالآتي:

- الطرق الوطنية: 723700 كم أي ما يعادل 19% من الشبكة
- الطرق الولائية: 620800 كم أي ما يعادل 16% من الشبكة
- الطرق البلدية: 788850 كم أي ما يعادل 20% من الشبكة
- الطرق الريفية: 1755950 كم أي ما يعادل 45% من الشبكة

ومن الشكل رقم (10)، يلاحظ أن مدينة باتنة، مركز الولاية، هي المنطقة المركزية التي تتفرع منها طرق المواصلات إلى كل دوائر الولاية، ومنها إلى البلديات. فهناك أربع طرق رئيسية تخرج منها متجهة نحو قسنطينة وبسكرة وخنشلة وسطيف، أي باتجاه الشمال والشمال الغربي والجنوب الغربي والشرق.

وعند تتبع طرق المواصلات في المناطق الزراعية في ولاية باتنة، يلاحظ أن معظمها في وضعية رديئة، وهي ليست معبدة باستثناء البعض منه

التوزيع الجغرافي للمحاصيل الزراعية:

تتميز المحاصيل المزروعة في الولاية بقلة تنوعها وسيطرة محاصيل قليلة على الجزء الأكبر من مساحة الأراضي الزراعية، ويعد القمح والشعير من أهم المحاصيل التي تزرع في الولاية من حيث المساحة، تليها الأشجار المثمرة، ثم الخضر بنوعيها الصيفي والشتوي، ثم تأتي بقية المحاصيل الأخرى والتي تعتبر ثانوية لصغر مساحتها. تتباين مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بين دوائر الولاية بصورة واضحة كما هو مبين في الجد ول(66) الذي يمثل موسم الحصاد 1997 – 1998، حيث تحتل دائرةا المعذر المرتبة الأولى، إذ تمثل 13.3% من جملة المساحة المزروعة في الولاية، تليها بعد ذلك كل من دوائرآ ريس، رأس العيون، بريكة، تزولت بـ 12.5%، 11.6%، 10.1%، 9.6%، وهكذا بالنسبة للإنتاج فيختلف من دائرة إلى أخرى كما هو موضح في الجدول. أما بالنسبة لموسم حصاد 2002 – 2003 فهو يختلف أيضا من دائرة إلى أخرى، إذ تأتي دائرة بريكة في المرتبة الأولى بـ 13.7% ثم كل من دوائر آريس، تازولت وتيمقاد، المعذر، مروانة بـ 11.1%، 10.0 %، 8.3 %، 7.1 % على التوالي، وهكذا بالنسبة للإنتاج، فيختلف أيضا من دائرة إلى أخرى، جدول (67).

أما بالنسبة للأشجار المثمرة (الفواكه) فهي تختلف من دائرة إلى أخرى، إذ تأتي دائرة نقاوس في المرتبة الأولى من حيث المساحة والإنتاج بـ 15.0% من المساحة المزروعة بالأشجار المثمرة و15.9% من مجموع الإنتاج لهذه الغلة، تأتي بعدها كل من دوائر أولاد سي سليمان، منعة، بوزينة، تكوت، آريس بـ 20.8%، 5.2%، 4.9%، 4.2% على التوالي.

من خلال هذا العرض يمكن القول أن زراعة الأشجار المثمرة في الولاية تعد من المحاصيل الثانوية باستثناء دائرة نقاوس التي تحتل ما يقارب من نصف المساحة المخصصة لها، ويعود ذلك إلى توفر المياه السطحية كمياه العيون بالدرجة الأولى، ثم الآبار الارتوازية. أما بقية الدوائر، فالمساحة المخصصة لزراعة هذه الغلة فصغيرة جدا، وذلك بسبب اهتمام

سكان هذه الدوائر بزراعة الحبوب أكثر من أية غلة أخرى، لأنها تعتمد على مصادرها المائية من الأمطار، بينما تعتمد زراعة الأشجار المثمرة بالدرجة الأولى على المياه السطحية والآبار الارتوازية، وهذه قليلة وغير كافية لما تتطلبه زراعة الأشجار المثمرة من المياه باستمرار. كما أن الظروف المناخية السائدة في المنطقة غير ملائمة لزراعتها بسبب تعرض المنطقة للصقيع والجليد في معظم السنين، مما يؤدي إلى تلف المحصول.

أما إذا قارنا إنتاج الموسم الزراعي 1997 – 1998 بالموسم الزراعي 2002 – 2003 فإننا نلاحظ أن مساحة وإنتاج دائرة نقاوس قد انخفضتا بالنسبة للموسم الزراعي 2002 – 2003، فبالنسبة للمساحة كانت في الموسم 1997 – 1998: 1515 ها والإنتاج 73480 ق، انخفضت المساحة إلى 936 ها والإنتاج إلى 42177 ق. إن هذا الانخفاض يعود إلى أن عددا كبيرا من الأشجار المثمرة أصبحت لا تنتج بسبب إصابتها بمرض غير معروف أو فيروس، أو بسبب عدم صلاحية تربتها، مما أدى إلى قطع عدد كبير من هذه الأشجار، وهذا ما جعل المساحة تتقاص والإنتاج ينخفض. في حين نجد أن المساحة والإنتاج في دائرة أولاد سي سليمان قد ارتفعتا من 1134 ها إلى 1417 ها، والإنتاج من 95985 ق إلى 159121 ق. إن تركز إنتاج الفواكه في الدائرتين لا يعني انعدامها في الدوائر الأخرى، فهي تتوزع على معظم الدوائر، إلا أنها تختلف من دائرة إلى أخرى كما يوضحه الجدولين (66، 67)

أما بخصوص الخضراوات فإن توزيعها الجغرافي لمناطق إنتاجها يختلف اختلافا واضحا عن توزيع المحاصيل الأخرى (الحبوب والفواكه)، إذ يتركز إنتاجها في (6) دوائر وهي: مروانة، سريانة، عين جاسر، الجزار، بريكة، أولاد سي سليمان، آريس،

وهذا لا يعني أن زراعة الخضراوا ت منعدمة في الدوائر الأخرى، ولكن أهمية إنتاجها لا تظهر واضحة نظرا لصغر مساحة الأراضي المخصصة لها بالنسبة لمساحة الأراضي الصالحة للزراعة. تمثل الخضروات نسبة 5.6% من مجموع المساحة المزروعة في الولاية.

وتحتل دائرة الجزار المرتبة الأولى بـ 18.5% من مجموع المساحة المزروعة بالخضر في الولاية، تليها دائرة مروانة بـ 10.4%، دائرة آريس بـ 9.8%، دائرة بريكة

9.7%، دائرتي سريانة وعين جاسر بـ 19.7%، وأخيرا دائرة أولاد سي سليمان بـ 6.2%.

أما بخصوص الموسم الزراعي 2002 – 2003 فإننا نلاحظ أن المساحة المزروعة بهذه الغلة تختلف أيضا من دائرة إلى أخرى مقارنة بالموسم الزراعي 1997 – 1998، فمنها ما ارتفعت مساحتها ومنها ما انخفضت، وهذا حسب توفر المياه الموجه للسقي في دوائر الولاية، إذ أن الكثير منها تعاني من نقص المياه سواء للشرب أو للسقي، وذلك بسبب قلة الآبار الارتوازية والعيون والسدود، لذلك نجد اختلافا واضحا في المساحات وفي الإنتاج بين دوائر الولاية.

جدول (66): المساحة المحصودة والإنتاج لدوائر ولاية باتنة (1997 – 1998)

الدوائر	الحبوب		الأشجار المثمرة		الخضر	
	المساحة (هـ)	الإنتاج (ق)	المساحة (هـ)	الإنتاج (ق)	المساحة (هـ)	الإنتاج (ق)
عين التوتة	1454	9894	774	16085	268	16170
آريس	11430	120300	809	19490	508	30680
بريكة	9200	46000	176	4860	494	46280
باتنة	4030	33760	73	319	34	1360
الشمرة	3883	10983	18	190	46	11420
الجزار	لا شيء	لا شيء	95	1780	955	72900
المعذر	12083	52155	93	1370	155	20694
منعة + بوزينة	3670	29360	408	24106	143	18830
مروانة	6170	30695	277	12090	535	107050
أولاد سي سليمان	2790	13950	1134	95985	320	30900
رأس لعيون+اولاد سلام	10570	38662	260	6443	77	6950
سقانة	200	1400	149	1315	18	988
سريانة + عين جاسر	7205	415578	41	151	1014	84205
تازولت + تيمقاد	8769	59902	260	5744	106	13770
تكوت	4300	32000	234	8050	90	11940
ثنية العابد	3200	38800	501	22820	389	10545
نقاوس	5450	21800	1515	73480	80	6232
مجموع الولاية	90734	581239	10070	459697	5143	486984

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية باتنة 1998 (سجل).

جدول (67): المساحة المحصودة والإنتاج لدوائر ولاية باتنة (2002 – 2003)

الدوائر	الحبوب		الأشجار المثمرة		الخضر	
	المساحة (هـ)	الإنتاج (ق)	المساحة (هـ)	الإنتاج (ق)	المساحة (هـ)	الإنتاج (ق)
عين التوتة	6751	48454	847	45110	150	11210
آريس	13000	149200	925	42000	424	24650
بريكة	16000	215000	317	7578	650	66430
باتنة	6500	95000	120	1560	29	2271
الشمرة	7087	82880	185	555	42	3470
الجزار	7500	77000	96	3530	970	55960
المعذر	9720	211470	317	2400	270	39100
منعة + بوزينة	3600	21600	325	33390	89	7660
مروانة	8305	113000	370	7165	610	161150
أولاد سي سليمان	1600	18800	1417	159120	103	5940
رأس لعيون+اولاد سلام	7156	81620	485	10400	154	21735
سقانة	4500	36000	223	2742	64	4785
سريانة + عين جاسر	7414	98761	179	40	1379	212148
تازولت + تيمقاد	11695	227880	800	13000	145	19475
تكوت	4000	50000	525	21200	389	33400
ثنية العابد	5300	75240	213	12650	100	9820
نقاوس	3000	34800	936	42177	80	6875
مجموع الولاية	116713	1519730	8280	404617	5648	686129

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية باتنة 2003 (سجل).

مقومات الإنتاج الزراعي في الولاية.

من خلال التحليل والتقييم للموارد الأرضية والمردودية اتضح انخفاضها وذلك يعودلجملة من الأسباب في مقدمتها العوامل الطبيعية :

المقومات الطبيعية:

تعد المقومات الطبيعية من سطح ومناخ وتربة وموارد مائية، من العوامل المهمة التي تلعب دورا كبيرا في تحديد أنواع المحاصيل الزراعية، ونمط زراعتها. كما أنها أكثر تأثيرا على الزراعة منها من على الحرف الأخرى، حيث تؤثر التضاريس، من ناحية استواء السطح وتضرسه، على التربة وطبيعة النبات، وعلى إمكانية انتشار مشاريع الري والصرف وطرق النقل والمواصلات (إبراهيم المشهداني. 1970. ص3).

إن طبيعة سطح ولاية باتنة، غير المتجانس، جعل ممارسة النشاط الزراعي يختلف من منطقة إلى أخرى، إذ تسود زراعة الحبوب والخضر في المناطق السهلية، وأشجار الفواكه في المناطق المرتفعة، حيث المساحة ضيقة.

أما من حيث الظروف المناخية، وكما مر في الفصل الأول فإن مناخ الولاية فإن الزراعة تتأثر بها. ففي فصل الشتاء تحدث ظاهرة الصقيع التي تضر بعض المحاصيل الزراعية، وفي فصل الصيف يؤدي ارتفاع درجات الحرارة، خاصة في المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية من الولاية، إلى الجفاف وتسبب خسائر كبيرة بالمحاصيل المزروعة. أما بالنسبة للأمطار فتعتبر من أكثر العناصر المناخية تأثيرا على الزراعة، لكون منطقة الدراسة تعتمد في زراعتها على الأمطار بالدرجة الأولى، خاصة زراعة الحبوب، ثم مياه العيون والآبار الارتوازية.

كما مر في الفصل الأول فإن كمية الأمطار التي تسقط على الولاية غير كافية ومتذبذبة من فصل لآخر ومن سنة إلى أخرى، وبالتالي فإن الإنتاج الزراعي يتباين من سنة إلى أخرى، حسب توفر الأمطار وعدم حدوث صقيع.

ويظهر من تأثير الرياح على الزراعة في الولاية، بشكل واضح خاصة عند هبوب رياح السيروكو، التي تمتاز بحرارتها وجفافها، وتشكل خطرا على المحاصيل المزروعة، وهذا النوع من الرياح يستقر في أغلب الأحيان في الهضاب العليا، أي في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من الولاية.

تتوقف درجة نجاح زراعة غلة معينة في منطقة ما على طبيعة التربة، إذ أن نوعها وخصوبتها يحددان قابليتها وقدرتها على الإنتاجية. فتربة السهول الجيدة الخصوبة تمارس فيها زراعة الحبوب بينما تزرع تربة كتوف الوديان بأشجار الفواكه والخضر. وقد زرعت المناطق شبه الجافة، وعلى وجه الخصوص بعض مناطق دائرة بريكة، بأشجار الزيتون معتمدة في ذلك على مياه الآبار الارتوازية. وهناك ترب غير صالحة لزراعة أي نوع من الغلات، خاصة في الشمال الغربي من دائرة مروانة، والجنوب الشرقي من دائرة بريكة بسبب ملوحتها.

◈ المقومات البشرية:

لا يقل تأثير المقومات البشرية في الزراعة عن تأثير المقومات الطبيعية، حيث أن أي زيادة في الإنتاج الزراعي تعتمد على ما يتوفر لديها من اليد العاملة الزراعية، ومن طرق وأساليب حديثة في مختلف العمليات الزراعية.

إن عدد السكان في المجال الزراعي وخبرتهم الزراعية ورغباتهم واختياراتهم هي التي تحدد نوع المحصول الذي يزرع دون غيره من المحاصيل، ومن بين هذه المقومات:

أ. الأيدي العاملة:

يعتبر هذا العامل أكثر العوامل البشرية تأثيرا على الزراعة في الولاية ومن خلال ملاحظة أعداد السكان في الولاية للتعدادات 1977، 1987، 1998 وتقديرات 2002 تبين بأن عدد السكان الزراعيين يتناقص تدريجيا، حيث يتجه معظم هؤلاء للعمل في مدن أخرى أو بالهجرة نحو المدن. فقد كان سكان الريف في الولاية يمثل في عام 1977: 70.4% من مجموع السكان، ووصلت نسبتهم في عام 1987 إلى 43%، وفي عام 1998 إلى 22%، أما تقديرات عام 2002 فقد وصلت إلى 21.8% من مجموع سكان الولاية (مديرية التخطيط لولاية باتنة

مونوغرافيا.1977-1987-1998-2002).

إن هذا التناقص المستمر في سكان الريف المعتمد عليهم في الزراعة، إضافة إلى أسباب أخرى (عدم استتباب الأمن) أدى حتما إلى الهجرة الجماعية من الريف نحو المدن بحثا عن الاستقرار، وهذا ما جعل نقص الإنتاج الزراعي وتدهوره. كذلك تظهر في العمل الزراعي ظاهرة البطالة الموسمية، خاصة زارعي الحبوب، إذ يزداد العمل في موسم الحرث وعند الحصاد، بينما يقل في الأشهر الأخرى. كما أن معظم الفلاحين إضافة إلى ممارستهم مهنة الفلاحة يقومون بتربية الحيوانات (الأبقار والأغنام) للاستفادة من إنتاجها.

ب. الري واستصلاح الأراضي:

إن مشكل الري بصفة عامة يشكل أحد انشغال السلطات العمومية، وقد كان تأسيس وزارة الري وحماية البيئة واستصلاح الأراضي تجسيما لهذا الاهتمام، إذ بذ لت في هذا الميدان مجهودات كبيرة للإسراع في تحقيق المشاريع المختلفة.

وتتميز ولاية باتنة من الناحية الطبيعية بصفات مشتركة هي:

1- ضخامة المرتفعات الجبلية التي تغطي ما يقارب من نصف مساحة الولاية؛

2- المناخ القاري

3- الجفاف الذي يمس قسما كبيرا من أراضي الولاية، حيث لا تزيد النسبة السنوية لسقوط الأمطار عن 350 ملم، وبالأخص في المناطق شبه الصحراوية. فإذا نظرنا إلى العدد القليل من الأيام الممطرة، وإلى عنف التقلبات الجوية، وشدة انحدار المياه التي تستفيد منها الفلاحة في النهاية أقل من الرقم الذي تقدمه الإحصائيات.

وقد بذلت الدولة جهدا كبيرا من أجل تحسين هذه الوضعية التي فرضتها الطبيعة، والعمل على تغيير وجه هذه الولاية في ميدان الري واستصلاح الأراضي.

ولمعرفة الجهود التي بذلتها الدولة نستعرض أولا الوضعية الجغرافية للولاية. تنقسم الولاية إلى ثلاث مناطق هي:

1- السهول العليا: وتشمل مساحة كبيرة قابلة للزراعة، غير أنها تتضرر من قساوة المناخ ونقص المياه؛

2- القسم الشرقي من مرتفعات الحضنة (بريكة): وهي منطقة شبه صحراوية ذات مناخ جاف وقليل الأمطار.

3- المرتفعات الأوراسية: وهي منطقة ذات أودية داخلية، مواردها المائية متوفرة نسبيا، غير أن استغلالها صعب. أما المياه الجوفية فهي محدودة لكون المنطقة جبلية.

وعلى ضوء هذا التقسيم سنتناول مختلف المشاريع التي لفتت انتباه السلطات المحلية لهذه الولاية.

1- استصلاح سد سهل العطعوطة (بريكة): الذي يمكنه ري مساحة 6000 هكتارا من الأراضي الزراعية، والتي تزرع بأشجار الزيتون بدرجة رئيسية، إضافة إلى زراعة الخضراوات. إن هذا النوع من السدود منتشر عبر مناطق الولاية، وهي صغيرة ومنجزة من التربة، وتسبب خسائر كبيرة في تسرب المياه.

وقد أعدت مديرية الري بالولاية برنامجا لعمليات البحث والتنقيب عن المياه، ويعتمد أساسا على الآبار الارتوازية، إذ تم حفر 223 بئرا ارتوازيا (Forage) كان نصيب سهل بريكة وسهل عين جاسر وسهل المعذر 40% حيث كميات المياه الجوفية مهمة في هذه السهول.

تقدر المياه المستخرجة من هذه الآبار بـ 5522 ل/ثا (434016 م^3) في اليوم، موزعة كالتالي:

- كمية المياه الصالحة للشرب: 323756 م^3 يوميا (183 بئرا ارتوازيا)؛
- كمية المياه المستعملة في الفلاحة: 97200 م^3 يوميا (20 بئرا ارتوازيا)؛
- كمية المياه المستعملة في الصناعة: 12960 م^3 يوميا (10 آبار ارتوازية)؛

ويمكن الإشارة إلى أن هناك 370 خزانا مائيا تقدر سعتهم بـ 121860 م^3،

كما تم إحصاء 19 مجمعا مائيا يحتوون على 503000 $م^3$.

إن توسيع هذا النوع من المنشآت محدود جدا بسبب بعض العوائق الطبيعية، وبالأخص تسرب المياه إلى باطن الأرض والتوحل السريع لهذه المجمعات المائية.

2- استصلاح سهل بلزمة (دائرة مروانة): دلت الدراسات التي أجريت على هذه المنطقة أن إمكانيات المياه المتوفرة بها محدودة للغاية، (مصلحة التخطيط.1980. ص6) وحتى الآن فالآبار الارتوازية هي الوسيلة الوحيدة المستعملة للري في هذه المنطقة. وهذا لا ينفي إمكانيات استغلال الموارد الجوفية العميقة التي تقدر طاقتها بـ 200 ل/ثا، والتي تسمح بسقي 300 هكتار على الأقل في موسم الصيف، بالإضافة على 1250 بئرا، طاقتها 850ل/ثا، تستعمل للري والأغراض المنزلية.

كما أن كمية المياه التي تم الحصول عليها من سهل عين جاسر عن طريق حفر 504 آبار طاقتها 755 ل/ثا تسمح بري 1250 هكتارا في موسم الصيف.

3- منطقة رأس العيون (دائرة نقاوس): تكمن في هذه المنطقة الموارد المائية الأكثر أهمية، والتي تخرج من ينابيع نقاوس 66 ل/ثا، وسفيان 55 ل/ثا، وتاكسلانت 56 ل/ثا، وتسقى هذه المناطق بالطريقة التقليدية. وعليه فإن كمية المياه المستغلة تكفي لري 900 هكتار تقريبا في موسم الصيف، بالإضافة إلى 254 بئرا موزعة كالتالي: رأس العيون 119 بئرا، تاكسلانت 90 بئرا، نقاوس 45 بئرا.

4- منطقة المعذر وعين ياقوت: تخصص لري هذه المنطقة كميات من المياه التي تم الحصول عليها عن طريق حفر عدة آبار تقدر طاقتها بـ 60 ل/ثا تقريبا، أي ما يكفي لري مساحة 110 هكتارا. وقد زادت هذه المساحة في الوقت الحاضر إلى أكثر من 587 هكتارا.إن هذه الزيادة الكبيرة في المساحة تعود إلى حفر آبار أخرى، التي بلغ مجموعها 300 بئرا طاقتها 600 ل/ثا. ترجع قلة آبار الري في هذه المنطقة إلى اعتمادها على الأمطار بدرجة رئيسية، لكون سكانها يمارسون زراعة الحبوب، أي القمح والشعير أكثر من أية غلة أخرى. ويعتمد في ري المنطقة الواقعة بين باتنة وتيمقاد (945 هكتارا) على ينابيع إضافة إلى 200 بئر طاقتها

400 ل/ثا. كما أنه يمكن استغلال المياه المتجمعة في السطوح بواسطة قنوات صغيرة.

5- سهل بولهيلات (الشمرة): تعتمد هذه المنطقة على مياه الأودية، وخاصة وادي الشمرة الذي ينبع من وادي الطاقة الذي يعتبر أهم أحواض القسم الشرقي من السهول العليا التي تزيد مساحتها عن 420 كم^2، ومن ناحية أخرى كانت معظم روافد وادي الشمرة متصلة بوادي الطاقة، الذي يزود وادي الشمرة بكميات كبيرة من المياه طيلة معظم أيام السنة. وعلية فإن سهل بولهيلات يستفيد من المياه الدائمة، وكذلك من مياه الروافد التي مصدرها وادي الطاقة، بالإضافة إلى 250 بئرا طاقتها 300 ل/ثا.

الثروة الحيوانية:

ترتبط تربية المواشي بولاية باتنة بالظروف الطبيعية من مناخ وتضاريس، ففي المناطق الجبلية الوعرة والسفوح الشديدة الانحدار تختفي التربة الخصبة ويقل سمكها، وبالتالي تصعب الحياة الفلاحية ولا يبقى لسكان الجبال إلا استغلال المنطقة بتربية المواشي، مما يؤكد توزيع المواشي على مختلف دوائر الولاية.

وتعتبر الأغنام والماعز والأبقار والدواجن من أهم أنواع الثروة الحيوانية التي تربى في الولاية.

1- الأغنام:

تمثل الأغنام من حيث العدد 480503 رأسا حسب سنة 1998 أي ما يعادل67,4 % من مجموع الثروة الحيوانية في الولاية، ويحتل القطاع الخاص المرتبة الأولى،إذ يمثل 99.3 %، أما القطاع العام فيمثل من حيث العدد 3031 رأسا، أي 0.63%، أما في عام 2000 فإننا نجد عدد رؤوس الأغنام قد انخفض بقليل، إذ وصل إلى 447600 رأسا، أي بنسبة 99.47 % هذا عند القطاع الخاص، أما عند القطاع العام فقد بلغ 2400 رأسا، أي بنسبة 0.53 %.

إن هذا الانخفاض يعود إلى عدم استتباب الأمن مما جعل الكثير من سكان الأرياف يتركون منازلهم والهجرة إلى المدينة، وبالتالي التخلي عن هذه الحرفة. والأغنام في الولاية صنفان:

العربي الذي يمتاز بالأجسام القوية والأصواف البيضاء والرأس الكبير؛ والصنف البربري الذي يتميز بالقامة القصيرة والأصواف الكثيفة والرأس المتوسطة.

يختلف عدد رؤوس الأغنام في الولاية من سنة إلى الأخرى تبعا لتذبذب الأمطار، ففي السنوات الممطرة تكثر الأعشاب وتتوالد الأغنام ويكثر عددها، أما في سنوات الجفاف فيقل عددها، وذلك لتعرضها للأمراض المختلفة التي تفتك بها وبالتالي يقل عددها.

2- الماعز:

يمثل الماعز من حيث العدد 200215 رأسا أي مايعادل 28% من مجموع الثروة الحيوانية، ويمثل القطاع الخاص كل العدد، أما القطاع العام فلا يربي الماعز.

إن تربية الماعز تتطلب مزارع فقيرة في نباتاتها وتشكل خطرا على الغابات،إذ هو يقضم براعم الشجيرات وأوراق الأغصان التي في متناولها، ولذلك يعيق نمو الغابات، فالعنز للغابة لا يقل خطرها عن الحرائق.

تتركز تربية الماعز في المناطق الجبلية الوعرة لأنها أنشط وأخف من الضأن في حركاتها، ففي فصل الشتاء حيث تكون قمم الجبال مغطاة بالثلوج ويشتد البرد، يتركز رعاة الماعز في الوادي، حيث الجو أكثر اعتدالا وتتوفر الأعشاب، وفي الوقت نفسه يقوم الرعاة بالحرث. أما في فصل الصيف فتقل الأعشاب في الوادي وتذوب الثلوج عن قمم الجبال، وهكذا يقومون بالحركات الرأسية بين قمة الجبل والوادي.

3- الأبقار:

تمثل الأبقار حسب إحصائيات 1998 :32017 رأسا منها 31920 رأسا أي ما يعادل 5،4 % من مجموع الثروة الحيوانية تعود للقطاع الخاص و97 رأسا تعود للقطاع العام. ويكون إنتاجها عموما للحليب، خاصة الأبقار المستوردة، إذ بلغ إنتاج الحليب في سنة 2000: (3360000 لترا)، أما إنتاج اللحوم الحمراء فقد بلغ في سنة 2000 : (7264 طن. البقر والغنم) (D.P.A.T.2000. P59) يبقى هذا الإنتاج ضعيفا جدا، ويعود ذلك لظروف التربية وطبيعة

تضاريس المنطقة.

4- الدواجن:

يمثل إنتاج الدواجن من حيث اللحوم 5180 طن منها 5160 طن للقطاع الخاص، أما القطاع العام فلا يتجاوز 20 طن. ويحتل القطاع الخاص المقدمة في تربيتها إذ يمثل 99.6 % من الإنتاج المذكور أعلاه، أما القطاع العام فلا يتجاوز 0.40 % من مجموع الإنتاج. وتبلغ الطاقة الإنتاجية حسب القطاعات القانونية لعموم الولاية 3453330 طيرا في السنة لكل القطاعات. أما إنتاج البيض فقد بلغ 316800000 بيضة في السنة.

5- تربية النحل:

يسيطر القطاع الخاص على تربية النحل، حيث يمتلك ما يقارب 31000 خلية منها 18000 عصرية و13000 تقليدية. أما إنتاج العسل فهو مرهون بوجود النبات العسلية في محيط الخلايا، هذه النباتات تكون بكثرة في السنوات الممطرة، وفي سنة 2000 بلغ إنتاج العسل 120 قنطارا.

أنواع النشاط الصناعي:

تمثل الصناعة في عصرنا فرعا رئيسيا من فروع الاقتصاد الوطني،خاصة في الدول الصناعية،وتشمل كل المؤسسات الصناعية بما فيها المعامل والمناجم وحقول البترول ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، كما تشمل المؤسسات التي تقوم بمعالجة المنتجات التي تم استخراجها من باطن الأرض والغابات والمواد المنجمية في الحقول الزراعية.(أحمد حبيب رسول 1981 ص 10).

يتناول هذا النوع من النشاط دراسة أنواع من الأنشطة الصناعية الموجودة في الولاية وإمكانياتها المختلفة، كقوة الإنتاج، واليد العاملة، ونوع القوى المحركة المستخدمة، ومركزها الاقتصادي بالنسبة للدخل الفردي في الولاية. وكما يتناول دراسة التوزيع الجغرافي لهذه الصناعات، وعلاقة ذلك بعناصر البيئة الطبيعية ومدى تحكمها في هذا التوزيع، والمواد الأولية

ونوعها ومصدرها، ونوع الإنتاج.

إن أول مشروع ولد على أرض هذه الولاية هو وحدتان للتفصيل والخياطة بكل من مدينتي باتنة وبريكة، كان ذلك سنة 1964. ثم تطورت بعد ذلك الصناعة فيها حتى بلغ عدد المصانع 33 مصنعا، ووصل عدد العاملين 8953 عاملا (مصلحة التخطيط. 1980. ص2) وتحتل دائرة باتنة وبالذات مدينة باتنة المرتبة الأولى بين دوائر الولاية في عدد المؤسسات الصناعية الكبيرة منها والصغيرة، وعدد العاملين فيها. وقد كانت الصناعة تقتصر على بعض الصناعات البسيطة التي تحتل مواقعها داخل المدينة وذلك لعدم حاجتها إلى مساحات واسعة من الأرض، إضافة إلى قلة فضلاتها، واعتمادها في تصريف منتجاتها على المناطق السكنية المجاورة لها، وقد استفادت هذه الصناعة من الأيدي العاملة الرخيصة في النطاق السكني الذي نشأت فيه (ROBERT ERIE DIKIKSON.1960. 126) الخياطة، المخابر وغيرها.

واهتمت الدولة بعد الاستقلال سنة 1962 بإنشاء مؤسسات صناعية كبيرة في الولاية التي عانت الكثير إبان الاحتلال الفرنسي. وقد خصص لها برنامج صناعي خاص، كانت بدايته مصنع الغزل الذي انطلق في الإنتاج في أول سبتمبر 1966 طبقا للائحة رقم 218/66 (وزارة الثقافة والإعلام.1974. ص. 113) وكان الهدف الذي أ نشئ من أجله هو تلبية طلب سكان المنطقة من ناحية التشغيل بغض النظر في البداية عن الإنتاج والأرباح التي يحققها شكل (28) و في هذا الإطار عملت الحكومة المستقلة على وضع برامج خاصة لتنمية الولايات و إدراج هذه البرامج ضمن خطط التنمية الوطنية. و يتضح ذلك جليا في الخطة الثلاثية الأولى 1963-1966، حيث وضع برنامج خاص بولاية الواحات موضع التنفيذ ثم تبعه برنامج خاص لولايات الشمال و الذي يضم الولايات التالية: باتنة، ورقلة، تيزي وزو، المدية، تلمسان، سطيف، الشلف.كما يوضحه الشكل رقم (29). و كانت هذه البرامج الخاصة تهدف إلى تطوير الولايات الفقيرة بغية تقليص معدلات البطالة، و تكفل شروط الاستقرار السكاني للهجرة الريفية التي أصبحت تطرح إشكالية كبيرة على الحكومة الجزائرية آن ذاك.

و في هذا الصدد يكفي أن نشير إلى حجم هذه الهجرة خلال سلسلة زمنية معينة كما هو مبين أدناه.

جدول رقم (68): حجم الهجرة الداخلية

السنة	حجم الهجرة الداخلية (ملون نسمة)
1966	1.6 مليون مهاجر
1973	1.9 مليون مهاجر
1977	2.1 مليون مهاجر

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، ب ت. ص 1.

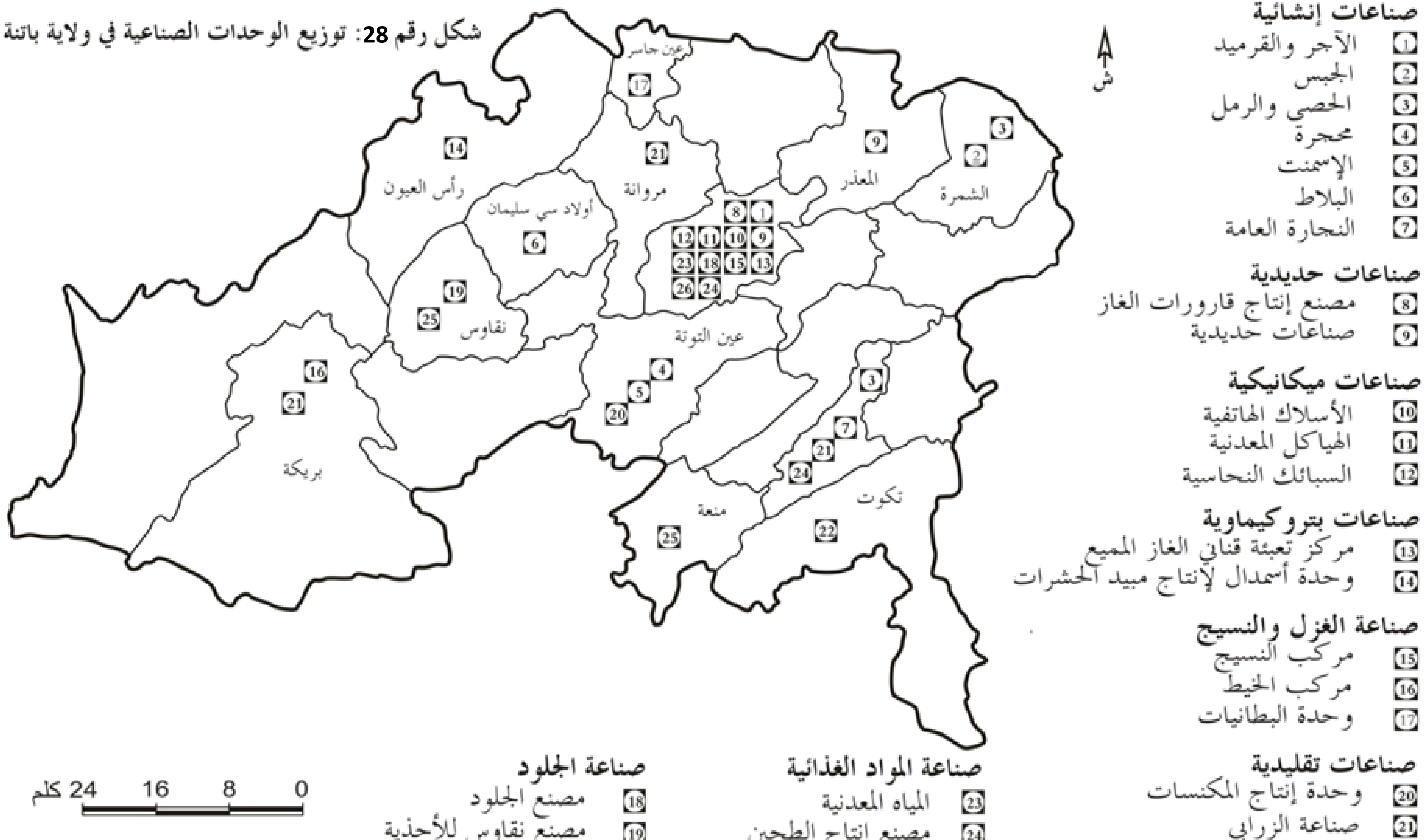
من خلال هذه المعطيات يتضح حجم الهجرة الداخلية التي عرفتها الأرياف الجزائرية، و في مقدمتها ولاية باتنة –كما مر معنا سابقا- و التي تعتبر مؤشرا صادقا يعكس الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للمهاجر، و عموما فإن سياسة البرامج الخاصة تركت آثار إيجابية في سياسة التوازن الجهوي لأنها رفعت وظائف العمل غير الزراعية في الولايات المعنية كما تبينه أرقام الجدول التالي

جدول رقم (69): وظائف العمل غير الزراعية في بعض الولايات المستفيدة من البرامج الخاصة

السنة	الواحات	باتنة	تيزي وزو	المدية	تلمسان	سطيف
1968	%4.88	%1.96	%3.17	%0.91	%3.40	%3.20
1974	%7.31	%2.81	%5.34	%4.65	%4.31	%3.56

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار و أشكال التوازن الجهوي مثال الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب –الجزائر 1990، ص 395.

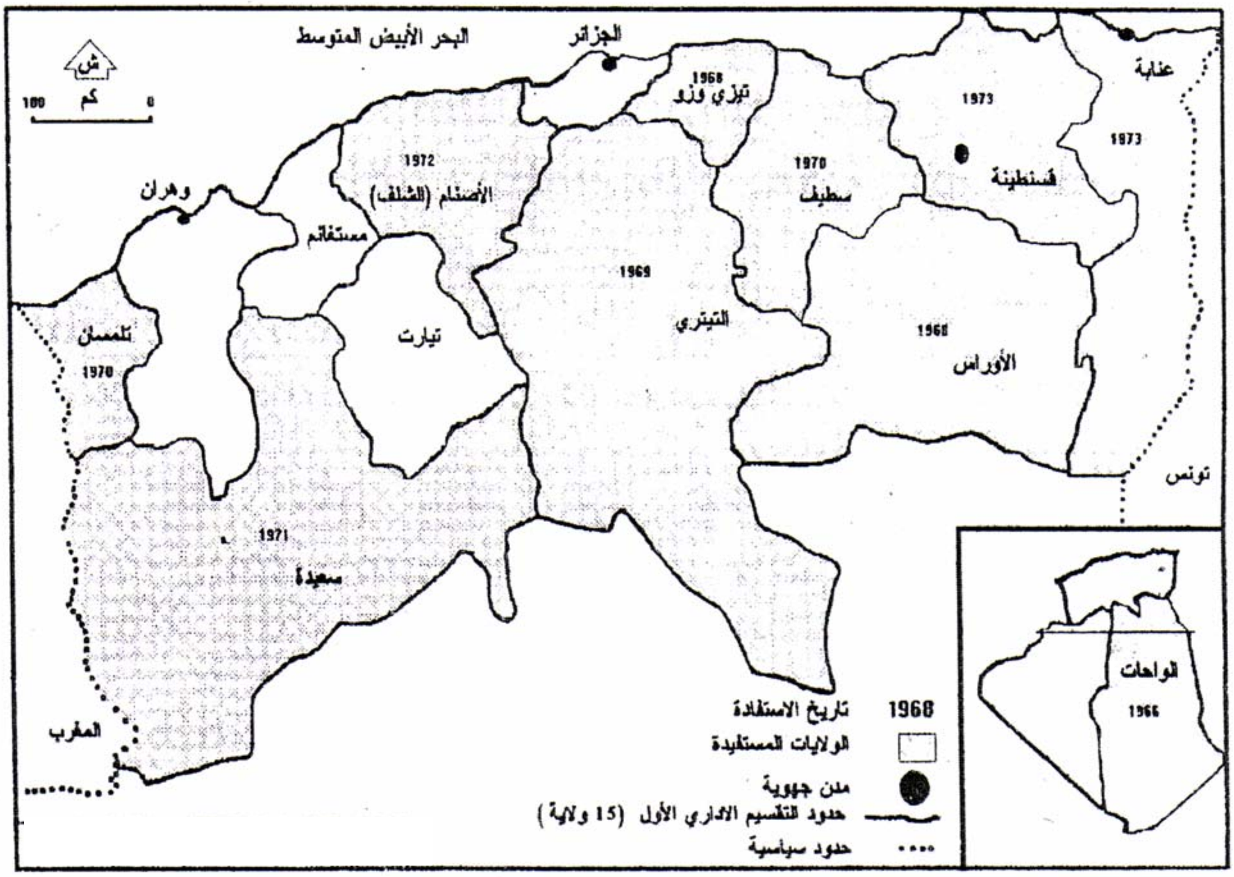
شكل رقم 28: توزيع الوحدات الصناعية في ولاية باتنة



المصدر: من عمل الباحث

شكل رقم (29)

البرامج الخاصة في الجزائر



أما أهم الصناعات الموجود في الولاية:

1- الصناعات الإنشائية:

تشمل الصناعات الإنشائية في الولاية إنتاج الآجر والقرميد وقطع البناء الجاهز، والبلاط ومحاجر لإنتاج الرمل بنوعيه الناعم والخشن، ومحاجر لإنتاج الجبس، ووحدة تعبئة الإسمنت في الأكياس، وثلاث وحدات لصناعة الزجاج، ووحدة إنتاج الإسمنت في بلدية تيلاطو بدائرة سقانة.

وتعد صناعة الآجر من الصناعات المهمة في الولاية، إذ تمون قطاع البناء بكل ما يحتاجه. وقد بلغ مجموع هذه الوحدات الصناعية 78 وحدة، منها 3 معامل لإنتاج الآجر والقرميد و3 معامل لإنتاج الزجاج، ووحدة لتعبئة الإسمنت، والـ 70 الباقية منها 15 محجرا لإنتاج الجبس، و55 لإنتاج الرمل.

وتمثل دائرة باتنة 55.9 % من مجموع العاملين في هذه الصناعة، تليها دائرة عين التوتة 10.4 %، ودائرة مروانة 8.8 %، ودائرة آريس 4.6 % ثم دائرتا نقاوس وبريكة 6 %، أما النسبة الباقية فتتوزع على بقية الدوائر.

وقد بلغ مجموع العاملين في هذه الصناعة 2109 عمال في الولاية، وتقع هذه المعامل خارج المدن، خاصة المحاجر، فتقع في السفوح الجبلية. أما بالنسبة لوحدات القرميد والآجر والزجاج والبلاط فتقع في ضواحي المدن ويحصل على المواد الداخلة في هذه الصناعة من داخل الولاية. وقد بلغت الطاقة الإنتاجية لمعامل الآجر والقرميد 240000 طن في السنة، منها 60000 طن من القرميد والباقي للآجر: 180000 طن. أما بالنسبة لمحاجر الرمل فمنها ما ينتج 100000 طن في السنة، ومنها ما ينتج 250000 طن في السنة، أي حسب حجم المحجر والآلات المستعملة فيه، إن كانت حديثة أو قديمة. ومن خلال زيارتي لها لوحظ بأن معظم محاجر القطاع الخاص لا زالت تستعمل آلات قديمة. أما في القطاع العام فتتصف بكبر حجمها مقارنة بمحاجر القطاع الخاص. بينما يتراوح إنتاج الجبس ما بين 15000 – 20000 طن في السنة، أي بناء على الطلب، وتعود محاجر الجبس كلها للقطاع الخاص.

تقوم مصانع الآجر والقرميد بخدمة دوائر الولاية بالإضافة إلى خدمة بعض المناطق الأخرى من الولايات المجاورة لولاية باتنة، بينما تقوم المحاجر بخدمة الولاية فقط.

2- صناعة الغزل والنسيج:

تعد صناعة الغزل والنسيج من أولى المشاريع التي ولدت على أرض هذه الولاية بعد الاستقلال، حيث تم إنشاء وحدتين للتفصيل والخياطة في كل من مدينتي باتنة وبريكة تقومان بخياطة بذلات العمل بصفة أساسية بالإضافة إلى أنواع أخرى من السراويل والقبعات، فوحدة باتنة تشغل 129 عاملا، إلا أنها توقفت عن العمل في المدة الأخيرة، أما مركب الخياطة لبريكة فيشغل 923 عاملا، أما مصنع النسيج بباتنة فقد انطلق الإنتاج فيه في أول سبتمبر 1966 بفرعين: الغزل، وتبلغ قدرته الإنتاجية 3400 طن في السنة؛ والنسيج 12مليون متر في السنة، ويشغل هذا المصنع 1103 عمال (D.P.A.T 2000.P57) وللزيادة في قدرة الإنتاج.

تم توسيع وحدتي النسيج والغزل، كما تم إنجاز وحدة ثالثة خاصة بالصباغة وقدرتها الإنتاجية 25 مليون متر في السنة، وبذلك أصبحت المساحة الكلية التي يشغلها هذا المصنع 78044م^2. وبعد التوسيعات الجديدة التي حصلت في المصنع تغير اسم المصنع من "مصنع النسيج" إلى "مركب النسيج"،. يشغل هذا المركب في الوقت الحالي 1977 عاملا. ويتم الحصول على المواد الأولية الداخلة في هذه الصناعة من الخارج؛ فالقطن الطبيعي يستورد من روسيا، السودان، سوريا، أمريكا الجنوبية وتركيا، بينما يستورد القطن الاصطناعي من اسبانيا، فرنسا، يوغسلافيا وفنلندا، ويتم نقلها من ميناء عنابة عن طريق السكك الحديدية والشاحنات.

أما مصنع البطانيات في دائرة عين جاسر فقد انطلق الإنتاج فيه سنة 1987 بقدرة إنتاجية 461538 بطانية في السنة، وبعدد من العمال 534 عاملا، وينتج بطانيات ذات الجودة العالية (مصلحة التخطيط والتهيئة العمرانية دليل الإحصائيات لولاية باتنة.1989. ص.45).

3- صناعة المواد الغذائية:

تعد الصناعات الغذائية من الصناعات الحيوية والمهمة، وذلك أن النهوض بها وتطورها باستخدام الطرق الحديثة تعد من الضروريات الاقتصادية التي يقتضيها التطور في المستوى المعيشي، وبخاصة في الفترة الحالية، فترة التنمية والتصنيع التي تخوضها البلاد. إن هذا النوع من الصناعة يعتمد على تصنيع الخامات الزراعية وتحويلها إلى سلعة غذائية ذات قيمة أكبر وبالتالي فإنها تساعد في زيادة الدخل أو توفير حاجة المجتمع من المواد الاستهلاكية.

تفتقر ولاية باتنة إلى هذا النوع من الصناعة وذلك لعدم اهتمام فلاحيها بزراعة أشجار الفواكه والخضر بالكمية التي يمكن أن تقوم عليها صناعة التعليب بسبب قلة مصادر المياه واعتماد الفلاحين بالدرجة الأولى على ممارسة زراعة الحبوب، خاصة في المناطق السهلية، وعليه فإن زراعة الخضر والفواكه تعد زراعة ثانوية، أي للاكتفاء الذاتي، باستثناء نقاوس ومنعة اللتين تقومان بزراعة الفواكه أكثر من أية غلة أخرى، بوجود مصنعين لتعليب الفواكه، وبلغ عدد العاملين فيهما 172، 154 على التوالي، وبالخصوص المواد الخام التي تدخل في هذه الصناعة، فهي من نفس المناطق التي يتواجد فيها المصنعان، وبالإضافة إلى هذين المصنعين هناك مصنعان لإنتاج الطحين تعود للقطاع العام، أحدهما في مدينة باتنة، وبلغت قدرته الإنتاجية 2000 ق في اليوم، ويضم 156 عاملا، أما طاحونة آريس فقد شرعت في الإنتاج في سنة 1979، بطاقة إنتاجية 2000 ق في اليوم وبعدد من العمال 156 عاملا.

وبخصوص القمح، فيعتمد المصنعون على الإنتاج الوطني إضافة إلى ما يستورد من الخارج. ويسوق الإنتاج إلى كل أنحاء الولاية، وبعض الولايات المجاورة لولاية باتنة، عن طريق السيارات التابعة لهاتين المطحنتين وسيارات القطاع الخاص. وهناك مطاحن صغيرة لا يتجاوز عدد عمال الواحدة 3 عمال، وتعود إلى القطاع الخاص، كما أنها منتشرة عبر أرجاء الولاية، أي لا تخلو مدينة منها، ويرجع تواجدها منذ زمن بعيد.

4- الصناعات الحديدية:

تعد هذه الصناعة من الصناعات الحديثة التي دخلت الولاية، أي بعد السبعينات، وتمثل مدينة باتنة أكبر تجمع لها، إضافة إلى معامل أخرى في بعض دوائر الولاية، وكلها تابعة للقطاع العام، باستثناء مصنعين يعودان للقطاع الخاص، أحدهما في مدينة باتنة والثاني في مدينة عين ياقوت. وقد بلغ عدد العاملين في هذه الصناعة 1423 عاملا. تمثل مدينة باتنة لوحدها 92.5 % من مجموع عمال هذه الصناعة، أما النسبة الباقية فتتوزع بين دائرتي عين التوتة وبريكة 3.6 % و 3.9 %. ومن هذه الصناعات:

أ. مصنع لإنتاج قناني الغاز:

انطلق هذا المصنع في الإنتاج في نوفمبر 1978 بفوجين من العمال بلغ عددهم 420عاملا، وبلغت قدرته الإنتاجية 843437 قارورة سنويا، وقام بنشاط تكميلي في صناعة الأطواق التي بلغ حجم إنتاجها 2100000 طوق في السنة. (مديرية التخطيط تقرير الولاية 1980 ص6)

ويسوق جميع الإنتاج إلى مركز تعبئة قناني الغاز المميع التابع للشركة الوطنية سوناطراك، ويقع هذا المركز بالقرب من مصنع إنتاج قناني الغاز الكائن في المنطقة الصناعية بباتنة، ويتم نقل المادة الأولية من مركب سكيكدة للغاز عن طريق شاحنات تابعة للمركز، إضافة إلى السكك الحديدية، ويتم توزيع الغاز إلى كل أنحاء الولاية عن طريق مراكز للبيع تزود بالغاز من المركز الرئيسي، بالإضافة إلى مراكز أخرى للبيع تابعة للقطاع الخاص. كما يقوم المركز بتوزيع الغاز إلى بعض الولايات المجاورة عن طريق الشاحنات التابعة للمركز.

ب. الشركة الوطنية للآلات الميكانيكية:

بدأت هذه الوحدة في الإنتاج عام 1982، وتقوم بإنتاج قطع الغيار. بلغ عدد العاملين فيها 145 عاملا، وهناك وحدات أخرى لا يتجاوز عدد العاملين فيها 50 عاملا في كل وحدة، وهذه الوحدات هي: وحدة الأسلاك الهاتفية، الهياكل المعدنية، والسبائك النحاسية وكلها تقع في مدينة باتنة، إضافة إلى وحدة الميكانيك العامة التي تقع في مدينة عين التوتة، ووحدة الحدادة

في مدينة بريكة، تقوم بصناعة الأبواب والنوافذ وغيرها، وبلغ عدد العاملين في هاتين الوحدتين 37 و40 عاملا على التوالي، وتعود كل هذه الوحدات إلى القطاع العام.

5- صناعة الجلود:

يضم قطاع الجلود فرعين كل منهما يختلف عن الآخر من حيث المستوى غير أنه تربط بينهما علاقات الإنتاج المتداخل (مصانع الدباغة ومصانع الأحذية).

لم يكن هناك قبل الاستقلال سوى مصنع واحد للدباغة في كل أنحاء القطر، وكانت منتجاته تصدر إلى فرنسا، إلا أنه بعد الاستقلال عرفت هذه الصناعة تطورا معتبرا، حيث بدأت الدولة تهتم بهذا القطاع، وباشرت بإنشاء مصانع للدباغة وصناعة الأحذية والملابس الجلدية، وكان من نصيب ولاية باتنة. وفي إطار البرنامج الخاص للولاية عام 1968 تم إنشاء مصنع لدباغة الجلود (الماعز، الغنم، البقر)، انطلقت التجارب الأولى فيه في نوفمبر 1973 بطاقة إنتاجية 5370000 قدم مربع في السنة. وفي عام 2000 ارتفع الإنتاج إلى 6782000 قدم مربع.

أما فيما يخص الجلد، فيعتمد المصنع على الجلد المحلي بالإضافة إلى ما يستورد من الخارج. يسوق الإنتاج بواسطة النقل التابع إلى مصانع الأحذية في كل من قسنطينة، الجزائر العاصمة ووهران وكلها تابعة للقطاع العام، أما ما يباع للقطاع الخاص فينقل بوسائلهم الخاصة. وقد بلغ عدد العاملين في هذا المصنع 188 عاملا يتمتعون بكامل الحقوق الاجتماعية من مطعم ومركز صحي بالإضافة إلى توفر سيارة لنقل العمال من وإلى المصنع.

أما وحدة نقاوس للأحذية فقد بلغ الإنتاج فيها في عام 2000: 1350000 حذاء وبعدد من العمال 740 عاملا. (D.P.A.T Monogrphie.2000.P.56)

6- المياه المعدنية:

تمتلك الجزائر ثروة متنوعة من منابيع المياه المعدنية ومن هذه المنابع ابن هارون، سعيدة، موزايا، يوكوس، قديلة، إفري، باتنة، إلخ. وما يهمنا في هذه الدراسة، هو وحدة المياه المعدنية "باتنة".

تقع منابع هذه الوحدة شمال مدينة باتنة، على بعد 11 كم في منطقة جبلية تسمى "كاسرو"، وقد قررت وزارة الصناعة إنشاء وحدة للمياه المعدنية في المنطقة المذكورة أعلاه، تحمل اسم (باتنة)، وذلك بعد دراسة وتحليل مياه هذه الينابيع، وتحديد نوعية ونسبة الأملاح الموجودة فيها من قبل اختصاصيين.

شرعت هذه الوحدة في الإنتاج في بداية عام 1980، وبطاقة إنتاجية ما بين 12 و15ألف زجاجة صغيرة (25 سل) في الساعة. أما في عام 2000 فقد بلغت طاقته الإنتاجية 7775000 زجاجة سعة 90 سل في السنة.

إن كل زجاجة من هذه الزجاجات تمر بمراحل عديدة. قبل أن تصل إلى يد المستهلك؛ تغسل في مياه معقمة، ثم تفحص واحدة بعد الأخرى أمام شاشة مضاءة للتأكد من نظافتها سواء من الداخل أو الخارج، وبعد التجفيف تمر إلى قسم آخر لتملأ بالمياه المعدنية، وبعد سدها بسدادات محكمة تمر مرة أخرى أمام شاشة مضاءة، حيث ترفض التي توجد بها شائبة من الشوائب على الرغم من احتواء مصفاة المياه على آلة تمنع شائبة بحجم لا يتعدى الجزء من الألف من المليمتر.

إن المياه المعدنية تخرج من الوحدة على درجة من النظافة تضاهي الأدوية أثناء خروجها من المختبرات. والجدير بالملاحظة أن المواد الكيماوية التي تدخل في هذه الصناعة مستوردة من الخارج، أما الزجاجات فهي من إنتاج وطني. يسوق الإنتاج بواسطة شاحنات الشركة الوطنية للمياه المعدنية، وحدة باتنة، إلى كل أنحاء الوطن. أما ما يباع للقطاع الخاص فيسوق بوسائلهم الخاصة.

بلغ عدد العاملين في هذه الوحدة 219 عاملا، توفر لهم الوحدة سيارات نقل تنقلهم من وإلى المصنع.

لقد تعرضت هذه الوحدة في التسعينات إلى عملية تخريب أدت إلى إتلاف الوحدة بكامل معداتها، وتسريح الكثير من العمال، وتعويضهم. لقد تم إعادة بناء الوحدة وتزويدها بآلات ومعدات جديدة وأعيد تشغيلها، ثم بيعها إلى القطاع الخاص، وهي الآن تنتج المياه المعدنية.

7- الصناعة التقليدية:

تعد الصناعة التقليدية في ولاية باتنة من النشاطات المهمة التي تحظى باهتمام السكان في هذه المنطقة، منذ أقدم العصور، إذ كانت المرأة تلعب دورا رئيسيا في تنشيط هذه الصناعة، حتى بعد دخول الآلة الحديثة إلى عالم الصناعة التقليدية، فإنها تشكل المحور الرئيسي في هذا النشاط الاقتصادي والثقافي التقليدي، انطلاقا من البحث وجلب المادة الأولية إلى إنتاج البضاعة، سواء كانت زرابي أو غيرها، وتسويقها إما عن طريق بيعها في الأسواق المحلية أو في المناطق المجاورة، كان سكان المنطقة ينشطون خلال فصل الشتاء، إذ يتقلص النشاط الفلاحي للقرويين نتيجة هطول الأمطار والثلوج، مما يجعلهم في أغلب الأوقات يلزمون بيوتهم، ويوجهون اهتمامهم ونشاطهم إلى الأعمال اليدوية، حتى حلول فصل الربيع. وأثناء تلك المدة يعكفون على ممارسة هذا النشاط الذي يشكل موردا اقتصاديا مهما، يعتمد عليه الكثير من السكان في حياتهم الاجتماعية. وأكثر من ذلك، فهو نشاط تقليدي مارسه الآباء عن الأجداد حتى أصبح تراثا تقليديا تاريخيا لدى معظم المواطنين. والمتتبع لنشاط الصناعة التقليدية بالولاية، يلاحظ أنه بدأ يتقلص مقارنة بالفترات السابقة. ويستنتج أيضا أن الكثير من هذه النشاطات تكاد تنعدم في بعض الجهات، خاصة عند الرجال، وذلك بسبب استغناء العديد من الحرفيين عن هذا النشاط وبالتالي عن الكثير من الأدوات التقليدية التي كانت تستعمل في أوساط سكان الأرياف، نتيجة دخول الآلة الحديثة، التي تقبلوها نظرا لمميزاتها في السرعة وإتقان العمل، علاوة على ما توفره من وقت.

وهناك عوامل أخرى ساعدت في تقليص هذا النشاط الاقتصادي بالنسبة لسكان هذه

المنطقة، ولعل أبرزها ارتفاع سعر المادة الأولية، وكذلك التطور الذي عرفته البلاد، المتمثل في إقامة مراكز صناعية حديثة بمختلف أنواعها، جلبت إليها نسبة كبيرة من محترفي هذه المهنة.

وتعتبر المرأة بحق من المخلصين الأوفياء لهذا التراث، والساهرة دوما على تنمية وتنويع منتجاته التقليدية بهذه الولاية، تبعا لمميزات وعادات كل منطقة. فصناعة الزرابي تشتهر بها ثلاث مدن: آريس، مروانة وبريكة، التي تم فيها إنشاء ثلاث وحدات صناعية لهذا الغرض. أما صناعة الخزف والذهب والفضة والنقش على الخشب، فقد اشتهرت بها بلدية تفلفال.

إن الوحدات المذكورة آنفا تعود جميعها للقطاع العام، أي للشركة الولائية للصناعة التقليدية، وقد تم تأسيس هذه الوحدات عام 1975. إضافة إلى ذلك هناك وحدة في مدينة عين التوتة لإنتاج المكنسات، ومعظم العاملين فيها من المكفوفين.

8- ملبنة الأوراس:

أنشئ الديوان الوطني للحليب ومشتقاته في السبعينات، حيث كان عبارة عن وحدة وطنية مركزية لها عدة فروع مشتركة في الجزائر، منها ما هو في الشرق، وما هو في الغرب، وما هو في الوسط. ونتيجة لظهور مشاكل أعاقت سير الديوان لجمعه كل فروع التوزيع عبر الوطن، الأمر الذي تطلب إعادة هيكلته، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة دواوين جهوية وذلك في سنة 1981، وهي:

الديوان الجهوي للحليب ومشتقاته في الشرق.

الديوان الجهوي للحليب ومشتقاته في الغرب.

الديوان الجهوي للحليب ومشتقاته في الوسط.

وكانت ملبنة الأوراس في السابق تابعة للديوان الجهوي للشرق الكائن مقره في مدينة عنابة، وبعد ملاحظة النقص الفادح في المادة الأساسية بدأ التفكير في إنشاء ملبنة الأوراس من أجل

تغطية السوق الشرقية للبلاد، وبعد البحوث والدراسات التقنية التي قام بها خبراء أجانب من الشركة الفرنسية AFLALAUEL وبمساعدة الديوان الوطني للحليب ومشتقاته تم وضع حجر الأسـاس سنة 1986 في المنطقة الصـناعية (كشيدة) بمدينة باتنة، وقد دامت مدة الأشغـال 5سنوات. بلغ عدد العمال في هذه الملبنة 312 عاملا في سنة 2000، وتقلص العدد إلى 197 عاملا في سنة 2004. أما إنتاج الحليب ومشتقاته فهو: الحليب 83115 $م^3$ في السنة، الياغورت 5466 $م^3$ في السنة، الجبن 198 طن في السنة.(مونوغرافيا ولاية باتنة 2000 ص 56-60)

و لتفعيل دور الأنشطة الاقتصادية المنتجة أي قطاع الصناعة و الزراعة بشقيه النباتي و الحيواني يستوجب المرور حتما بإيجاد علاقات ارتباطية و تكاملية بينهما. ففي القطاع الصناعي يشجع و يدعم الوحدات الصناعية التي لها انسجام مع الطابع المحلي للولاية. أي أن المادة الأولية التي تدخل ضمن العملية الإنتاجية ذات مصدر محلي، لأنها تعمل في هذه الحالة وفق نظام اقتصادي محلي متكامل تؤثر و تتأثر عناصره فيما بينها.

و عليه كلما كان الإقبال على المادة الأولية المصنعة كبير في الأسواق المحلية والوطنية أو ربما حتى الدولية أدى بصورة آلية إلى زيادة الطلب على المادة الأولية.

و لإيضاح الفكرة أكثر سنضرب مثلا بوحدتي تعليب الفواكه بنقاوس التي تعتمد في إنتاجها على أشجار فواكه المشمش التي تشتهر بها المنطقة. فعندما يكون الطلب على هذه المادة المصنعة كبيرا في الأسواق يؤدي بصورة آلية إلى زيادة المساحات المخصصة بزراعة أجار المشمش، و هذا بدوره يؤدي إلى زيادة اليد العاملة و إلى تحسين مستواها المادي.

و بذلك تكون المحصلة النهائية زيادة المساحة الزراعية مع رفع مداخيل العاملين بها و بالتالي بقائهم مرتبطين بأراضيهم عوض التفكير في الهجرة.

و في هذا الميدان و بمعرفتنا الشخصية لاقتصاد الولاية فإننا نشجع و ندعم الوحدات الصناعية الصغيرة و المتوسطة التي تعتمد في إنتاجها على المادة الأولية المحلية و ذلك للأسباب التالية:

- لا تتطلب رؤوس أموال كثيرة بالعملة الصعبة.
- لا تتطلب أيدي عاملة مهرة، و بالتالي اعتمادها على اليد العاملة المحلية.
- تعتمد في مدخلاتها على المادة الأولية المحلية.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للتوزيع العام للأراضي الصالحة للزراعة في هـذا الفصل تبين لنا أن المساحة الصالحة للزراعة في ولاية باتنة تمثل 422677 هكتارا أي ما يعادل 35% من المساحة الإجمالية للولاية، وهي تختلف من دائرة إلى أخرى ومن خلال الجدول 34 الذي يبين توزيع المساحات حسب نوع الغلة اتضح أن المساحة التناوبية تحتل المركز الأول بـ 57.2 % من المساحة الصالحة للزراعة ثم تأتي بعدها الحبوب بـ : 35.7 % من المساحة الصالحة للزراعة ثم زراعة العلف التي تحتل المرتبة الثالثة بنسبة 3.8 % من المساحة الإجمالية للولاية وبالنسبة للأشجار المثمرة لا تمثل سوى 1.8 % حيث تسيطر أشجار المشمش على باقي الأشجار المثمرة ثم الزراعة السياحية التي تمثل نسبة ضئيلة جدا.

وأخيرا الزراعة الصناعية بـ 02 %، وفيما يتعلق بتوزيع الأراضي حسب القطاع الخاص والعام فإن القطاع الخاص يستحوذ على معظم المساحات الصالحة للزراعة، وفيما يتعلق بكمية الإنتاج فإنها تتباين من سنة لأخرى، مرة ترتفع وأخرى تنخفض، حسب كمية التساقط، وفيما يتعلق بالمكننة الزراعية فإن فلاحوا الولاية يستعملون الآلات الزراعية كالجرارات وآلات الحصاد عند عملية الحرث وعند الحصاد، باستثناء المناطق الوعرة التي لا يمكن للجرار الوصول إليها، كما أن توفر المواصلات في القطاع الزراعي يعد أمرا مهما بل ضروري للتوسع الزراعي إذ أن المحاصيل الزراعية لا يمكن نقلها من مناطق إنتاجها إلى مناطق استهلاكها إلا إذا توفرت وسائل نقل رخيصة، وفيما يخص تربية المواشي يمكن القول أنها ترتبط بالظروف الطبيعية من مناخ وتضاريس، ففي المناطق الوعرة والسفوح الشديدة الانحدار تختفي التربة الخصبة وبالتـالي تصعب الحياة الفلاحية فيها ولا يبقى لسكـان الجبال إلا استغلال المنطقة بتربية المواشي خاصة الماعز

وتعتبر الأغنام والماعز و الأبقار و الدواجن من أهم أنواع الثروة الحيوانية التي تربى في الولاية بالإضافة إلى تربية النحل.

وفيما يتعلق بالنشاط الصناعي في الولاية فإنه تركز حول دراسة الأنشطة الصناعية

الموجودة في الولاية واليد العاملة والتوزيع الجغرافي لهده الصناعات، والمواد الأولية ونوعها ومصدرها ومن الصناعات الموجودة في الولاية الصناعات الإنشائية، كالقرميد و الآجر وقطع البناء الجاهز ومحاجر لإنتاج الرمل وأخرى لإنتاج الجبس، ووحدة لإنتاج الإسمنت، وقد بلغ مجموع العاملين في هذه الصناعة 2109 عمال يتوزعون على مختلف دوائر الولاية ، تأتي في المقدمة دائرة باتنة ب 55.9% من مجموع العاملين في هذه الصناعة تليها دائرة عين التوتة، دائرة مروانة، آريس ثم دائرتي نقاوس و بريكة.

تقوم مصانع الآجر و القرميد بخدمة دوائر الولاية، بالإضافة إلى خدمة بعض المناطق الأخرى من الولايات المجاورة لولاية باتنة، أما صناعة الغزل والنسيج تعد من المشاريع الأولى التي ولدت في هذه الولاية بعد الاستقلال، حيث تم إنشاء وحدتين للتفصيل والخياطة في مدينتي باتنة و بريكة، فوحدة باتنة توقفت عن العمل، أما مركب بريكة فيشغل 923 عاملا، أما مصنع النسيج في باتنة فتغير إلى مركب النسيج، ويشغل حاليا 1977 عاملا، وبخصوص المادة الأولية الداخلة في هذه الصناعة فيتم الحصول عليها من الخارج، وفيما يتعلق بمصنع البطانيات في دائرة عين جاسر فقد انطلق الإنتاج فيه سنة 1987 بقدرة إنتاجية 461538 بطانية في السنة، وبعدد من العمال 534 عاملاً. أما عن الصناعات الغذائية، فإن ولاية باتنة تفتقر إلي هذا النوع من الصناعة، بسبب عدم الاهتمام فلاحيها بزراعة الخضر وأشجار الفواكه بالكمية التي يمكن أن تقوم عليها صناعة التعليب، باستثناء دائرتي نقاوس ومنعة التين تقومان بزراعة الفواكه أكثر من أي غلة أخرى، وبتالي وجود مصنعين أحدهما في نقاوس و الآخر في منعة وبعدد من العمال 172- 154 عاملاً على التوالي، وبالإضافة إلى هذين المصنعين هناك مصنعين لإنتاج الطحين أحدهما في باتنة و الأخر في آريس وبلغت قدرتهما الإنتاجية 2000 قنطارا في اليوم لكل مصنع، و بعدد من العمال 156 عاملاً لكل مصنع، أما المادة الأولية فيعتمدان على الإنتاج الوطني، إضافة إلي ما يستورد من الخارج، و عن الصناعات الحديدية فتعد من الصناعات الحديثة التي دخلت الولاية أي بعد السبعينات، و تمثل مدينة باتنة أكبر تجمع لها، إضافة إلي معامل أخرى في بعض الدوائر، وتعود كلها للقطاع العام، كذلك يوجد مصنع لإنتاج قناني الغاز بلغت قدرته الإنتاجية 843437 قارورة سنوياً وبعدد من

العمال 420 عاملاً، يسوق جميع الإنتاج إلى مركز تعبئة قناني الغاز المميع المتواجد بالغرب من مصنع إنتاج قناتي الغاز الكائن بالمنطقة الصناعية بحي كشيدة باتنة، ويتم نقل المادة الأولية من مركب سكيكدة للغاز عن طريق الشاحنات كذلك يقوم المركز بتوزيع الغاز إلى بعض الولايات المجاورة عن طريق الشاحنات التابعة للمركز، وبخصوص الشركة الوطنية للآلات الميكانيكية فإنها تقوم بإنتاج قطع الغيار، وهناك وحدة أخرى تقوم بإنتاج الأسلاك الهاتفية، الهياكل المعدنية و السبائك النحاسية و كلها تقع في مدينة باتنة، بالإضافة إلى وحدة الميكانيك العامة في مدينة عين التوتة، و وحدة الحدادة في مدينة بريكة، وفيما يخص صناعة الجلود لم يكن هناك قبل الاستقلال سوى مصنع واحد على مستوى القطر، إلا أن هذه الصناعة عرفت تطورا معتبرا بعد الاستقلال، حيث باشرة الدولة بإنشاء مصانع للدباغة و صناعة الأحذية و الملابس الجلدية، وكان من نصيب ولاية باتنة و في إطار البرنامج الخاص للولاية تم إنشاء مصنع لدباغة الجلود بطاقة إنتاجية 5370000 قدم مربع، ارتفع الإنتاج في عام 2000 إلى 6782000 قدم مربع وبعدد من العمال 188 عاملاً وفيما يخص المادة الأولية فيعتمد المصنع على الجلد المحلي بالإضافة إلى ما يستورد من الخارج.

وفيما يتعلق بالمياه المعدنية و كما جاء في الفصل فإن الجزائر تمتلك ثروة متنوعة من منابع المياه المعدنية، ومن بينها المياه المعدنية باتنة، و التي تقع شمال مدينة باتنة في منطقة جبلية تسمى " كاسرو"، شرعت هذه الوحدة في الإنتاج عام 1980م و بطاقة إنتاجية مابين 12-15 ألف زجاجة صغيرة (25 سل) وفي عام 2000 ارتفع الإنتاج إلى 7775000 زجاجة سعة (90 سل) في السنة،يسوق الإنتاج بواسطة شاحنات الشركة الوطنية للمياه المعدنية إلى كافة أنحاء الوطن.

لقد تعرضت هذه الوحدة إلي عملية تخريب في التسعينات أدت إلي إتلاف الوحدة بكاملها وتم تسريح الكثير من العمال و تعويضهم، كما تم إعادة بناء الوحدة وتزويدها بآلات و معدات جديدة و أعيد تشغيلها، ثم بيعها إلى القطاع الخاص، و هي الآن تنتج المياه المعدنية.

وفيما يتعلق بالصناعة التقليدية بالولاية فيمكن اعتبار المرأة الأوراسية من المخلصين الأوفياء

لهذا التراث و الساهرة على تنمية وتنويع منتجاته التقليدية بهذه الولاية تبعاً لمميزات و عادات كل منطقة

أما الحليب ومشتقاته، فقد تم إنشاء ملبنة الأوراس بمد ينة باتنة في المنطقة الصناعية كشيدة، وقد بلغ إنتاج الحليب و مشتقاته حسب الآتي : 83115 م^3 في السنة، الياغورت 5466 م^3 في السنة الجبن 198 طن في السنة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا للفصول الأربعة التي وردت في هذا البحث والتي تناولنا فيها الجانب الطبيعي والجانب السكاني والجانب الاقتصادي.

ومن دراستنا للمظاهر التضاريسية قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة أقسام تضاريسية هي: هضبة الأوراس، المرتفعات الأوراسية، والسهول العليا، وبالنسبة للهضبة الأوراسية فتتمثل فيها أعلى قمة في الشمال الجزائري، والتي تعرف باسم رأس أم كلثوم في جبل شيليا.

إن هذا التباين في الارتفاع أدى إلى تنوع المناخ، أما المنطقة الشمالية الغربية فتمتاز بارتفاعاتها المختلفة، إلا أنها أقل ارتفاعا من المرتفعات السابقة، وتخترقها بعض الأودية التي أقيمت عليها بعض الزراعات الكثيفة، أما منخفض وادي الأبيض فينبع من مرتفعات شيليا، ويصب في سد فم القرزة بولاية بسكرة،ولا يستفاد منه السكان في سقي أراضيهم الزراعية إلا في المناطق المنخفضة، أما المنطقة الجنوبية الشرقية فتمتاز بمظهرين الأول يمثل المرتفعات الجبلية والثاني يمثل الأراضي المنخفضة، والتي تمتاز بسطحها المستوي، كما تتخللها بعض المنخفضات التي اتخذت طرقا للنقل والمواصلات، كمنخفض باتنة الذي يمتاز بمنافذه الثلاث مما أضفى عليها ميزة اقتصادية في التبادل التجاري، أما من حيث المناخ وكما جاء في هذا الفصل فإن منطقة ولاية باتنة تدخل ضمن مناخ الاستبس الذي يعد منطقة انتقالية بين الصحراء في الجنوب والبحر الأبيض المتوسط في الشمال، وهذا ما لحضناه من خلال تسجيلنا لدرجات الحرارة بين الليل والنهار وبين الصيف والشتاء، كما تهب على المنطقة رياح السيروكو الحارة من جنوب الولاية، والتي تحمل معها ذرات رملية مسببة أضرارا للمزروعات كما أن كثرة السباخ في المنطقة جعل التربة السائدة هي التربة الملحية، أما كمية التساقط على المنطقة فهي متذبذبة، مما يجعل الفلاح غير مطمئن على ممارسة الزراعة، وفيما يتعلق بالغطاء النباتي للغابات بالولاية فإن وضعيته متدهورة نتيجة الاستعمالات المفرطة من قبل الإنسان.

أما من ناحية توزيع السكان وكثافتهم فإنهم يتجمعون حول مصادر المياه والتربة الخصبة والخدمات بصفة عامة، وهي من أهم العوامل التي تؤثر على توزيع السكان في

الولاية، وفيما يتعلق بدوائر الولاية فإن عدد سكانها يتباين من دائرة إلى أخرى كل حسب أهميتها الاقتصادية.

و يتركز 65.08% من سكان الولاية في المناطق السهلية أما المناطق الجبلية والهضاب فإن السكان فيها أقل، إذ نجد 19.69% يتركزون في هذه المناطق. أما الجزء الجنوبي الغربي من الولاية فهو شبه جاف أو صحراء فيقل السكان فيه بصورة واضحة، إذ يمثل 15.23% من مجموع سكان الولاية، كما أن لطرق النقل والمواصلات دور مهم في توزيع السكان وكثافتهم وتركزهم في منطقة دون أخرى، لذلك نجد مدينة باتنة بصفتها عاصمة الولاية ومركزها الإداري وأهم مدنها الصناعية، والتجارية والثقافية، أدى إلى تركز السكان فيها، إذ نجد الكثافة السكانية فيها مرتفعة جدا تجاوزت 2400 نسمة /كم^2، ومن خلال هذه العوامل يمكن القول أن هناك نمطين من الاستيطان السكاني، النمط المتجمع، ويتميز بتركز سكاني في مساحات صغيرة ومحدودة، كما هو الحال في مركز الولاية، أما النمط الثاني فيتميز بوجود قرى متوسطة الحجم ومتباعدة وقليلة السكان.

و فيما يتعلق بالقطاع الصحي فبالرغم من أنه شهد تحسنا ملموسا،إلا أننا لاحظنا أن هناك بعض البلديات تعاني من عجز شبه كامل في هذا الجانب، كذلك نقص في الأطباء الأخصائيين.

وبالنسبة للتركيبة التعليمية في الولاية فإنها تختلف من موسم دراسي لأخر، فمثلا في الموسم الدراسي 98-1999 بلغ عدد التلاميذ الجدد 27687 تلميذا، انخفض هذا العدد في الموسم الدراسي 2005-2006 ليصبح 20528 تلميذا، ويعود ذلك إلى انخفاض عدد المواليد في سنة 2000 وبالتالي فإن عدد التلاميذ الجدد في الموسم الدراسي 2005-2006 سينخفض، أما بالنسبة لتوزيعهم عبر مدارس الولاية. فيختلف من دائرة إلى أخرى أي حسب عدد سكان كل دائرة، وبخصوص عدد المعلمين في هذه المرحلة فهو في تذبذب مستمر وذلك بسب وصول بعضهم سن التقاعد ومغادرتهم المؤسسة التعليمية ولا يعوضون بنفس العدد الذي غادر المؤسسة، أما معدل أشغال القسم فيختلف من دائرة إلى أخرى، حسب أهمية كل دائرة وعدد

سكانها وعدد المؤسسات التعليمية المتواجدة بها، أما معدل التأطير فهو جيد جدا، ولو أنه في بعض الدوائر لا يعبر عن الحقيقة.

أما المرحلة المتوسطة فإن عدد التلاميذ فيها في تطور مستمر خلال المرحلة المدروسة، حيث ارتفع خلال هذه الفترة من66145 تلميذا في الموسم الدراسي 98-1999 إلى 80124 تلميذا في الموسم الدراسي 2005-2006، كذلك فإن عدد أساتذة هذه المرحلة من التعليم في ازدياد مستمر، فبعد أن كان في الموسم الدراسي (98-1999)3317 أستاذا أصبح 3670 أستاذا في الموسم الدراسي 2005-2006 يتوزعون على كل دوائر الولاية كل حسب طبيعة ومدى حجم سكانها ومؤسساتها التعليمية. أما معدل أشغال القسم فإنه متقارب في جميع الدوائر، وبالنسبة لمعدل التأطير فهو أيضا متقارب في جميع الدوائر باستثناء البعض منها.

وفيما يتعلق بالمرحلة الثانوية فهي لا تختلف عن المراحل السابقة، حيث نجد عدد المتمدرسين في ازدياد مستمر، فبعد أن كان في الموسم الدراسي 98-1999،(30960تلميذا) أصبح 44050 تلميذا في الموسم الدراسي 2005-2006 ولم يعرف أي انخفاض، أما عن توزيع التلاميذ حسب الدوائر فإننا لاحظنا أن دائرة باتنة تحتل المركز الأول في عدد التلاميذ والأساتذة والمؤسسات التعليمية، وذلك لاحتوائها على عدد كبير من السكان، مما جعلها تحتل المقدمة في جميع المراحل التعليمية، أما معدل أشغال القسم فيختلف من دائرة إلى أخرى أي حسب عدد المؤسسات في كل دائرة، أما التأطير فهو متقارب في جميع الدوائر و منخفض جدا،وفي رأيي أنه لا يعبر عن الحقيقة.

وفيما يتعلق بحركات السكان الطبيعية، وهي الفرق بين المواليد و الوفيات والهجرة فهي تلعب دورا كبيرا في نمو السكان وبالتالي على عددهم الكلي. إن معدل النمو السكاني في الولاية ومن خلال المراحل المدروسة قد ا نخفض في تعداد 1998 عن المعدلات السابقة، ويعود ذلك إلى إتباع السكان سياسة تنظيم النسل مما يؤدي إلى انخفاض المواليد وبالتالي إلى نسبة النمو السكاني، أما على مستوى الدوائر فهو متقارب ومرتفع نوعا ما نتيجة استقرار الوضع الأمني مما شجع السكان العودة إلى مناطقهم الأصلية والإقبال على الزواج، أما بالنسبة

للمواليد والوفيات فبالرغم من أن سجلات مكاتب الصحة والبلديات هي الأساس، إلا أننا نلاحظ عدم الدقة في بياناتها أحيانا، فقد تسجل بعض الولادات والوفيات في مناطق لا تعود إداريا لنفس المركز الذي يتم فيه التسجيل. أما على المستوى الوطني فإن معدل الزيادة الطبيعية متقارب مع معدل الولاية، أما معدل الوفيات الخام فيعتبر من المعدلات المنخفضة إذ سجلنا 3.5‰ حسب تقديرات سنة 2005، وهذا دليل على مدى تحسن الخدمات الصحية في الولاية وهكذا بالنسبة لمعدلات بعض الولايات المجاورة والوطن فهي متقاربة، وفيما يخص التركيب العمري والنوعي للسكان ومن خلال دراستنا للموضوع تبن أن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث في تعداد 77-1987، أما تعداد 1998 فإن النسبة تميل إلى التعادل، أما الفئات العمرية لسكان الولاية وكما جاء في الفصل يمكن القول أن نسبة صغار السن أقل من15 سنة مرتفعة، ويترتب على هذا ارتفاع نسبة المعالين، إضافة إلى كبار السن وعليه فإن نسبة الإعالة الكلية في الولاية مرتفعة وحتى على مستوى القطر.

تعتبر الهجرة ظاهرة اجتماعية كانت ومازالت موجودة في كل زمان ومكان، وهي أهم العناصر الثلاثة المؤثرة في تغيير حجم السكان في دولة أو منطقة معينة.

والهجرة في الولاية جاءت نتيجة عوامل طرد في الريف وعوامل جذب في المدينة، فتوفر ظروف العمل وتركز الإنتاج والصناعة والخدمات وبعض وسائل الترفيه والتعليم والسكن الملائم شجعت سكان الريف على الهجرة نحوى المدن نتيجة انخفاض الدخل الفردي، بسبب حيازتهم الزراعية أو قلة المردود، أو تذبذب كمية التساقط.

والهجرة في ولاية باتنة مرت عبراربع مراحل، كانت الأولى بين 1954-1966، أما الثانية بين 66-1977 وكانت أقل من الفترة الأولى بسب عودة بعض سكان الريف إلى مناطقهم الأصلية، أما الفترة الثالثة 77-1987 فقد ارتفع عدد المهاجرين بشكل كبير بسبب المشروع الذي عرفته مدينة باتنة، وهو انجاز منطقة صناعية، أما المرحلة الرابعة وفيها انخفض عدد المهاجرين إلى مدينة باتنة واللجوء إلى مناطق أخرى من الوطن بسبب الأوضاع الأمنية التي عرفتها الولاية. أما فيما يتعلق بالجانب الزراعي ومن خلال دراستنا لهذا الفصل

اتضح أن المساحة الصالحة للزراعة في ولاية باتنة تمثل نسبة 35% من المساحة الإجمالية للولاية موزعة كالآتي57.2% مساحة تناوبيه، 35.7% حبوب،3.8% علف، 1.8% أشجار مثمرة،02% زراعة صناعية. تتوزع هذه المساحة على قطاعين عام وخاص، أما القطاع الخاص فيستحوذ على معظم المساحات الزراعية بنسبة 98.2% من المساحة الصالحة للزراعة، أما القطاع العام فلا تتجاوز مساحته 1.8%، أما الإنتاج الزراعي فهو متذبذب يرتفع وينخفض حسب كمية التساقط.

أما الثروة الحيوانية فترتبط بالظروف الطبيعية من مناخ وتضاريس، ففي المناطق الوعرة والسفوح الشديدة الانحدار تختفي التربة الخصبة وبالتالي لا يبقى للفلاح إلا ممارسة تربية المواشي خاصة الماعز.

وتعتبر الأغنام والماعز والأبقار والدواجن من أهم أنواع الثروة الحيوانية في الولاية، بالإضافة إلى تربية النحل، أما بالنسبة للنشاط الصناعي في الولاية ومن خلال زيارتنا لبعض الوحدات الصناعية لاحظنا أنها غير متطورة ولم ترق إلى المستوى الذي يمكن الاعتماد عليه، ومن الصناعات الموجودة، الصناعات الإنشائية، النسيج، الصناعات الغذائية، الحديدية، الميكانيكية، الجلود، المياه المعدنية،الحليب ومشتقاته، الصناعة التقليدية. تتوزع هذه الوحدات الصناعية على مختلف دوائر الولاية، تأتي في مقدمة هذه الدوائر دائرة باتنة سواء في عدد الوحدات الصناعية أو عدد العمال.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث ما يلي :

- توزيع المشاريع التي تحظى بها الولاية في المستقبل على الدوائر التي تفتقر لمثل هذه المشاريع حتى نتمكن من تخفيف الضغط السكاني على مدينة باتنة التي تتركز معظم الفعاليات الاقتصادية والحد من الهجرة إليها.

- ظهور ثلاثة أنماط من الكثافة السكانية في الولاية

أولا: نطاق مرتفع الكثافة وفيه يتجمع أكبر عدد من السكان ويشمل دائرة باتنة المركز، وفيه ترتفع الكثافة بشكل كبير جدا بالمقارنة مع الدوائر الأخرى، ويرتكز فيها 27% من مجموع

سكان الولاية. أما النطاق الثاني وفيه يتركز30% من مجموع سكان الولاية. أما النطاق الثالث ويتركز فيه 6.9% من مجموع سكان الولاية.

- إعادة النظر في عملية توزيع القطاعات الصحية، وإضافة وحدات صحية أخرى لتقريبها من المواطن خاصة في البلديات المعزولة أو النائية.

- إعطاء الأولوية لقطاع الخدمات بأنواعها المختلفة، خاصة قطاع التعليم، الصحة، الطرق البلدية خاصة النائية منها.

- عرف عدد التلاميذ الجدد في الطور الأول انخفاضا واضحا بدءا من الموسم الدراسي 99-2000 إلى غاية الموسم الدراسي 2005-2006 وذلك لانخفاض عدد المواليد في سنة 2000 بسبب إتباع سكان الولاية سياسة تنظيم النسل وعدم إقبال السكان في هذه الفترة على الزواج نتيجة عدم استتباب الأمن مما أثر سلبا على المواليد.

- تذبذب عدد المعلمين في الطور الأول نتيجة وصول العديد منهم سن التقاعد ولا يعوضون إلا بعد فتح مناصب شغل جديدة.

- تطور عدد تلاميذ المرحلة المتوسطة ابتداء من الموسم الدراسي 98-1999 إلى غاية الموسم الدراسي 2004-2005 أما الموسم الدراسي 2005-2006 فقد انخفض عدد التلاميذ إلى 80124 تلميذا، ويعود ذلك إلى أن هناك الكثير من التلاميذ ممن تركوا مقاعد الدراسة بسبب تكرار رسوبهم. أما عدد الأساتذة فهو في ازدياد مستمر وهكذا بالنسبة لأساتذة التعليم الثانوي والتلاميذ أيضا.

- إضافة مؤسسات تربوية جديدة بالنسبة للتعليم المتوسط والثانوي خاصة الدوائر التي تعاني من نقص أو عدم توفر مثل هذه المؤسسات فيها وذلك ليتفادى التلاميذ التنقل إلى مناطق أخرى لمتابعة دراستهم خاصة الثانوية منها.

- انخفاض معدل النمو السكاني في فترة 1998 مقارنة بالفترات السابقة نتيجة إتباع السكان في هذه الفترة سياسة تنظيم النسل وعدم إقبال السكان في هذه الفترة على الزواج بسبب عدم توفر الأمن.

و كذلك المرحلة الديمغرافية الانتقالية التي بلغها المجتمع الجزائري نتيجة الواقع الاجتماعي و الاقتصادي و تطور الوعي لدى الأسرة الجزائرية تعلم المرأة و تكوينها و دخولها سوق العمل و تأخر سن الزواج إلى ما بعد 30 سنة لكل من الإناث و الذكور، و انخفاض معدل الخصوبة في السنوات الأخيرة إلى نحو 1.2 طفل لكل إمرأة فضلا على عملية التوعية التي تقوم بها المراكز الصحية بالخصوص تباعد الولادات و تنظيم النسل.

- ارتفاع معدل الوفيات في مركز الولاية وانخفاضه في بقية الدوائر التابعة لها بسبب

اتجاه معظم مرضى دوائر الولاية إلى مدينة باتنة للعلاج، وان حدثت الوفاة في كثير من الأحيان يتم تسجيلها أين تمت.

- إن ارتفاع الوفيات وانخفاض المواليد في بعض الدوائر جاء نتيجة التوزيع غير العادل للقطاعات الصحية على مستوى دوائر الولاية، وتسجيل حالات الولادة التي تتم خارجة المنطقة الأصلية في المركز الذي تمت فيه الولادة، وهذا ما أدى إلى ارتفاع الوفيات عن المواليد

- ضيق قاعدة الهرم السكاني في تعداد 1998 يعود إلى إتباع سكان الولاية سياسة تنظيم النسل، وبالتالي انخفاض المواليد.

- ترتفع نسبة الإعالة في منطقة الدراسة وذلك لأن سكان الولاية من المجتمعات الفتية التي ترتفع فيها نسبة الأطفال أقل من 15 سنة إلى 39.2% من جملة سكان الولاية، بالإضافة إلى الفئات العمرية التي تزيد أعمارها عن 60 سنة.

- ارتفاع البطالة حدث نتيجة لإعادة الهيكلة وإعادة توزيع الموارد، وأن الوظائف التي فقدت في القطاع العام أكبر بكثير من عدد الوظائف التي وفرها القطاع الخاص لأنه غير قادر على خلق فرص عمل على نطاق واسع، وبالتالي استمرار البطالة في الارتفاع.

- بعد تحليل معطيات تعداد 1987 تبن أن الهجرة الداخلية خلال هذه الفترة تميزت بنوع من الاستقرار مقارنة بالفترات السابقة والتي بعدها.

- امتلاك عدد قليل من الفلاحين الخواص الجرارات والحاصدات، مما جعلهم يتحكمون في عملية الحرث والحصاد في كل موسم زراعي، وتحديد سعر الحرث والحصاد لكل ساعة كما يريدون.

وفي الأخير أتمنى أن أكون من خلال هذا العمل المتواضع قد وفقت في إبراز بعض خصوصيات سكان هذه الولاية و ما تعانيه كثير من مناطقها المترامية الأطراف من مشكلات في ميادين التنمية المختلفة من النواحي الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية دراستي هذه ولو لحد بسيط على الرغم من بساطة النتائج التي توصلت إليها، باعتبار أن كل بحث علمي لا يخلوا من الأخطاء والنقائص، ويبقى الكمال لله وحده.

والله ولي التوفيق

استمارة - استبيان

دائرة بلدية ولاية

مكان الإقامة السابقة (اسم البلد ة)..............................دائرة...........................ولاية...............

مكان الإقامة الحلية (اسم البلدية).................الحي ....تاريخ الإقامة الحالية / / . 200

أسبا ب الهجرة إلى هذه البلدية أسبا ب (1) اقتصادية اجتماعية أمنية أخرى

الأسرة : عدد أفراد الأسرة ☐ ذكور ☐ إناث ☐ عدد الأبناء دون 6 سنوات ☐

عدد الأبناء من 6-12 سنة ☐ ما فوق 12 سنة ☐

عدد المتمدرسين ☐ إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ عالي ☐

مهنة الأب (1) عامل حرف تاجر موظف فلاح

ماهر بطا ل متقاعد مهن أخرى

مهنة الأم حدد طبيعة النشاط : ....

إذ كان نشاطك في الزراعة هل نشاطك (1) دائم موسمي

طبيعة الملكية الزراعية (1) خاصة مؤجر ة

ملكية السكن(1) خاص مؤجر فردي أو جماعي

سكن ريفي عدد الغرف ☐ هل السكن كاف للأسرة (1) نعم لا

هل تفكرون في الانتقال إلى جهة أخرى (1) نعم لا

ما هي الأسباب أذكرها...

(1) شطب عن

الحركة بين السكن والشغل :

كم يبعد مكان الشغل عن السكن ☐ كم وسيلة النقل بين الشغل والسكن............................

وسيلة النقل المستعملة (1) خاصة عمومية أخرى

النقل من أجل الخدمات :

التنقل من أجل السوق المسافة ☐ كم عدد المرات في الأسبوع ☐

وسيلة النقل (1) مشيا على الأقدام سيارة حافلة

من أجل التمدرس : المسافة المقطوعة ☐ كم وسيلة النقل ....

التنقل من أجل الصحة : المسافة المقطوعة ☐ كم عدد المرات خلال الأسبوع أو الشهر ☐

وسيلة النقل: .... هل الخدمة تلبي الحاجة (1) نعم لا

التنقل نحو عاصمة الولاية :

بعد مدينة ثانية عن مقر سكناك ☐ كم عدد مرات زيارة المدينة ☐

ما هي دوافع التنقل : شراء الحاجيات ☐ الأمور الإدارية ☐ الصحة أخرى ☐

التنقل نحو المد ن الصغيرة أذكرها:............................ ما هي الأسباب : ....

هل المراكز الحضرية القريبة منك تلبي معظم حاجيا تك الضرورية في حلة النفي أذكر هذه النقائص

....

في حالة بناء سكن فردي ما هي المشاكل التي تواجهك(1)

حصولك على قطعة أرض حصولك على سلفة بنكية أسباب أخرى

....

ملاحظة : تستعمل هذه الاستمارة في البحث الأكاديمي فقط ، فالرجاء الإجابة على الأسئلة بكل مصداقية.

بارك الله فيكم

2

المصادر و المراجع

أولا: المصادر و المراجع العربية

الرقم	اسم المؤلف	عنوان الكتاب
1	أحمد حبيب رسول	مبادئ جغرافية الصناعة – مطبعة الحوادث-بغداد 1981
2	إبراهيم المشهداني	مبادئ وأسس الجغرافية الزراعية مطبعة-الإرشاد-بغداد 1970
3	أوستين مار ترجمة محمد متولي-إبراهيم رزقانة	علم المناخ المطبعة النموذجية
4	أحمد نجم الدين	أحوال السكان في العراق- معهد البحوث والدراسات العربية جامعة الدول العربية.1970
5	إبراهيم نحال	أساسيات علم الحراج منشورات حلب 1975
6	أحمد محيو	محاضرات في المؤسسات الإدارية- ديوان المطبوعات الجامعية 1979
7	أحمد علي إسماعيل	أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية 1978
8	تريوارتا وكلارك ترجمة صباح محمود محمد، فاضل عبد القادر أحمد	دراسات سكانية. مطبعة السلام- بغداد 1972
9	جميل نجيب عبد الله	الغابات الطبيعية في شمال العراق
10	حليمي عبد القادر علي.	جغرافية الجزائر. طبيعية، بشرية- اقتصادية- مطبعة الإنشاد دمشق سوريا 1968
11	رياض إبراهيم السعدي	الهجرة الداخلية للسكان في العراق بغداد 1976
12	رياض إبراهيم السعدي	ناحية هبهب. لواء ديالي، دراسة في الجغرافية الزراعية واستغلال الأرض القاهرة 1970
13	سهيل النوي	معجم مصطلحات علم الأرض الطبعة الأولى بغداد 1979
14	عباس فاضل السعدي	محافظة بغداد دراسة في جغرافية السكان 1976
15	عبد الرحمن بواد قجي.عصام خوري	علم السكان نظريات ومفاهيم- دارالرضا للنشر دمشق سوريا2200
16	عبد المنعم عبد الحي	علم السكان (الأسس والنظرية والأبعاد الاجتماعية) 1985
17	عباس فاضل السعدي	محافظة بغداد دراسة في الجغرافية الزراعية- بغداد 1976
18	عبد المنعم الشافعي، عبد الكريم باقي	المعجم الديموغرافي المجاد العربي- دار الكتاب العربي للطباعة والنشر القاهرة 1966.

المصادر و المراجع العربية (تابع)

الرقم	اسم المؤلف	عنوان الكتاب
19	عبد الكريم باقي	- المجتمع العربي ومقاييس السكان- معهد الدراسات العربية العالية. مطبعة الجيلاوي القاهرة 1973
20	فتحي محمد أبو عيانة	جغرافية السكان- الإسكندرية 1980
21	فاضل الأنصاري	مشكلة السكان- نموذج القطر العراقي- دمشق 1980
22	فتحي محمد أبو عيانة	جغرافية السكان وأسسها الديموغرافية العامة- الإسكندرية 1977
23	فتحي محمد مصيلحي	جغرافية السكان الإطار النظري والتطبيقات العربية2000
24	محمد بلقاسم حسن بهلول	الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي (مثـال الجزائـر) المؤسسة الوطنية للكتاب –الجزائر 1990.
25	فتحي محمد أبو عيانة	الجغرافية الاقتصادية - دار النهضة العربية- بيروت 1984
26	مريبع السعدي	التغيرات السكانية في الجزائر 1936-1966 الجزائر1984
27	محمد صبحي عبد الحكيم، إبراهيم جرش،جلال السباعي	الوطن العري أرضه – سكانه – موارده – مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة 1971
28	محمد خميس الزوكة	جغرافية النقل- دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1996
29	محمد السيد غلاب، محمد صبحي عبد الحكيم	السكان ديموغرافيا وجغرافيا. مكتبة الأنجلوالمصرية القاهرة 1984- مناخ الجزائر 1913- 1953
30	مدحت محمد علي جاد.عبد الخالق محمود	العوامل الديموغرافية والقوة البشرية
31	هال هلمان ت/ محمد بدر الدين خليل	السكان دار المعارف بمصر 1974
32	وارين س.تومسون د. ث.لويس ت/راشدالراوي	مشكلات السكان مكتبة لأنجلو المصرية القاهرة 1969
33	يسري عبدالرزاق الجوهري	جغرافية السكان - الإسكندرية 1976
34	يسري عبد الرزاق الجوهري	شمال إفريقيا- دراسة في الجغرافية التاريخية والإقليمية نشأة المعارف- الإسكندرية 1976
	يسري عبد الرزاق الجوهري- حافظ مصطفى محمد	جغرافية السكان- دار الكتب الجامعي – بالإسكندرية 1971

التقارير، النشرات والمصادر الحكومية

- كتابة الدولة للتخطيط،التعداد العام الثاني للسكان والسكن 12 فيفري1977.
- الديوان الوطني للإحصائيات 2002.
- التعداد العام للسكان والسكن 1998
- الديوان الوطني للإحصائيات إحصاء 1998
- مديرية الصحة والحماية الاجتماعية لولاية باتنة 2004
- ولاية باتنة بين الأمس واليوم باتنة 1978
- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية باتنة 1977 – 1987 – 1998 - 2002
- مديرية الفلاحة لولاية باتنة 2005 (سجل)
- الغابة الجزائرية مجموعة نظرات عن الجزائر- وزارة الثقافة والإعلام 1976.
- ولاية باتنة كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي 2000 (سجل)
- كتابة دولة للتخطيط. التعداد العام الثاني للسكان والسكن1977.
- وزارة التربية الوطنية الكتاب المرجعي للتربية الوطنية 2000.
- الديوان الوطني للإحصائيات للسنوات 98 - 2002
- ولاية باتنة مصلحة التخطيط 1980
- الثورة الصناعية. وزارة الثقافة والإعلام الجزائر 1974
- ولاية باتنة قسم التنظيم الاقتصادي، مصلحة التخطيط والتهيئة العمرانية
- مديرية التربية لولاية باتنة 1998- 2006
- دليل الإحصائيات لولاية باتنة 1989.
- الدليل الاقتصادي والاجتماعي.المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار 1989
- العوامل الديموغرافية والقوة البشرية- قسم الشؤون الاجتماعية بالأمم المتحدة القاهرة.
- الغابات الطبيعية شمال العراق، مجلة كلية الآداب جامعة البصرة العدد الخامس دار الطباعة الجديدة البصرة 1971- جميل نجيب عبد الله.
- خارطة طرق المواصلات - مديرية البناء والأشغال العمومية لولاية باتنة 2007.

- خارطة خطوط المطر المتساوي لولاية باتنة، مديرية الفلاحة والإصلاح الزراعي.
- خارطة ولاية باتنة الإدارية، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.
- خارطة التضاريس لولاية باتنة. مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية فوتوغرافيا 1971.
- خارطة أنواع الترب في ولاية باتنة، مديرية الفلاحة والإصلاح الزراعي 1984
- خارطة أنواع الغابات في ولاية باتنة، مديرية الغابات2006.
- ولاية باتنة مصلحة التخطيط.ملتقى حول التخطيط خاص بالهضاب العليا 1980.ص 6.

ثانيا: المـراجع باللغـة الأجنبيـ ـة

- Johan1. Clarke -Population Geography- 2nd édition. Pergaman Press. Oxford 1972
- Mohamed Dahmani: planification et aménagement du territoire, OPU Alger 1984.
- Robert Eriedikinson. City Region and Regionalism Fourth Impression Printed in Great Bretain by Low and Brydone London 1960.
- Bougue Donald J.Prinsipal of Demography. Jean Willey and sons.
- G.A.Harrison and A.J.Boyce, The Strictur of Human Population Clavendon, Oxford 1972.
- Glennt Trwartha A Geographie Population World. Paherns pri in U.S.A 1969.
- Rabah Boussouf Géographie et Santé en Algérie. Office des Publications Universitaires 1984.
- J.B.Garnier and Tra S.H. Beaverk.
  Geography of Population Longmans. First Published 1966. The University Press. London
- Le climat de l' Algérie SELTZER
- T. Lynnsmith Fundamental of Population Stady.J.B. Lippincot Company. Chicago.1960. P. 491.

التقـاريـر، النشـرات و المصادر الحكومية

- Monographie de la Wilaya de Batna 2004.
- La Wilaya de Batna par les chiffres Direction des Statistiques du Territoire Batna 1981.
- Monographie de la Wilaya de Batna 1999.
- Wilaya de L'Aurès Monographie. Imprimerie des Arts Graphiques Guerfi. Batna 1971.
- Annuaire statistique de l'Algérie. Direction des Statistiques et de la Comptabilité Nationale 1988.
- Monographie de la Wilaya de Batna 2000.
- La Wilaya de Batna par les chiffres. Direction de la Planification et de l'Aménagement du Territoire Batna 1981.
- L'Algérie en quelques chiffres.Direction des Statistiques et de la Comptabilité Nationale 1979
- Monographie de la Wilaya de Batna. 1987
- Annuaire Statistique de l'Algérie 2006.

الفهـــــارس

فهـرس الجـ ـداول

فهـرس الخرائط والأشكـال

فهــرس الموضوعات

ملخـــص

تهدف هذه الرسالة إلى دراسة و تحليل الواقع السكاني لمنطقة الأوراس خلال السنوات الأخيرة في ظل التحولات الاقتصادية و الاجتماعية، حيث أن منطقة باتنة تميزت جغرافيا باختلاف تضاريسها، و تنوع مناخها مما نتج عنه تباين في توزيع سكانها.

لقد حاولت في هذا البحث إبراز أسباب اختلاف مستويات المعيشة و الأنشطة الاقتصادية و أثرها على حركية السكان خلال العقود الأخيرة حيث تراجع الاقتصاد الريفي في عدة جهات تعد معزولة في التقسيم الإداري الحالي و تعاني من نقص في الخدمات كالصحة و التعليم و المواصلات و بالتالي ندرة مناصب التشغيل، الذي تزداد حظوظه في المدن الرئيسية من الولاية و خاصة مدينة باتنة التي لها الحظ الأوفر، حيث احتلت المرتبة الخامسة على مستوى مدن القطر في حجم السكان.

ساهم الاستقطاب الحضري إلى استمرار الحركة الهجرية نحو هذه المدن و تفريغ الأرياف و التجمعات العمرانية الصغيرة بحيث أصبح معدل نموها بطيئا خلال السنوات الأخيرة.

إن علاج هذا الاختلال يكمن في إعادة التوازن بين مختلف بلديات و دوائر ولاية باتنة، و مراجعة التقسيم الإداري الحالي، و إنشاء مخططات تنموية تراعي فيها خصوصية كل منطقة و إمكانياتها البشرية و الاقتصادية المحلية، و لا سيما المناطق الجبلية المعزولة.

<u>الكلمات الدلالية:</u>

ولاية باتنة – الحركة الديمغرافية –التركيب السكاني –النشاط الاقتصادي –الكثافة السكانية – المناطق المهمشة –الحركة الهجرية –التقسيم الإداري –البنية التعليمية –الأنشطة الاقتصادية.

Résumé

L’objet de cette thèse est l’étude et l’analyse de la population de la région des aurés au cours des dernières années sous l’effet des mutations économiques et sociales. En effet, la région de Batna se caractérise sur le plan géographique par sa diversité sur le plan oro-géographique et climatologique, conduisait à la disparité dans la répartition de la population.

Dans cette recherche j’ai voulu montrer les causes conduisait à des niveaux de vie et à des activités économiques différents et sur les mouvements , son impact au cours des dernières décennies. En effet, l’économie rurale a connu une régression dans plusieurs régions qui connaissent l’isolement dans le cadre du découpage administratif actuel, et qui subissent l’insuffisance des sources dans les domaines de la santé, l’enseignement et de la communication . Cela induit la rareté des postes d’emploi.

Mais les villes principales de la wilaya et surtout la population de la capitale (Batna) s’accaparent les emplois. La ville de Batna occupe actuellement le cinquième rang au niveau national.

La polarisation urbaine a contribué à la continuité des mouvements migratoires vers ces villes et à vider et à appauvrir les compagnes et les petites

agglomérations. Ces dernières connaissent actuellement un taux d’accroissement faible au cours des dernières années.

Le remède à Ce déséquilibre réside dans le reéquilibrage entre les différentes communes, et daïras de la wilaya de Batna, et la révision du découpage administratif actuel et l’élaboration de plans de développement qui tiennent compte les spécificités de chaque zone et ses potentialités humaines et économiques locales et notamment des zones montagneuses isolées.

Mots clés:

Wilaya de Batna – mouvement démographique – structure de la population– activités économique - Densité des populations - zones marginalisées - Mouvement migratoire – découpage administratif – structure de l’enseignement.

Summary

The purpose of this thesis is the study and analysis of the population of the Aures region

In recent years under the effect of economic and social change. In

Indeed, the region of Batna on is characterized by its geographic diversity

The plan oro-geographical and climate, led to the disparity in the distribution

Of the population.

In this research I wanted to show the causes leading to levels of life and various economic activities and the movement's impact during the recent decades. Indeed, the rural economy has experienced a decline in several Regions with the isolation under the current administrative, and who suffer the lack of sources in the fields of health, education and communications. This leads to the scarcity of jobs.

But the main cities in the wilaya and especially the people of the capital (Batna) S'accaparent jobs. The city of Batna is currently the fifth largest Level.

The urban bias has contributed to the continuity of migration to these cities and empty and impoverish companions and small towns. These Latter is a low growth rate during the Recent years.

The remedy for this imbalance lies in the r & balancing between the different

municipalities,

Daïra and the wilaya of Batna, and review of current administrative and

the preparation of development plans that take into account the specificities of

each area and its human potential and local economic and particularly

remote mountainous areas.

Key Words:

Wilaya de Batna - population mobility - population structure - activity

Economical - Population Density - marginalized areas - movement

Migration - administrative - the structure of education.